



التقرير النهائي حول انتخابات 2014 التشريعية والرئاسية في تونس

التقرير النهائي حول انتخابات 2014 التشريعية والرئاسية في تونس



تيسر تنظيم بعثات المعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس بفضل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI)، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية (DFATD). جدر الإشارة إلى أنّ الآراء الواردة في هذا التقرير تعود للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر تلك الجهات.

فهرس المحتويات

5	القسم الأول: نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني
6	القسم الثاني: قائمة المختزلات والمصطلحات
9	القسم الثالث: كلمة شكر وتقدير
11	القسم الرابع: الملخص التنفيذي
15	القسم الخامس: لمحة عن البعثة
19	القسم السادس: الظروف السياسية
21	القسم السابع: الاستنتاجات والملاحظات
21	الإطار القانوني
22	الهيئة المكلفة إدارة الانتخابات
24	تسجيل الناخبين
26	تسجيل المترشحين
30	تثقيف الناخبين
31	الحملات الانتخابية
36	تمويل الحملات الانتخابية
39	الإعلام
40	يوم الاقتراع
47	الملاحظة المدنية
49	النتائج
54	الأوضاع الأمنية
55	مشاركة المرأة في الحياة السياسية
62	مشاركة الشباب في الحياة السياسية
65	القسم الثامن: التوصيات

الجدول والرسوم البيانية

25	الرسم البياني ١: تسجيل الناخبين
27	الرسم البياني ٢: تسجيل المترشحين. الانتخابات التشريعية
28	الرسم البياني ٣: نساء على رأس قوائم مترشحي الأحزاب السياسية. الانتخابات التشريعية
29	الرسم البياني ٤: تسجيل المترشحين. الانتخابات الرئاسية
37	الرسم البياني ٥: آلية تحديد قيمة التمويل العمومي وسقف الإنفاق
41	الرسم البياني ٦: تواريخ الانتخابات
43	الرسم البياني ٧: معدلات المشاركة الرسمية في الانتخابات وفق كل جولة انتخابية
51	الرسم البياني ٨: نتائج الانتخابات التشريعية

52	الرسم البياني ٩: نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية
53	الرسم البياني ١٠: نتائج الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية
53	الرسم البياني ١١: نسبة أوراق الاقتراع الملغاة والبيض المدلى بها
58	الرسم البياني ١٢: أعضاء نساء في البرلمان بحسب المنطقة والحزب
60	الرسم البياني ١٣: أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بحسب الدور والنوع الاجتماعي
61	الرسم البياني ١٤: مشاركة النساء كأعضاء في هيئة مكتب الاقتراع ومراقبات لعملية التصويت.
61	في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية
62	الرسم البياني ١٥: عدد أعضاء البرلمان الشباب بحسب الحزب السياسي

71 القسم التاسع: الملحق

73	الملحق الأول: قائمة الملاحظين
79	الملحق الثاني: خريطة الدوائر الانتخابية في تونس
80	الملحق الثالث: نتائج الانتخابات التشريعية في كل دائرة انتخابية
82	الملحق الرابع: خريطة نتائج الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في كل دائرة انتخابية

للاطلاع على البيانات الصادرة عن المعهد في مرحلة ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع. بشأن كل جولة انتخابية. الرجاء الرجوع إلى موقعه الإلكتروني: www.ndi.org

القسم الأول: نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني

5

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، غير منحازة، وغير حكومية تلبي تطلعات الأفراد في مختلف أنحاء العالم، الطامحين إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعمل على نشرها.

منذ إنشاء المعهد في العمومي 1983 وهو يعمل، بالتعاون مع شركائه المحليين، على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتوطيدها. أما سبيله إلى ذلك، فمن خلال تمكين الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وصون نزاهة الانتخابات، والتشجيع على مشاركة المواطنين، وإشاعة ثقافة الانفتاح والمساءلة ضمن مؤسسات الحكم.

يجمع المعهد الديمقراطي الوطني، بجهود من أصحاب الاختصاص والمتمرسين في العمل السياسي، ومنهم الموظفون والمتطوعون على السواء، الأفراد والمجموعات من أجل تبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات، فيساعد شركاءه على التعرف، بشكل مسهب، إلى أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية وتعديلها بما يتلاءم مع احتياجات دولهم، من جهة، تعزز المقاربة المتعددة الجنسيات التي ينتهجها المعهد رسالته القائلة بأن الأنظمة الديمقراطية كلها تتشارك بعض المبادئ الجوهرية نفسها في ظل غياب نموذج ديمقراطي موحد.

يتبع المعهد، في عمله، المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يدعو أيضاً إلى تطوير قنوات التواصل المؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويعزز قدرتهم على تحسين نوعية حياة المواطنين جميعاً. للمزيد من المعلومات عن المعهد الديمقراطي الوطني، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ndi.org

القسم الثاني: قائمة المختزلات والمصطلحات

Afek Tounes Tunisia's Horizons Party	آفاق تونس
Al Amen Safety Party	حزب الأمان
Al Joumhour Republican Party	الجمهوري
Al Moubadara The Initiative / National Destourian Initiative	حزب المبادرة الوطنية الدستورية
APR Assembly of Representatives of the People (<i>Assemblée des Représentants du Peuple</i>)	مجلس نواب الشعب
CPR Congress for the Republic (<i>Congrès pour la République</i>)	المؤتمر من أجل الجمهورية
DFATD Government of Canada Department of Foreign Affairs, Trade and Development	الوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية
Ennahdha Renaissance Movement	حركة النهضة
Ettakatol The Front	التكتل
HAICA High Independent Authority for Audiovisual Communication (<i>Haute autorité indépendante de la communication audiovisuelle</i>)	الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري
IRIE Regional Independent Election Authority (<i>Instance régionale indépendante pour les élections</i>)	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
Jabha Chaabia Popular Front (<i>Front populaire</i>)	الجبهة الشعبية
MEPI	مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية
MP	عضو مجلس النواب

NCA National Constituent Assembly (<i>Assemblée Nationale Constituante</i>)	المجلس الوطني التأسيسي
Nidaa Tounes Tunisia's Call	حركة نداء تونس
PWD Persons with disabilities	الأشخاص ذوي الإعاقة
UPL Free Patriotic Union (<i>Union patriotique libre</i>)	الإتحاد الوطني الحر
UPT Union for Tunisia (<i>Union pour la Tunisie</i>)	الإتحاد من أجل تونس
USAID	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
Wafa Loyalty Movement	حركة وفاء

القسم الثالث: كلمة شكر وتقدير

9

يعرب المعهد الديمقراطي الوطني عن امتنانه لمئة وتسعة ملاحظين دوليين تولّوا مراقبة اليوم الانتخابي، والملاحظين على المدى الطويل، وأعضاء بعثة الملاحظة لمرحلة ما قبل الانتخابات، لما قدّموه من وقت وجهد وخبرة في سبيل إجاح هذه المهمة.

يعرب المعهد أيضاً عن جزيل امتنانه للجهود التي بذلها المسؤولون الحكوميون، والمرشحون، ورؤساء وأعضاء مكاتب الاقتراع، والأحزاب السياسية، قادة وأعضاء، والنشطاء المدنيون، للمساهمة في إنجاز في هذه المهمة. كما يحرص بموازة ذلك على التعبير عن تقديره الكبير للمواطنين التونسيين الذين أبدوا للمعهد كل ترحيب حار وتعاون طوال فترة تنفيذ مهمته.

كذلك، يوّد المعهد توجيه شكر خاص للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس لمنحها المعهد اعتماداً رسمياً بتنظيم هذه البعثة الدولية لملاحظة الانتخابات، ولروح التعاون الذي كشف عنه على امتداد العملية الانتخابية.

يعبّر المعهد أيضاً عن تقديره للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ولبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأميركية، والوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية، التي مؤلت جهود البعثة، وقدمت الدعم لبرامج المساعدة الديمقراطية في تونس.

القسم الرابع: ملخص تنفيذي

11

بعد قرابة أربع سنوات على نزول التونسيين إلى الشارع للمطالبة بإحداث تغيير سياسي، سجّلت الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014 خطوة هامة بإجاء تحقيق الانتقال الديمقراطي في البلاد. ففي ظل دستور ديمقراطي جديد، توجّه المواطنون إلى مراكز الاقتراع لاختيار قاداتهم للسنوات الخمس المقبلة، معبرين بكل حرية عن إرادتهم في صناديق الاقتراع. وراصدون اليوم قاداتهم المنتخبين حديثاً ليعرفوا كيف سيحدث النظام السياسي الجديد تغييرات إيجابية في حياتهم اليومية.



صفوف الناخبين خارج مركز اقتراع لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

نظّم المعهد بعثة دولية شاملة، لتابعة كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بحيادية، وإظهار دعم المجتمع الدولي لتطوّر المسار السياسي الديمقراطي في تونس. فعملت هذه البعثة على نشر فريق تقييم لمرحلة ما قبل الانتخابات، وإرسال وفود لملاحظة مجريات التصويت في كل يوم من الأيام الانتخابية الثلاثة، أي في انتخابات 26 أكتوبر التشريعية؛ والدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية بتاريخ 23 نوفمبر؛ والدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية بتاريخ 21 ديسمبر. كذلك نشر المعهد ملاحظين على المدى الطويل في كل أنحاء البلاد لمدة سبعة أشهر لتابعة المسار الانتخابي. وقد أصدرت وفود البعثة بيانات أولية عن كل يوم اقتراع تضمّنت الملاحظات التي سجّلها طيلة فترة ما قبل الانتخابات، وفي مرحلة الحملات الانتخابية، إلى جانب استنتاجاته عن يوم الاقتراع.

التزمت انتخابات 2014 بالمعايير الدولية، مسجّلةً جملة تطورات إيجابية عزّزت نجاح أول انتخابات ديمقراطية شهدتها تونس بتاريخ 23 أكتوبر 2011 عبر التصويت للمجلس الوطني التأسيسي. ولعلّ أبرز هذه التطورات تمثّلت في دور الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فقد أعيد تشكيل تلك الهيئة التي حلّت في أعقاب انتخابات 2011، بهدف تنظيم انتخابات 2014، وحوّلت إنداك إلى هيئة دائمة تضمّ تسعة أعضاء تستمر ولايتهم لمدة خمس سنوات. إضافة إلى جهودها لترسيخ دعائمها كهيئة دائمة، كان عليها تنفيذ مهمة شاقّة ألا وهي تنظيم ثلاث انتخابات، التشريعية والرئاسية بدورتها الأولى، ودورتها الثانية إذا لزم الأمر، قبل حلول نهاية العمومي 2014، كما هو منصوص عليه في الدستور.

رغم التحديات التي واجهتها، نجحت الهيئة العليا وموظفوها، في إدارة ثلاث انتخابات محكمة التنظيم حازت على ثقة الناخبين والمتنافسين السياسيين. وقد حاولت الهيئة تكريس أجواء التوافق التي سادت بين السياسيين في تونس طيلة الفترة الانتقالية، ونظراً إلى الجهود المبذولة جزئياً لتقييم عملها باستمرار بعد كل يوم انتخابي، تمكّنت أيضاً من أن تحسّن إلى حدّ كبير بعض المسائل المحدودة النطاق المتعلقة بإجراءات التصويت أثناء الانتخابات التشريعية بحلول الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، حيث سجّلت بعض المخالفات الإجرائية والحوادث البسيطة والمعزولة التي ما كانت لتؤثّر فعلياً على حصيلة الانتخابات.

مع أنّ إجراءات اليوم الانتخابي اتّسمت بدرجة عالية من حسن التنظيم، تعثّرت جهود هيئة الانتخابات في ما يتعلق بتنقيف الناخبين وتوعية المواطنين بالشكل المطلوب، إذ جرت الحملات الرسمية لتوعية الناخبين بفترات متقطّعة، وكان من الأولى أن حظى بموارد إضافية، وأن تلقى مزيداً من الاهتمام والتعاون من جانب المجتمع المدني. فكان أن أحدثت التحديات التي واجهتها الهيئة من حيث التنظيم والتواصل الداخليين، لا سيما بين الدوائر على المستوى الوطني و على مستوى الدوائر الانتخابية، إرباكاً كبيراً بين المتنافسين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني حول الإجراءات الانتخابية. بناءً على طلب من مجموعات الملاحظين، ضاعفت الهيئة المذكورة جهودها لتحسين آلية نشر المعلومات العمومية المرتبطة بسير الانتخابات، وبتناجها، على امتداد المراحل الانتخابية.

كشفت الانتخابات عن مشاركة فاعلة من قبل المواطنين، كمرشّحين وناخبين وملاحظين ومسؤولين في مكاتب الاقتراع. مع أنّ الكثيرين كانوا يخشون مع اقتراب موعد الانتخابات من امتناع المواطنين عن التصويت لتنامي شعورهم بعدم الرضا عن الحياة السياسية. ولقد شهد مجموع الناخبين المؤهلين للتصويت تراجعاً لأنّ خيار تسجيل الناخبين يوم الانتخاب لم يكن متوفراً. على الرغم من أنّ ما يقارب مليون ناخب جديد كان قد سجّل في قوائم الناخبين. وإذا كان مستوى الإقبال على الاقتراع كنسبة مئوية من مجمل الناخبين المسجّلين لم يبلغ المستويات المسجّلة في العمومي 2011، فلا تزال معدلات المشاركة على امتداد الانتخابات الثلاث (التي تراوحت ما بين 60% و67%) تعتبر إيجابية. لكنّ الملفت أنّ نسبة الإقبال بلغت أدنى مستوياتها بين صفوف الشباب. ما يستدعي إعطاء الأولوية لإشراكهم في الانتخابات المقبلة. علماً أنّهم كانوا كمسؤولين في مراكز الاقتراع وملاحظين أفضل تمثيلاً ما كانوا عليه كناخبين.



ملاحظو المعهد يلتقون بأعضاء مكاتب الاقتراع في بنزرت خلال الانتخابات التشريعية.

شهدت هذه الانتخابات تنافساً بين عدد من الأحزاب السياسية والمستقلين والقوائم الائتلافية. ولكنها بيّنت. بالمقارنة مع انتخابات 2011، أنّ المتنافسين السياسيين أحرزوا بعض التقدّم في جهة إعداد برامج انتخابية واقعية وإطلاق حملات على أساس القضايا المطروحة. مع أنّ عنصر تواتر الحملات انعكس سلباً على سير الانتخابات. لا سيما الرئاسية منها. شاعت ظاهرة تبادل الاتهامات والشكاوى بين المتنافسين السياسيين. لا سيّما المتعلق منها بعمليات شراء الأصوات والتجاوزات المالية. إنما كان من الصعب إثباتها أو التحقق منها. كذلك حظت باهتمام شديد المزاعم المتعلقة بسوء سلوك بعض المترشّحين الرئاسيين. في إطار مساعيهم للحصول على العدد المطلوب من إضاءات الناخبين للتأهّل للانتخابات. في مطلق الأحوال. أظهرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والسلطات القضائية التزامها الدائم بالحياد السياسي عند تعاطيها مع تلك الحالات. على عكس التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية التي غالباً ما بدت في نظر البعض منحازة.



ملصقات لمرشّحين رئاسيين خارج مكتب اقتراع.

إنّ المجتمع المدني، الذي لعب دوراً فاعلاً في عملية تسهيل الانتقال السياسي في البلد. ساهم مساهمةً كبيرة في إجاح الانتخابات. فقد رصدت مجموعات الملاحظين المحايدين كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. رافعة تقارير بشأنها. ونشرت عشرات الآلاف من الملاحظين في مكاتب الاقتراع بالتزامن مع كل جولة انتخابية. قامت شبكة مراقبون بملاحظة الانتخابات بطريقة مبنية على الإحصائيات تضمنت عملية جدولة موازية للأصوات بالنسبة للانتخابات الرئاسية. التي ساهمت على ما يبدو في تعزيز الثقة بمجرياتها. ونتائجها. وكانت منظمات المجتمع المدني. المنتشرة في أنحاء البلاد كافة. قد استغلّت مواردها المتواضعة لإشاعة الوعي بين الناخبين. وتشجيعهم على الاقتراع.

شكّلت نتائج الانتخابات اختباراً هاماً بالنسبة إلى القادة السياسيين في تونس حول مفهوم التداول السلمي للسلطة. فقد أعرب المتنافسون السياسيون بالإجمال عن قبولهم بالنتائج الرسمية للانتخابات. كما أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. رغم مزاعم البعض بحصول خروقات وتجاوزات طعنوا بها أمام المحاكم. كذلك لوحظ على نطاق أوسع أنّ عدم اعتماد قاعدة العتبات الانتخابية في الهيئة التشريعية سمح نسبياً بإدماج الأحزاب السياسية الصغيرة القوائم المستقلة. إنما بقيت الحصة الأكبر من مقاعدها خاضعة لهيمنة الأحزاب الخمس الكبرى. وبفضل مبدأ التنافس العمودي بين النساء والرجال الذي نصّ عليه القانون داخل القوائم المترشّحة للانتخابات التشريعية. حصدت المترشّحات 31% من المقاعد. مسجّلةً بذلك ارتفاعاً طفيفاً عن العمومي 2011.

تعوّل القيادات الجديدة في تونس على المكاسب التي حققتها خلال تلك الانتخابات لتبيّن كيف أنّ الديمقراطية تحثّ تغييراً

إيجابياً في حياة المواطنين. ولكن يبقى عليها أن تترجم فعلياً الشرعية التي اكتسبتها بموجب الانتخابات إلى حكم ذي مصداقية واستجابة. قادر على معالجة القضايا الاقتصادية والأمنية. وغيرها من القضايا التي تشغل اهتمامهم إلى حد كبير. كذلك، يستطيع التونسيون الاستفادة من تجربة الحوار الوطني والنقاش الشامل التي أدت إلى إقرار دستور جديد وديمقراطي، والدعوة إلى إجراء تلك الانتخابات التي شكّلت أساس مسيرة التقدم.

إنطلاقاً من الملاحظات التي سجّلتها الوفود عن سائر مراحل العملية الانتخابية وروحية التعاون الدولي. قدّم المعهد الديمقراطي الوطني التوصيات التالية لتعزيز الانتخابات المقبلة والمسار الديمقراطي ككل في تونس:

إلى السلطة التشريعية:



ناخب من حلق الوادي يعرض إصبعه الملطّخ بالخبز.

1. تقييم القانون الانتخابي لسنة 2014 توخياً لمزيد من الوضوح، ولتخفيف القيود الصارمة المفروضة على الحملات، وتشديد العقوبات منعاً لأي مخالفات.
2. مناقشة الجدوى من اعتماد قاعدة العتبات الانتخابية بالنسبة للقوائم المترشحة في السلطة التشريعية.
3. مراجعة حسنات وسيئات النظام الحالي للدوائر الانتخابية في الخارج، والتفكير في اعتماد نماذج بديلة من شأنها أن تخفّف العبء عن هيئة الانتخابات.
4. في نطاق اللامركزية، البحث في التدابير الرامية إلى تعزيز صلاحيات المحاكم المحلية لجهة البتّ في المسائل المتعلقة بالانتخابات.
5. إعادة النظر في توقيت وتسلسل الانتخابات المقبلة، لعدم إرهاق الناخب، وتجنّباً للمواعيد والإجراءات المتداخلة، وكذلك لتخفيف الضغط عن هيئة الانتخابات.
6. تخصيص موارد لتمكين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، كونها ستحوّل إلى هيئة دائمة.
7. الحرص على الوفاء بمسؤولياتها الدستورية كمؤسسة رئيسية داخل النظام السياسي الديمقراطي الناشئ في تونس من خلال سنّ تشريعات تلبي الاحتياجات، وتشديد الرقابة على السلطة التنفيذية، وتمثيل مصالح المواطنين بشكل أكثر فعالية.

إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات:

8. مراجعة نظام تسجيل الناخبين الحالي بشكل معمّق، والبحث في الاستراتيجيات الآيلة إلى زيادة عدد الناخبين المسجّلين للانتخابات البلدية المقبلة، وتخصيص المزيد من الموارد لإشاعة الوعي حول آلية التسجيل.
9. تخصيص مزيد من الاهتمام والموارد لمبادرة مستدامة وشاملة هدفها تثقيف الناخبين، تبدأ بالتزامن مع انطلاق الفترة الانتخابية، وتعتمد على مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني. تضع هذه المبادرة في مقدمة أولوياتها توعية الشباب، والأميين، والناخبين في المناطق الريفية.
10. الاستمرار في استحداث وتطبيق الممارسات الرامية إلى زيادة الشفافية في عملية صنع القرار والإجراءات الداخلية ضمن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ونشر المعلومات المتعلقة بالانتخابات في الوقت المناسب.
11. تسهيل التواصل داخل هيئة الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي، والحرص على تزويد الإدارات المحلية بالموارد الكافية.

12. التواصل بشكل مكثّف وواضح مع المتنافسين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني حول مختلف جوانب العملية الانتخابية، وتعيين موظفين على مستوى الدوائر للردّ على الاستفسارات.

13. تعزيز قدرة الهيئة على رصد الانتهاكات الانتخابية وضمان حسن توثيقها، تمهيداً لمراجعتها من قبل القضاء.



عضو في مركز اقتراع يساعد أحد ناخبي بنزرت في إيجاد مكتب الاقتراع المحدد له.

إلى الأحزاب السياسية والمرشحين:

14. اتّباع استراتيجيات لرفع مستوى المشاركة لدى المواطنين في الانتخابات البلدية المقبلة، واعتماد السبل الآيلة إلى تمكين جيل جديد من القيادات من الترشح.

15. اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة حالة الإحباط لدى المواطنين بسبب الحياة السياسية، وذلك بتركيز الحملات الانتخابية في المستقبل على برامج وسياسات فعلية تحدّد رؤية مشتركة لتحسين أوضاع البلد، عوض إطلاق تصريحات سلبية تزرع الخوف والهواجس في النفوس.

16. إظهار الالتزام والتمسك بالإطار القانوني، ودعم التدابير الكفيلة بتعزيز هيئة الانتخابات وقدرة القضاء على فرض القانون وقمع المحالفات.

إلى المجتمع المدني:

17. العمل بطريقة تشاركية على عرض الاستنتاجات من العملية الانتخابية لعام 2014، وتزويد السلطة التشريعية بالأفكار المفيدة عندما تضع التشريعات المتعلقة بتطبيق اللامركزية والانتخابات البلدية، والاستعداد لمراقبة تلك الانتخابات.

18. تنظيم أنشطة للتوعية المدنية في الفترات الفاصلة بين الانتخابات، لا سيّما تلك التي تستهدف المواطنين المحرومين مثل الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية. وإشراك الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، قبل حلول الفترة الانتخابية المقبلة بوقت طويل، في البحث عن فرص التعاون من أجل إطلاق مبادرة شاملة ومتماسكة لتثقيف الناخبين.

19. جنّب المبادرات المتداخلة خلال الانتخابات المقبلة من خلال التركيز على مكامن القوة تبعاً.

إلى الإعلام:

20. إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة توفير تغطية دقيقة ومتوازنة للعملية الانتخابية.

القسم الخامس: لمحة عن البعثة

15

كان الهدف من البعثة الدولية التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات في تونس هو متابعة كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بكل حيادية. بما في ذلك مرحلة تسجيل الناخبين، والحملات الانتخابية، واحتساب وفرز أوراق الاقتراع في يوم الانتخابات، ومرحلة ما بعد الانتخابات. لإظهار اهتمام المجتمع الدولي في تطوير المسار السياسي والتحوّل الديمقراطي الذي يشهده البلد. وقد نفذت البعثة مهمتها من خلال نشر وفد لتقييم فترة ما قبل الانتخابات، ووفود لمتابعة الأعمال التحضيرية وسير عملية الاقتراع في كل يوم من الأيام الانتخابية الثلاثة، ونشر ملاحظين على المدى الطويل في جميع أنحاء البلاد على امتداد العملية الانتخابية.



ملاحظان من المعهد يدخلان مكتب اقتراع في مدينين خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

وقد حصلت بعثة المعهد على اعتماد رسمي من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من أجل تنفيذ عملية الملاحظة. فأجرت مهمتها وفقاً لأحكام القانون التونسي، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي كان قد أقرته 47 منظمة حكومية وغير حكومية دولية من مختلف أنحاء العالم. في هذا الإطار، يهّم المعهد أن يعرب عن امتنانه للترحيب الحار والتعاون الذي لاقته البعثة من الناخبين، والمعنيين بالشأن الانتخابي، والمرشحين، والأحزاب السياسية قادة وأعضاء، وأخيراً من المسؤولين الحكوميين ومثلي وسائل الإعلام والمجتمع المدني. كذلك تعاون المعهد مع البعثات الدولية الأخرى والهيئات المدنية التونسية غير الحزبية التي عملت على ملاحظة الانتخابات، ونخصّ بالذكر شبكة "مراقبون"، المنظمة المحلية الشريكة للمعهد.

بدأ المعهد مهمته في جوان 2014 بإيفاد ملاحظ على المدى الطويل من أجل تقييم عملية تسجيل الناخبين. فقام بزيارة مراكز التسجيل في مختلف الدوائر الانتخابية التونسية، والتقى بالسلطات المحلية والوطنية المعنية بالشأن الانتخابي، والمتنافسين السياسيين، ومثلي المجتمع المدني. وانضم إلى هذه المهمة في أوت 2014 ستة ملاحظين إضافيين على المدى الطويل، وانتشروا في أربع مواقع شملت مختلف أنحاء البلاد، وهي قفصة، الكاف، سوسة، وتونس العاصمة. وكان كل فريق من الملاحظين مسؤولاً عن متابعة مجريات العملية الانتخابية ضمن حدود المنطقة المعهودة إليه، والتي تضم كل واحدة منها بين ستة وثمانية دوائر انتخابية. فعقد هؤلاء الملاحظون، في دوائر تونس الداخلية السابعة والعشرين، لقاءات مع السلطات الانتخابية، والمتنافسين السياسيين، وهيئات المجتمع المدني، والإعلاميين، والمواطنين، وتابعوا مباشرة الجهود المبذولة في إطار الاستعداد للانتخابات، وأنشطة الحملات، وعملية التصويت في يوم الاقتراع، وكيفية جدولة نتائج الانتخابات.

اتفق المعهد الديمقراطي الوطني على التعاون مع المعهد الجمهوري الدولي من أجل تنظيم بعثة لمراقبة فترة ما قبل الانتخابات ما بين 9 و12 سبتمبر، برئاسة إيزابيل ديوران، نائبة رئيس البرلمان الأوروبي سابقاً، وروبن كارناهان، وزيرة خارجية ولاية ميسوري الأميركية سابقاً، وبراد سميث، مدير لجنة أننبورغ-دراير ومستشار سابق لعدد من أعضاء الكونغرس الأميركي، وبمواكبة نيكول روزيل، مديرة المعهد الديمقراطي الوطني في تونس، وجورجي تودوروفيتش، مدير المعهد الجمهوري الوطني في تونس. فقيّم الوفد وضع الاستعدادات الانتخابية، معاً العوامل التي قد تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية، ورافعاً التوصيات الهادفة لدعم إجراء انتخابات



رئيسا وفد المعهد لأول دورة من الانتخابات الرئاسية.

سلمية تحظى بالمصداقية، وتعزيز الثقة العمومية بالمسار الانتخابي.

نشر المعهد بالتزامن مع كل جولة من الجولات الانتخابية الثلاث ملاحظين على المدى القصير لمواكبة الاستعدادات التي سبقت مرحلة التصويت، وزيارة مراكز الاقتراع لمراقبة إجراءات التصويت وفرز أوراق الاقتراع في جميع أنحاء البلاد. وقد ضمت تلك الوفود ممثلين منتخبين، وأخصائيين إقليميين، وخبراء في الشأن الانتخابي، وقادة المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم. أما الوفد المولج ملاحظة كل يوم انتخابي، فتميّز من حيث حجمه وتركيبته ومنطقة انتشاره، بالخصائص التالية:

- وفد المعهد للانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر: ضمّ 51 ملاحظاً يمثلون 22 دولة، وزار في اليوم الانتخابي أكثر من 150 مكتب اقتراع في 18 من أصل 27 دائرة داخلية، وقد ترأس الوفد داريل ديكستر، رئيس الوزراء السابق لمقاطعة نونوا سكوتيا الكندية؛ وزكية الخطابية، عضوة البرلمان البلجيكي، وكينيث وولاك، رئيس المعهد الديمقراطي الوطني.



وفد المعهد للانتخابات 26 أكتوبر التشريعية.

- وفد المعهد لأول دورة من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر: ضمّ 64 ملاحظاً يمثلون 27 دولة، وزار أكثر من 220 مكتب اقتراع في 21 من أصل 27 دائرة داخلية. وقد ترأس الوفد أوليفيا شو، عضوة سابقة في المعارضة الرسمية في البرلمان الكندي؛ وأنا غوميز، عضوة البرلمان الأوروبي عن البرتغال؛ وديفيد أ. برايس، ممثّل ولاية نورث كارولينا في الكونغرس الأمريكي؛ وشيري براين، نائبة رئيس المعهد الديمقراطي الوطني.



وفد المعهد لملاحظة الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 21 ديسمبر، في معرض مؤتمر صحفي عقده غداة الانتخابات.

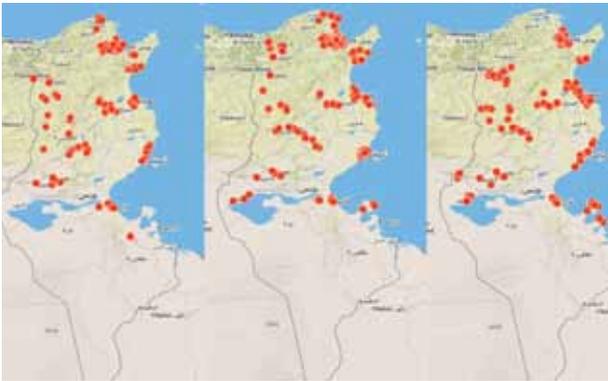
- وفد المعهد لثاني دورة من الانتخابات الرئاسية في 21 ديسمبر: ضمّ 45 ملاحظاً يمثلون 21 دولة، وزار أكثر من 180 مكتب اقتراع في 18 من أصل 27 دائرة داخلية. وقد ترأس الوفد داريل ديكستر (راجع أعلاه)؛ وكين درايدن، وزير التنمية الاجتماعية سابقاً في كندا؛ وزكية الخطابية (راجع أعلاه)؛ وليسلي كامبل، المساعد الأعلى والمدير الإقليمي للمعهد الديمقراطي الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أصدر الوفد الخاص بكل يوم انتخاب بيانات أولية تضمنت، بالإضافة إلى الاستنتاجات المستخلصة عن اليوم الانتخابي، ملاحظات عن مرحلة ما قبل الانتخابات وفترة الحملات، وكانت



وفد المعهد لأول دورة من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر.

الوفود تصدر بياناتها تلك في اليوم اللاحق لكل انتخابات في إطار مؤتمرات صحفية تعقدتها في تونس العاصمة. بحضور وسائل الإعلام التونسية والدولية، ونشطاء المجتمع المدني. ومثلي الحملات السياسية. وكانت تنشرها أيضاً بنسخة مطبوعة عبر الموقع الإلكتروني للمعهد. وكان رؤساء الوفود يلتقون بعد كل انتخابات مع قيادة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لإطلاعها على ما توصلوا إليه من استنتاجات.



مكاتب الاقتراع التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني (من اليسار إلى اليمين) في 26 أكتوبر 23 نوفمبر 21 ديسمبر.

باتت الملاحظة الدولية للانتخابات تلقى إقبالاً واسعاً من البلدان في جميع أنحاء العالم. وتشغل اليوم دوراً هاماً من حيث إطلاعها المواطنين والمجتمع الدولي على طبيعة العملية الانتخابية في كل بلد. عندما تجري أعمال المراقبة الدولية وفقاً لمبادئ تقييم محايدة متعارف عليها. تسعى لتعزيز نزاهة العمليات الانتخابية ومنع المخالفات. وكذلك عن طريق تحديد المشاكل والتجاوزات. مما يؤدي إلى تصويب أي خلل بشكل فعال. كذلك يلقى ملاحظو الانتخابات الدوليين الترحاب في البلدان التي تمرّ بجميع مراحل التنمية الديمقراطية. وقد اعتمدت بعثة المعهد لعام 2014 إلى تونس في نطاق عملها على 30 عاماً من الخبرة الواسعة في مراقبة أكثر من 200 عملية انتخابية في جميع أنحاء العالم. بما في ذلك الوفود التي أرسلها إلى الأردن. والمغرب. ومصر. ولبنان. وموريتانيا. والجزائر الضفة الغربية وقطاع غزة. واليمن.

القسم السادس: الظروف السياسية

شكّلت الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014 في تونس علامة فارقة في التحول السياسي في البلاد. فمنذ جانفي 2011، وبعدها أطاحت انتفاضة شعبية بالنظام الاستبدادي للرئيس السابق زين العابدين بن علي، أحرز البلد وقادته الجدد تقدماً كبيراً نحو إرساء المؤسسات والممارسات الديمقراطية. فنجح مجلس تأسيسي انتقالي، تم اختيار أعضائه في أكتوبر 2011 في إطار أول انتخابات ديمقراطية في البلاد، نجح في صياغة دستور جديد بعد أكثر من عامين من المداولات والتسويات.

أثناء تلك المرحلة الانتقالية، برزت معالم مشهد سياسي حيوي ينعم بتعددية حزبية، إذ تحوّلت تونس من دولة تخضع لحكم الحزب الواحد فعلياً إلى دولة تضمّ أكثر من 90 حزباً مرخّصاً قانونياً، ومجموعة من المستقلين الذين يدخلون حلبة المنافسة لتمثيل ناخبهم داخل سلطة تشريعية منتخبة. وبذلك، قاد ائتلاف حاكم، برئاسة حزب حركة النهضة، دقة الحكم في البلد على امتداد المرحلة الانتقالية. تحت رقابة مشدّدة من أحزاب المعارضة، في العمومي 2013، أدّى اغتيال اثنين من أبرز وجوه المعارضة إلى أزمة سياسية هدّدت بعرقلة العملية الانتقالية، إلى أن توصلت الأحزاب السياسية إلى الاتفاق على خارطة طريق لاستكمال مراحل الفترة الانتقالية، وذلك من خلال عملية الحوار الوطني التي لعبت فيها منظمات المجتمع المدني دوراً وسيطاً بارزاً. فدعت تلك الخارطة الحكومة الائتلافية إلى تسليم مقاليد السلطة لحكومة تصريف أعمال، واعتماد دستور تقديمي، وانتخاب سلطة تشريعية جديدة ورئيس الجمهورية.

أكّد نجاح الحوار التزام القادة التونسيين الثابت بمبادئ التفاوض والتسوية والتوافق، رغم التحديات الجمة التي ما زالت قائمة في وجه إجراء انتخابات ناجحة، خاصة وأنّ التحولات السياسية الحساسة في تونس تجري في خضّم تقلبات متزايدة تشهدها المنطقة، وبالتالي، يتوقع عدد كبير من التونسيين، في ظل هذه البيئة السياسية المحتمة بالخلافات، أن تكون المنافسة في انتخابات 2014 التشريعية والرئاسية على أشدها. مع احتمال نشوب نزاعات بين المتنافسين السياسيين قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلاد، فوحدها العملية الانتخابية الشفافة وذات المصادقية، التي تقود إلى انتقال سلمي للسلطة، قادرة على ترسيخ دعائم الديمقراطية الناشئة في تونس.

سيكون لنتائج الانتخابات انعكاسات بعيدة المدى على الاتجاه الذي سيسلكه البلد على مدى السنوات الخمس المقبلة، إذ حدّد الدستور المتمدّ حديثاً معالم نظام سياسي شبه رئاسي، يتمّ فيه انتخاب كل من الرئيس والسلطة التشريعية بالاقتراع المباشر لولاية مدتها خمس سنوات. فيسمّي الحزب أو الائتلاف السياسي الذي يحصد أكبر عدد من المقاعد رئيس الوزراء لتشكيل حكومة مخوّلة العمل على جملة قضايا محلية، ستتعاون الحكومة على وجه التحديد مع السلطة التشريعية، وقطاع الأعمال، والشغاليين من أجل إنعاش الاقتصاد التونسي، باعتباره الشغل الشاغل لمعظم المواطنين التونسيين، ونظراً لارتباطه الوثيق بنجاح الانتقال السياسي. ستتحمّل الحكومة أيضاً مسؤولية الحفاظ على الأمن في وجه الخطر الإرهابي المتعاظم. كذلك، ستسعى السلطة التشريعية المنتخبة حديثاً إلى استصدار مجموعة من القوانين، وفقاً لروحية الدستور الجديد.

في المقابل، قلّص الدستور الجديد صلاحيات الرئيس، فبعد نقاشات محتدمة، قرّر القيمين على صياغة الدستور أخيراً الحدّ من صلاحيات الرئيس في ثلاثة مجالات، وهي الدفاع والأمن الوطني والشؤون الخارجية، ولم يعد يحقّ له أن يشغل منصب الرئاسة لأكثر من ولايتين. ويتولّى الرئيس أيضاً، إلى جانب مسؤوليات أخرى تُعهد إليه، مهمة مراجعة القوانين التي تقرّها السلطة التشريعية، المعروفة رسمياً بمجلس نواب الشعب، والمصادقة على المعاهدات، وتعيين المسؤولين في الوظائف العليا، بمن فيهم أعضاء المحكمة العليا والمحكمة الدستورية، في ظل ظروف معيّنة، يحتفظ الرئيس أيضاً بحقه في حلّ السلطة التشريعية، والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة.

بعد مضي أربع سنوات على تحقيق الانتقال، الذي مرّ على السواء بمراحل مشرقة من الوحدة الوطنية ومراحل مظلمة من المأسى والشقاق، جد القيادات التونسية الجديدة نفسها اليوم في وضعية تؤهلها لترسيخ المكاسب الديمقراطية الأخيرة. فقد اندلعت انتفاضة 2011 بفضل مواطنين جمعتهم تطلعات مشتركة تجاه التنمية السياسية والاقتصادية في بلدهم.

فكثر هم التونسيون الذين يؤمنون بأنّ جديد الطبقة السياسية من خلال الانتخابات يمكن أن يُترجم بتغييرات إيجابية في حياتهم اليومية. لا شكّ أنّ تلك الانتخابات وحدها لن توضع حدّاً للمظالم التي كانت وراء اندلاع الانتفاضة الشعبية قبيل أربع سنوات، لكنها تؤسّس لقيادة جديدة تتابع تنفيذ أجندة قابلة لتحقيق آمال الشعب، وتوقعاته.

القسم السابع: الاستنتاجات والملاحظات

الإطار القانوني

21

حدّد الدستور المعتبر حديثاً في تونس الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك القوانين التي ترعى إنشاء هيئات انتخابية وتنظيمية مستقلة، والقرارات الصادرة عن تلك الهيئات طوال مراحل العملية الانتخابية. فقد نصّ هذا الدستور، الذي أقرّه المجلس الوطني التأسيسي في 26 جانفي 2014، على اعتماد نظام حكم شبه رئاسي، حيث تمرّ عملية صنع القرار بمختلف مؤسسات الحكم، لا سيما السلطة التشريعية أو مجلس نواب الشعب، ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ورئاسة الجمهورية. كذلك نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل نهاية العمومي 2014.

في أكتوبر 2013، تقدّمت ثماني منظمات في المجتمع المدني بتوصيات مشتركة إلى المجلس الوطني التأسيسي، حتى يأخذها بعين الاعتبار عند صياغة القانون الانتخابي¹. وقد دلّ القانون الجديد، الذي تمّ إقراره في ماي 2014، على وجود تحسينات مقارنةً بقانون 2011، تطابق أغلبها مع مقترحات المجتمع المدني. فعاد هذا القانون وأكد على احترام مبدأ الشفافية في العملية الانتخابية، متخذاً عدة تدابير لضمان نشر المعلومات العمومية في مختلف مراحلها، كالكشف عن نتائج الانتخابات. نصّ القانون أيضاً على مجموعة قواعد أكثر وضوحاً تتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، مشدداً العقوبات على المخالفات الناشئة عنها، كالإفناق الذي يفوق السقف المحددة وعدم الإبلاغ عن النفقات المدفوعة².

كما ناقش المجلس الوطني التأسيسي عدّة تعديلات محتمل إدخالها على نظام 2011 الانتخابي، من دون التوصل إلى إقرارها في النهاية. عوض ذلك أبقى المشرعون على نظام التمثيل النسبي للانتخابات التشريعية في سائر الدوائر الثلاثة والثلاثين، حيث تمثّل ستة منها المواطنين المقيمين في الخارج، في المقابل، يُنتخب الرئيس بالأغلبية المطلقة في ظل نظام الدائرة الواحدة، في حال لم يحصل مترشّح واحد على تلك الأغلبية في الدورة الأولى، جرى دورة ثانية يتنافس فيها المترشّحان الرئيسيان، وفق ما نصّ عليه القانون.

ساهمت عدة أحكام في القانون في إعطاء الانتخابات طابعاً أكثر شمولية، إذ خوّلت المواطنين المقيمين في الخارج المشاركة في عملية التصويت في بلدان انتشارهم، إنما لم يُسمح بالترشّح لمسؤولين سابقين عاشوا حقبة بن علي إلا بعد نقاشات طويلة داخل أروقة المجلس الوطني التأسيسي. عدا عن ذلك، أبقى القانون الجديد أيضاً على التدابير المنصوص عنها في قانون 2011 بالنسبة لضمان تمثيل النساء والشباب في قوائم المترشّحين في الانتخابات التشريعية، بعد أن تمسك المشرعون بمبدأ التناسف الوارد في قانون 2011، والذي يقضي حكماً بتناوب الجندرين داخل قوائم المترشّحين في الانتخابات التشريعية.

بحث المجلس الوطني التأسيسي في تدبير بحث الأحزاب السياسية على إيلاء النساء المواقع الأولى داخل مجموع القوائم التي تتقدّم بها، من دون أن يتبنّاه. كذلك أسقط المشرعون بنداً كان ليحدّد العتبة الانتخابية للتمثيل الحزبي ضمن الهيئة التشريعية، لا شك أنّ العدول عن إلزام قوائم المترشّحين بسقف محدد للفوز بمقاعد الهيئة يصبّ في مصلحة الأحزاب الصغيرة، ويشجّع على احتضانها، من خلال ضمّ بعض من يترشّحوا في عدد قليل من الدوائر فقط، وعلى قوائم المستقلين. لكنّ هذا القرار قد يؤدي إلى انقسام الهيئة التشريعية التي قد يشغل فيها عدد من الأحزاب أو القوائم المستقلة قلّة من المقاعد، على نحو يحول دون قيام تحالف فعّال أو تنظيم العمل التشريعي.

إنّ الغموض الذي يحيط ببعض جوانب القانون أدّى إلى تفسيرات متباينة من قبل السلطات الانتخابية، والمتنافسين السياسيين والمجتمع المدني على حد سواء، لا سيّما وأنّ القانون لا يمنع صراحة القيام بأنشطة الحملة في فترة ما قبل الحملة، ولا يحدّد بوضوح الأنشطة المسموح بها في تلك الفترة، فالقانون، على سبيل المثال، لم يمنع صراحةً القيام

1 تضمّن تلك المنظمات الجمعية التونسية للقانون الدستوري، والجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد)، ومنظمة أنا يقظ، وجمعية شباب بلا حدود، ورابطة الناخبين التونسيين، ومرصد «شاهد» لملاحظة الانتخابات ودعم التحولات الديمقراطية، وشبكة مراقبون، واتلاف أوفياء لمراقبة نزاهة الانتخابات.

2 http://democracy-reporting.org/files/dri-tn-eu-report-election_law-2015-05-21.pdf

بأنشطة في فترة ما قبل الحملة، مما أحدث إرباكاً بين صفوف هيئة الانتخابات حول كيفية التعامل مع هذه المسألة. كذلك طلبت منظمات المجتمع المدني من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اتخاذ تدابير أكثر صرامة لرصد المحالفات الانتخابية، ومعاقبتهن، كأعمال الاحتيال والغش وشراء الأصوات.

فور إقرار القانون الانتخابي، اجتمعت الأحزاب السياسية مجدداً تحت سقف الحوار الوطني للاتفاق على مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتسلسلها. وفي ظلّ عجزها عن التوصل إلى توافق في الآراء، صوّتت الأحزاب لصالح إجراء الانتخابات التشريعية قبل الانتخابات الرئاسية، وفي مرحلة لاحقة، وافق المجلس الوطني التأسيسي على مواعيد الانتخابات المقترحة من قبل الهيئة العليا، التي دعت إلى إجراء الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر والدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر. ولكنّ الموعد المحتمل لإجراء الانتخابات الرئاسية بدورتها الثانية لم يخضع للتصويت داخل المجلس المذكور، إنما توافق مجمل أعضائه على التقيّد بالمهل الدستورية بالنسبة لإجراء تلك الدورة قبل 31 ديسمبر.

الهيئة المكلفة بإدارة الانتخابات

تمّ حلّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي نظّمت انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في العمومي 2011 بعدما أتمت مهمتها. ورغم القانون الذي أقرّه هذا المجلس لتثبيت دورها كهيئة دائمة في ديسمبر 2012، تأخّر تعيين أعضائها لأكثر من سنة نتيجة قرار صادر عن المحكمة الإدارية أبطل الآلية المعتمدة من قبل المجلس في غرلة ترشحات الأعضاء المحتملين، والتصويت عليها. وفي إطار خارطة الطريق التي خرج بها الحوار الوطني، انتخب المجلس في 8 جانفي أعضائها التسعة. بعد أن اتخذت اليوم شكل هيئة دائمة تستمر ولايتها لمدة خمس سنوات، تضمّ هذه الهيئة التي تمارس عملها بموجب قانون 2012، وبرئاسة شفيق صرصار، قاضيين، ومحامياً، وكتاب عدل، وأستاذاً جامعياً، ومهندساً، وخبيران في شؤون



الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات في القصرين.

الاتصالات والمالية العمومية. ثلاثة من أعضائها هم من النساء، وثلاثة آخرون، بمن فيهم صرصار، كانوا منضويين في صفوف إدارة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في العمومي 2011. أشرفت تلك الأخيرة، على مستوى الدوائر، على الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات التي كانت مسؤولة عن تنفيذ عدة جوانب من المسار الانتخابي، تبعاً لقرارات الهيئة العليا. وقد بدأت الهيئة الناشئة حديثاً أعمالها بالاستعداد لإجراء انتخابات العمومي 2014، فيما كان أهل السياسة يتفاوضون على مواعيد إجرائها، وكيفية تسلسلها.

واجهت الهيئة العليا تحدياً مزدوجاً يتمثل في بناء مؤسسة مستقلة دائمة على المدى البعيد في وقت كانت تواجه فيه أيضاً ضغطاً مباشراً ناجماً عن تنظيم ما يصل إلى ثلاث جولات انتخابية في غضون عدة أشهر. ومع ذلك، نجحت الهيئة في العمل بطريقة محايدة وشفافة إلى حدّ كبير فيما أظهرت قدرة خارقة على التنظيم وحسن الإدارة.

تميّزت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، على المستوى الوطني، من حيث طريقة عملها وصنع قراراتها، بمهنية عالية وحيادها السياسي. حتى أنّ معظم الأطراف السياسية أشادوا بالموضوعية التي أظهرتها في مضمار عملها. ورغم بعض الاتهامات التي طالتها بشأن تحيزها السياسي على مستوى إدارة الانتخابات، لم يلحظ المعهد الديمقراطي الوطني حالات تثبت صحتها. فقد بذلت الهيئة العليا جهوداً جبّارة لتبديد أي مخاوف من تحيّز أعضاء الهيئات الفرعية وموظفيها. وكذلك رؤساء وأعضاء مكاتب الاقتراع. فنشرت علناً قوائم الموظفين المتجنّدين للعمل في مكاتب الاقتراع، وأعاد النظر في أدائهم بعد كل جولة انتخابية، متخليّة عن أولئك الذين أخلّوا بمعايير المهنية والحياد.

نظراً إلى الظروف التي كانت سائدة، شكّلت الانتخابات إنجازاً ملحوظاً من ناحية التنظيم، إذ حظيت بثقة المواطنين والمتنافسين السياسيين، وهيئات المجتمع المدني، في معرض الفترة الانتخابية. نجحت الهيئة العليا في تسجيل ما يقارب مليون ناخب جديد، والموافقة على عشرات الآلاف من طلبات المترشحين، وتوظيف أكثر من 50 ألف شخص في مكاتب



الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات في بنزرت عقدت في 61 نوفمبر تدريباً لتجديد معلوماتها.

الاقتراع. وإعداد وتوزيع مواد انتخابية على نحو 11 ألف مكتب اقتراع على مدى الأيام الانتخابية الثلاثة، والإشراف على عملية التصويت. وكذلك فرز وجدولة أكثر من عشرة ملايين ورقة اقتراع. أما سرّ التنظيم الناجح فيمكن في القرار الذي اتخذته الهيئة العليا بشأن عقد جلسات تقييم لأعضاء الهيئات الفرعية عقب كل جولة انتخابية، لتحديد أوجه القصور، والتصدي لحالات الإرباك والفوضى. ناهيك عن تحديث فحوى التدريب الذي يتلقاه العموميلون في مكاتب الاقتراع بعد كل انتخابات. نتيجة ذلك، تبين أنّ أوجه الخلل التنظيمية البسيطة التي عانت منها انتخابات أكتوبر التشريعية سجّلت تراجعاً ملحوظاً في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر. حاولت الهيئة العليا أيضاً الردّ على المخاوف التي أثارها مجموعات الملاحظة، كأن سمحت للناخبين الحاصلين على إيصالات تسجيل صالحة، والذين لم يجدوا أسماءهم مدرجة ضمن قوائم الناخبين أثناء الانتخابات التشريعية، بإضافة أسمائهم إلى سجل الناخبين قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية.

صحيح أنّ الانتخابات اتّسمت عموماً بالشفافية، إنما ما زال بالإمكان إجراء تحسينات كبيرة على مستوى تبادل المعلومات. كان الملاحظون التونسيون والدوليون، فضلاً عن مثلي المترشحين، يحصلون على المعلومات طبقاً للمعايير الدولية، بفضل الجهود التي بذلتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لنشر معلومات مفصلة عن سير الانتخابات، من خلال موقعها على شبكة الانترنت بالدرجة الأولى. من جهة أخرى، سعت هيئات المجتمع المدني بانتظام إلى الحصول على معلومات إضافية، لا سيما الإحصاءات المفصلة عن الانتخابات بصيغة إلكترونية، يسهل بموجبها استخراج البيانات وتحليلها لتحديد التوجهات. نذكر على سبيل المثال، أنّ الهيئة المذكورة أصدرت بيانات عن نسبة الإقبال على الاقتراع بحسب كل مكتب اقتراع، مرفقةً بأرقام إجمالية لعدد الناخبين والناخبات، ولكنها عجزت عن تلبية طلب مجموعات الملاحظة بالحصول على بيانات عن نسبة الإقبال مصنّفة حسب النوع الإجتماعي والعمر كنسبة مئوية من مجموع الناخبين المسجلين.

وكان المتنافسون السياسيون وهيئات المجتمع المدني يطلبون بانتظام من هيئة إدارة الانتخابات أن تطلعهم بشكل أوضح وبوتيرة منتظمة عن مجريات العملية الانتخابية، ففي مطلع فترة الحملات للانتخابات التشريعية مثلاً، لم تكن الهيئة العليا قد نشرت بعد إجراءات اليوم الانتخابي والبروتوكولات الموضوعة للملاحظين المدنيين ومثلي المترشحين على السواء، ممّا قلّص قدرة المجتمع المدني على توعية المواطنين حول إجراءات التصويت، وأخّر وضع الخطط لدى الملاحظين التونسيين. فلوحظ تفاوت كبير بين المتنافسين السياسيين لجهة إلمامهم بإجراءات تنظيم الحملات، المتعلقة مثلاً بأنواع النفقات المسموح بها، أما في الانتخابات الرئاسية، فقد بيّنت الحملات وجود إرباك وغموض حول الإجراءات التي ترعى أنشطة الحملة وكيفية تمويلها، وأبدت الفرق المعنية بتنظيمها أنها كانت لتفيد أكثر لو أنها تلقت من الهيئة العليا اتصالات منتظمة وشروحات وافية.

الهيئات الفرعية وجدت أيضاً صعوبة في تلقي اتصالات كافية من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس العاصمة، ممّا حدّ من قدرتها على تلبية مطالب المتنافسين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني بالحصول على معلومات. فقد كشفت تلك الهيئات عن أنّ الهيئة العليا كانت تتأخّر في تزويدها بالمعلومات، الأمر الذي استدعى منها القيام بترتيبات سريعة وإيصال التعليمات إلى المتنافسين ضمن مهل قصيرة، فتسبّب هذا التعثر في الاتصالات إلى اتخاذ قرارات متضاربة في مختلف الدوائر، وأثار إرباكاً بين صفوف المتنافسين السياسيين حول الإجراءات المطبّقة، إذ اعتمدت الهيئات الفرعية مقاربات مختلفة في عدة مجالات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية، ونشر ومراجعة قوائم رؤساء وأعضاء مكاتب الاقتراع المتّدين، والإشراف على



دعاية انتخابية للمترشح الرئاسي سليم الرياحي في قفصة.

أنشطة الحملات، وإطلاع الملاحظين على جدولة الأصوات. من هنا شكّلت جلسات التقييم التي أعقبت الانتخابات خطوة قيّمة نحو معالجة هذا الخلل في الاتصالات الداخلية. في أعقاب الانتخابات التشريعية، أقدمت الهيئة العليا على إدخال عدة تعديلات إجرائية توحياً لمزيد من الفعالية في اليوم الانتخابي؛ لكنها لم تكن أحياناً تطلع الهيئات الفرعية على تلك التغييرات بشكل وافٍ ومفصّل.

كانت تلك التحديات العملية تتفاقم بسبب الغموض الذي شاب الإطار القانوني. على سبيل المثال، خلال حملات الانتخابات التشريعية، لم تكن القوائم المترشحة واعية تماماً لما يندرج فعلاً ضمن الأنشطة المسموح بها في تلك الفترة. مثل «الدعاية السياسية» الممنوعة في القانون الانتخابي. كذلك أثير جدل حول مدى إمكانية عرض مواد الحملة خلال المواقب السيّارة. فشددت الهيئة الفرعية في توزر مثلاً على حق المترشحين فقط في عرض تلك المواد على سياراتهم، فيما سمحت الهيئة الفرعية في قابس برفع شعارات الحملة على جميع السيارات المشاركة في الموكب. اختلط أيضاً على المتنافسين أمر مواعيد إبلاغ الهيئات الفرعية مسبقاً بالأنشطة التي ينوون القيام بها. فكثيرة هي الأحزاب التي بدت غير متأكدة من ضرورة إبلاغ الهيئات الفرعية مسبقاً بنيتها في القيام بجولة على الناخبين وتوزيع منشوراتها الترويجية. لهذا السبب، وجّهت الهيئة العليا في منتصف فترة حملات الانتخابات التشريعية مذكرة إلى الهيئات الفرعية توضح فيها بعض تلك المسائل. لكنّ المعهد لاحظ أنّ الهيئات الفرعية استمرت في إيصال تلك المعلومات إلى المتنافسين السياسيين بطريقة متفاوتة.

كان للتحديات المرتبطة بالتواصل أيضاً انعكاساتها على قدرة الهيئات الفرعية في التقيد بالمهل الضيقة والمتداخلة المحددة لإتمام مسؤولياتها المتعددة، كتلك المتعلقة بمراجعة ونشر قوائم الناخبين، ومراجعة قوائم المترشحين، واستقطاب رؤساء وأعضاء مكاتب الاقتراع. عملت تلك الهيئات إلى حدّ كبير بمستوى عالٍ من المهنية والتعاون، لكنها عانت باستمرار من نقص في الموارد وواجهت صعوبات في التنظيم، بما في ذلك نقص في الموظفين، والموارد المالية، والمكاتب، والمركبات. في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية، حاول بعض الهيئات الفرعية استقطاب ما يصل إلى 8 موظفين إداريين، فيما استعارت هيئات أخرى سيارات من مراكز الولايات، وسعت إلى استئجار مكاتب إضافية، وبدورهم، كشف مراقبو



مركبات في بنزرت ترفع شعارات دعائية للمترشح العربي نصره.

الحملات والمنسقون المحليون للشؤون اللوجستية ضمن الهيئة العليا للانتخابات عن أنّ الهيئات الفرعية لم تكن تزوّدهم بالموارد الكافية أو التوجيهات اللازمة، كذلك ذكرت الهيئة العليا التحديات التي واجهتها على صعيد استقطاب عدد هائل من الموظفين ضمن مهل زمنية ضيقة، وأقرت باعتماد معايير صارمة جداً أحياناً لتوظيف فريق العمل الأساسي. ولكن، بعد انتهاء العملية الانتخابية في العمومي 2014، تم الاستغناء عن معظم الموظفين، ممّا قد يثير تحديات لحفظ المعلومات والذاكرة التنظيمية عند التحضير للانتخابات المقبلة.

اضطلعت السلطة القضائية في تونس أيضاً بدور فعّال على صعيد إدارة الانتخابات. فطيلة فترة الانتخابات، حرصت المحاكم الابتدائية على مستوى الدوائر والمحكمة الإدارية الكائنة في تونس العاصمة على المستوى الوطني، على مراجعة الطعون المقدّمة لها بشأن مختلف مراحل العملية الانتخابية بما فيها تلك المتعلقة بتسجيل الناخبين، وتسجيل القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية، وتسجيل قوائم المترشحين للانتخابات الرئاسية، ونتائج الانتخابات. ولمّا كانت تلك المحاكم تبتّ بالطعون بطريقة شفافة وأنية، حظيت المحكمة الإدارية بدعم المتنافسين السياسيين.

تسجيل الناخبين

إنّ 4,1 مليون تونسي الذين سارِعوا إلى تسجيل أسماءهم كناخبين قبل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في العمومي 2011 اعتُبروا مسجّلين تلقائياً لانتخابات 2014. لكن نثمة 547,674 مواطناً إضافياً سجّلوا يوم الإقتراع في العمومي 2011، ولم يتمّ تسجيلهم تلقائياً لانتخابات 2014، ولم يجر الاحتفاظ بأي بيانات عائدة إليهم. أما المواطنون الساعون إلى تسجيل أسماءهم حديثاً للمشاركة في انتخابات 2014، أو تحديث المعلومات الواردة عنهم في سجل الناخبين، كتلك

المتعلقة بمكاتب الاقتراع المحددة لهم. فقد أُتيحت لهم تلك الفرصة خلال فترتين زمنيتين تراوحنا بين جوان وأوت 2014. إنما خلافاً للعام 2011، لم يتمكن الناخبون في العمومي 2014 من تسجيل أسمائهم في يوم الاقتراع. تبين لبعض الأحزاب السياسية والملاحظين المدنيين أنّ قسماً من الناخبين المحتملين كان يظنّ أنّ تسجيله في يوم الانتخاب في العمومي 2011 سيندرج تلقائياً ضمن سجل الناخبين لعام 2014، فيما اعتبر القسم الآخر أنّ فرصة التسجيل في اليوم ذاته ستكون متاحة مجدداً في العمومي 2014.



عضوا الهيئة الفرعية في مكتب نابل.

امتدّت المرحلة الأولى من تسجيل الناخبين بين 23 جوان و29 جويلية، واستكملت بمرحلة ثانية امتدّت بين 6 و26 أوت. تمكّن الناخبون من تسجيل أسمائهم بوسائل متعددة، إما شخصياً في مقر البلدية أو من خلال فرق متنقلة تعمل في أماكن عامة، أو باستخدام نظام الرسائل النصية القصيرة عبر الهاتف المحمول، أو من خلال صفحة ويب عبر الإنترنت. لما كان عدد الناخبين المسجلين خلال المرحلة الأولى أبعد من أن يلبي أهداف الهيئة العليا للانتخابات، صوّتت الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني لصالح إضافة مرحلة ثانية في أوت. فمن أصل ثلاثة ملايين ناخب غير مسجل إنما مؤهل للتصويت تقريباً، سجّل ما مجموعه 999,696 ناخباً حديثاً وفق الآلية المعتمدة، أكثر من نصفهم عبر الهاتف

المحمول. الأمر الذي دفع بعض أعضاء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى التعبير عن قلقهم إزاء انخفاض عدد الناخبين المسجلين حديثاً، بما يدلّ على استياء المواطنين من الحياة السياسية ويؤذّن بتدني نسبة الإقبال على الاقتراع في يوم الانتخاب.

نظراً إلى ضيق المهل الزمنية المحددة للانتخابات، أدّى القرار الصادر بشأن إضافة فترة تسجيل ثانية إلى التداخل بين آليتين متزامنتين. وهما إنجاز سجل الناخبين من خلال التشاور مع المواطنين والبتّ في الطعون المقدّمة من جهة ومرحلة تسجيل المترشحين من جهة أخرى. وإذ كان يُشترط بالمترشحين أن يكونوا مسجلين كناخبين، ولم تنجز بعد الإضافات إلى سجل الناخبين من الدرجة الثانية من التقاضي قبل انتهاء مهلة تسجيل المترشحين، لم يتمكن الناخبون الذي سجّلوا في المرحلة الثانية من الترشح للانتخابات التشريعية. وقد أعلنت الهيئة العليا عن قرارها هذا في 31 جويلية، إنما لم يتفهّمه المتنافسون السياسيون والهيئات الفرعية بسهولة، فبرزت بشأنه تفسيرات متضاربة، وأثار بعض المشاكل أثناء عملية تسجيل المترشحين.

الرسم البياني 1: تسجيل الناخبين

عدد الناخبين المسجلين فعلياً في العمومي 2011، والمسجلين تلقائياً في العمومي 2014	4,437,603
عدد الناخبين المسجلين حديثاً في الفترة الممتدة بين 23 جوان ولغاية 29 جويلية	759,424
عدد الناخبين المسجلين حديثاً في الفترة الممتدة بين 6 و26 أوت	233,869
مجموع عدد الناخبين المسجلين في العمومي 2014	5,306,324*
الناخبون المؤهلون للتصويت (تقريباً)	7,500,000 +/-

مُجّحت عملية التسجيل في منح التونسيين فرصاً كافية لتسجيل أسمائهم للانتخابات. ورغم ما تخلّلتها من ثغرات إدارية بسيطة، فقد بدت إجمالاً في نظر المتنافسين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني فعّالة وحيادية، إذ كانت شفافة وخاضعة لمراقبة الملاحظين المدنيين التونسيين ومثلي الأحزاب السياسية والملاحظين الدوليين، وغير عرضة لتأثير المتنافسين السياسيين غير المشروع، أو لحملاهم. لكنّ عدم وضوح مواقع التسجيل، أو صعوبة الوصول إليها، إضافةً إلى التحديات

3 لا يمثل هذا الرقم مجموع الأرقام المبينة في الجدول أعلاه، بما أنّ 130 ألف ناخب تقريباً لم يسجّلوا أسمائهم للاقتراع بعد العمومي 2011، ومئات التعديلات طرأت على سجل الناخبين خلال العمومي 2014.

الإدارية التي أثارها عملية التسجيل. قد أعاققت في بعض الظروف قدرة المواطنين على تسجيل أسمائهم.

سارت عملية تسجيل الناخبين على ما يرام بوجه عام، لكنّ المواطنين اصطدموا في بعض الحالات بعقبات صغيرة عندما أقبلوا على تسجيل أسمائهم. ويعزو المعهد الديمقراطي الوطني تلك العراقيل إلى حدّ كبير إلى التحديات الإدارية القائمة وأو نقص التدريب لدى المسؤولين، لا إلى جهود متعمّدة لحرمان المواطنين من حق الاقتراع. لعلّ المشكلة الأكثر شيوعاً التي أثّرت على عملية التسجيل جُلّت في سوء خدمة الإنترنت، ممّا جعل نظام التسجيل بواسطة الكمبيوتر غير صالح للاستعمال. إنّ جوانب العملية الأكثر الإرباكاً للمسؤولين تمثّلت في تنفيذ الشروط المتعلقة بالوثائق المطلوبة، وتسجيل أقارب الأسرة، وتغيير مكاتب الاقتراع المحددة.



عضوا الهيئة الفرعية يسجّلان مواطنين في قبلي.

لم يعترض المتنافسون السياسيون كثيراً على دقة سجل الناخبين، بل ركّزوا في المقابل على معدل مشاركة المواطنين المدني نسبياً، موجّهين انتقاداتهم في بعض الأحيان إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. لعدم قيامها بجهود كافية من أجل إشاعة الوعي بين المواطنين. فمع أنّ قوائم الناخبين الأولية وُضعت في متناول الجميع للتباحث فيها على مستوى الهيئات الفرعية، وتقدّم عدد قليل من الناخبين بطعون حيالها. امتنعت الهيئة العليا عن نشر القائمة النهائية. لم يمنع غياب هذه الوثيقة الناخبين من التنبّث من صحة تسجيل أسمائهم عبر الإنترنت، إنّما منع المسؤولين المنتخبين والمتنافسين السياسيين والمواطنين من الاحتفاظ بأداة هامة تضمن حقهم المشروع في التصويت وكفاءة الإدارة.

خلال الانتخابات التشريعية، لوحظ أنّ بعض الناخبين الذين سجّلوا في عامي 2011 و2014، لا سيما المتواجدين منهم في الدوائر الانتخابية بالخارج، لم يجدوا أسمائهم في سجل الناخبين. ردّاً على ذلك، أعلنت الهيئة العليا أنّ الناخبين المسجّلين ما بين 2 و8 نوفمبر، والذين يحتفظون بإيصالات عن التسجيل الأصلي، يحق لهم تغيير مكاتب اقتراعهم، أو إضافة أسمائهم إلى قائمة الناخبين الموجودة لدى هيئاتهم الفرعية، فكان أنّ تلقت اللجنة ما مجموعه 9,452 طلباً، معظمها مقدّم من ناخبين مؤهلين للمشاركة في الانتخابات، إنّما غير مسجّلين. لم تقبل إلاّ 1,618 طلباً، غالبيتها مقدّمة من الدوائر الانتخابية بالخارج، واكتفت بإضافة 489 اسم جديد إلى سجل الناخبين. ثمّ أقدمت الهيئة العليا على نشر الأسماء المضافة، لكنّ هذه الأخيرة لم تخضع للمراجعة العمومية وآلية تقديم الشكاوى اللتين طبّقنا في ختام كل فترة تسجيل رسمية في ذلك الصيف.

في أعقاب الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، برزت مزاعم، لا سيما بين أعضاء فريق حملة الرئيس المؤقت محمد المنصف المرزوقي، ومناصره، تتحدث عن احتساب أصوات لناخبين متوفين، وإذ طالب هذا الفريق بإيضاحات إضافية، نفت الهيئة العليا حدوث شيء من هذا القبيل، موضحةً بأنّ سجل الناخبين يتضمّن عادةً أسماء المواطنين الذين لا قوا حتفهم بين فترة التسجيل والدورة الثانية للانتخابات. ثمّ دعت الهيئة فريق الحملة إلى تقديم أدلّة ملموسة لإثبات هذه الادعاءات عن طريق اللجوء إلى القضاء. خلال البحث النوعي الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني في أعقاب الانتخابات، غالباً ما أثار المشاركون في الجنوب هذه الظاهرة التي شغلت اهتمامهم.

تسجيل المترشحين

الانتخابات التشريعية

في الفترة الممتدة بين 22 و29 أوت، بادرت الأحزاب السياسية والائتلافات، مع المستقلين، إلى تسجيل قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية في الدوائر الانتخابية الثلاثة والثلاثين داخل الأراضي التونسية، وخارجها. كانت تلك القوائم تُقدّم وتخضع للمراجعة على يد الهيئات الفرعية في كل دائرة، على أنّ تتضمّن كل قائمة عدد مترشحين يوازي عدد المقاعد المحصنة للدائرة المذكورة. وكان يتعيّن مراعاة قاعدة التناصف العمودي ضمن كل قائمة طبقاً للفصل 46 من الدستور

التونسي. الذي يدعو الدولة إلى العمل على "تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص". كذلك تعيّن على القوائم في الدوائر التي تضمّ أكثر من ثلاثة مقاعد أن تدرج ضمن أولى أربع أسمائها مترشحاً دون 35 من العمر. في خطوة إيجابية ورمزية تمهّد لتعزيز فرص المشاركة لدى الشباب. طُلب من المتنافسين أيضاً أن يقدّموا قائمة بمرشحي الاحتياط، إضافة إلى قائمة مترشحيهم الأساسيين. في حال صدر قرار بعدم صلاحية ترشّح هؤلاء.

أثارت آلية الترشيح تحديات كبيرة بالنسبة إلى عدة أحزاب واجهت منافسة داخلية شرسة لضمان موقعها في القوائم. حتى أنّ الخلافات حول عملية إنتقاء المترشحين وصلت حدّ النيل من التماسك الداخلي في بعض الأحزاب. في ظل ارتفاع هائل بعدد الاستقالات على المستوى المحلي. قاربت الأحزاب السياسية مسألة اختيار المترشحين بطرق مختلفة. إذ ارتأى بعض الأحزاب إدارة عملية الاختيار من الألف إلى الياء في مقره المركزي. على أن يطلع المكاتب الجهوية على مضمون قراراته. في المقابل. انتهجت أحزاب أخرى مقاربة تعاونية. حيث قدّمت المكاتب على مستوى الدوائر ترشيحاتها إلى المقر الوطني لمراجعتها. إلا أنّ قلة من الأحزاب أجرت انتخابات أولية داخلية لاختيار مترشحيها على أساس معايير محددة. طمعاً بتحقيق قدر أكبر من الشفافية والوضوح.



حزب الاخاد من أجل تونس يعقد مؤتمراً صحفياً يعلن فيه قوائم مترشحيه للانتخابات التشريعية.

عكس عدد القوائم المقدّمة حيوية وتنوّعاً في المشهد السياسي التونسي. فقد بلغ مجموع هذه القوائم 1,500. داخل الأراضي التونسية وفي الدوائر الإنتخابية بالخارج. توزّع ما بين 890 قائمة حزبية. 459 قائمة مستقلة. و151 قائمة ائتلافية. ستة أحزاب تمكّنت من اقتراح قوائم في الدوائر الثلاثة والثلاثين كلها. وهي المؤتمر من أجل الجمهورية. وحزب النهضة. والجهة الشعبية. والجمهوري. وحركة نداء تونس. والاحاد الوطني الحر؛ علماً أنّها لم تنل القبول عن مجمل قوائمها. فضلاً عن أنّ جميع تلك الأحزاب. ما عدا نداء تونس. كان قد شارك في معركة 2011 الانتخابية.

عند مراجعة الطلبات المقدّمة. لاحظ بعض الهيئات الفرعية أنّ الأحزاب والقوائم المستقلة كانت تنقصها المعرفة الكافية بالشروط القانونية لتقديم قوائم صحيحة. من جهتهم. أعرب المتنافسون السياسيون عادةً عن التباسهم بشأن تلك الشروط. وأبدوا استيائهم من صعوبة الحصول على تعليمات واضحة من الهيئات المذكورة. برز تفاوت كبير بين دائرة وأخرى لجهة عدد قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية. المرفوضة من قبل الهيئة العليا. ففي ولاية سيدي بوزيد مثلاً. رُفِضت ثلاث قوائم فقط (أي ما يعادل أربعة في المئة من مجموع القوائم المقدّمة في الدائرة) مقارنةً لها بـ11 قائمة في ولاية سوسة (23 في المئة من المجموع العمومي). أما القواسم المشتركة بين القوائم المرفوضة فتمثّلت في افتقارها إلى عدد كافٍ من المترشحين؛ وعدم إبرازها إمضاءات المترشحين أنفسهم؛ وعدم إيفائها بشرط تكافؤ الفرص بين الجندين؛ واشتمالها على مترشحين دون عمر الثلاثة والعشرين؛ ومترشحين لم يسجّلوا بعد أسماءهم كناخبين قبل افتتاح المرحلة الثانية من تسجيل الناخبين في أوت 2014.

الرسم البياني 2: تسجيل المترشحين. الانتخابات التشريعية

العدد النهائي المقبول	العدد الأصلي المقدم	مجموع عدد القوائم المترشحة (في الدوائر الداخلية والخارجية)
1,327 (1,230 داخل تونس و97 خارجها)	1,504 (1,393 داخل تونس و111 خارجها)	عدد القوائم المقدّمة من أحزاب سياسية (في الدوائر الداخلية فقط)
737	812	عدد القوائم المقدّمة من مستقلين (في الدوائر الداخلية فقط)
334	414	عدد القوائم المقدّمة من ائتلافات (في الدوائر الداخلية فقط)
159	167	

بالتالي. سجّلت القوائم المقدّمة نسبة 40 قائمة في كل دائرة. حيث بلغت أقصاها في دائرة القصرين التي قدّمت 69 قائمة، وأدناها في دائرة قبلي في الجنوب التي قدّمت 27 قائمة.

حدّث المتنافسون السياسيون عن الصعوبات التي واجهتهم في إيجاد مترشحات للإيفاء بشرط تكافؤ الفرص بين الجندين، لا سيما في المناطق الجنوبية والداخلية، وكذلك في الدوائر الواقعة خارج البلاد. فما من حزب سياسي قدّم عدداً متساوياً من القوائم التي يرأسها رجال ونساء، بما فيها الأحزاب التي أيّدت فكرة إدراج بند التنافس الأفقي في قانون الانتخاب. أو تناوب الجندين على رئاسة قوائم المترشحين. عزت الأحزاب تلك الحصيلة إلى الصعوبات التي تجدها المرأة في إقامة توازن بين مهامها التقليدية داخل الأسرة، والمهنية عند الانخراط في العمل السياسي. هذا فضلاً عن الفتور السياسي العمومي السائد بين أبناء تونس. جدر الإشارة إلى أنّ قوائم المترشحين التي تقدّم بها ائتلاف الاتحاد من أجل تونس سجّلت أعلى نسبة من النساء اللواتي ترأسن 10 من أصل 26 قائمة، متقدّماً بأشواط على الأحزاب الرئيسية الأخرى.

الرسم البياني 3: نساء على رأس قوائم مترشحي الأحزاب السياسية، الانتخابات التشريعية

الحزب/الائتلاف	مجموع عدد القوائم المقدّمة	مجموع عدد النساء على رأس القوائم	نسبة النساء على رأس القوائم
الاتحاد من أجل تونس	26	10	38%
المؤتمر من أجل الجمهورية	33	7	21%
التيار الديمقراطي	28	6	21%
التكتل	29	5	17%
الجمهوري	29	5	17%
الجبهة الشعبية	32	5	15%
الاتحاد الوطني الحر	33	5	15%
المبادرة	28	4	14%
آفاق تونس	25	3	12%
النهضة	33	3	9%
نداء تونس	33	3	9%
التحالف الديمقراطي	28	2	7%

في 6 سبتمبر، أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لائحة أولية بقوائم المترشحين التي نالت قبولها. فبادرت نسبة عالية من القوائم المرفوضة، والبالغ عددها 192، إلى تقديم طعون أمام المحاكم الابتدائية المحلية بهذا الصدد. كما تقدّم متنافسون سياسيون بطعون بحجة عدم صلاحية قوائم خصومهم، التي وجب رفضها. بعد صدور قرارات المحاكم الابتدائية، قامت المحكمة الإدارية في تونس العاصمة بمراجعة 111 طعناً في الدرجة الثانية من التقاضي. فرفضت 25 طعناً شكلاً 53 مضموناً، فيما أعادت النظر في 33 طعناً وأصدرت حكماً بشأنها. ثم أعلنت الهيئة العليا في 27 سبتمبر عودة 14 قائمة إلى السباق، بحيث وصل العدد النهائي لقوائم المترشحين المستوفية الشروط إلى 1,327 (1,230 داخل تونس و97 خارجها). رأى معظم المتنافسين السياسيين أنّ عملية البتّ بالطعون المقدّمة حول قوائم المترشحين المرفوضة تمت بطريقة حيادية ودقيقة، خلافاً لادعاءات قلة منهم كانت قد تقدّمت بطعون وتابعت عن كثب آلية البتّ فيها، متذرّعةً بافتقار الهيئات الفرعية إلى الحسّ المهني والاتساق عند مراجعة قضاياها.

بيّنت آلية مراجعة الطعون، والبتّ فيها، وجود تباين بين الهيئات الفرعية لناحية تفسير شروط الترشّح، وميل المحكمة الإدارية إلى التساهل في تفسير الأنظمة والإجراءات، توخياً لمزيد من الشمولية. لعلّ المثل الأبرز في هذا المجال يتجلّى في قرار



مواطنون يراجعون قوائم رؤساء وأعضاء مكاتب الاقتراع لدى الهيئة الفرعية في القيروان.

عدة هيئات فرعية برفض القوائم لاحتوائها مترشحين تسجّلوا فقط كناخبين خلال المرحلة الثانية من تسجيل الناخبين في أوت 2014، في ما اعتبرته مخالفاً للمرسوم الصادر عن الهيئة العليا في 30 جويلية⁴. ردّاً على قرار الهيئات الفرعية، حُلّت بعض القوائم كلياً رضوخاً منها للأمر الواقع، فيما عملت أخرى على استبدال المترشحين غير المقبولين ضمن قائمتها الرئيسية بمترشحين لها في قائمة الاحتياط. من جهة أخرى، تقدّمت قوائم أخرى بطعون من دون إحداث أي تغيير في أسماء مترشحيها. عند بت المحكمة الإدارية بتلك الطعون، قررت إعادة القوائم إلى السباق، ما دامت خالية من أي عيوب أخرى، وذلك بحجة أنّ إجراء الهيئة لم يكن ملزماً قانونياً. لكنّ قرار المحكمة هذا جاء مجحفاً بحق القوائم التي التزمت بالقرار الأولي الصادر عن الهيئات الفرعية، إذ خاضت الانتخابات بمترشحي الاحتياط، فيما تمكّنت القوائم المتقدّمة بطعون من الحفاظ على مترشحيها الرئيسيين.

الانتخابات الرئاسية

تقدّم الطامحون إلى موقع الرئاسة بطلبات ترشّحهم إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الفترة الممتدة بين 8 و22 سبتمبر. ليحظى المترشح بصفة الأهلية، عليه أن يكون، طبقاً للقانون الانتخابي، قد بلغ من العمر خمسة وثلاثين سنة، ومسجلاً كناخب، وحاملاً الجنسية التونسية منذ الولادة، ومعتنقاً دين الإسلام. كجزء من مطلب الترشح، يتعيّن على كل من يصبو إلى الموقع الرئاسي أن يحصل

إما على إمضاءات 10 آلاف ناخب مسجّل من 10 دوائر انتخابية أو ما فوق، أم إمضاءات 10 أعضاء من المجلس الوطني التأسيسي. كذلك يُشترط بكل مترشح أن يؤمّن لدى الخزينة العمومية للبلاد ضماناً مالياً قدره 10 آلاف دينار تونسي (5,650 د. أ.). في الخلاصة، قدّم 70 شخصاً طلبات ترشيحهم قبل الموعد المحدد، 43 منهم في آخر يوم من المهلة المخصصة للتسجيل. فكان بعض المترشحين يحظى بدعم الأحزاب السياسية أو الائتلافات، فيما خاض آخرون الانتخابات كمترشحين مستقلين.

الرسم البياني 4: تسجيل المترشحين، الانتخابات الرئاسية

طلبات الترشح المقبولة	طلبات الترشح المقذّمة	
9	20	الأحزاب السياسية
16	46	المستقلون
2	2	الائتلافات
27	68	المجموع

رفضت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 41 من أصل 68 طلب ترشّح، لعدم إيفائها أساساً بشروط الحصول على الإمضاءات أو دفع الضمانة المالية. فكان أن تقدّم ثلاثة وعشرون مترشحاً بطعون، بحجة أنهم لجّحوا في الحصول على الإمضاءات المطلوبة. لكنّ المحكمة الإدارية رفضت كل هذه الطعون: 15 منها شكلاً، وستة مضموناً، ووطنياً واحداً لعدم تقديمه من قبل المترشح وآخر بسبب سحبه من قبل المترشح. فضلاً عن ذلك، انسحب من السباق مترشحان اثنان من أصل المترشحين السبعين أصلاً، بحيث أصبح مجموع المترشحين المستوفي الشروط 27.

عند مراجعة طلبات الترشيح، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حصولها على أدلة تثبت أنّ بعض المترشحين

4 عندما دعت الأحزاب السياسية الرئيسية المشاركة في إطار الحوار الوطني إلى تمديد فترة تسجيل الناخبين في أوت 2014، أصدرت الهيئة العليا مرسوماً نصّ على عدم أهلية الناخب المسجّل في الفترة الثانية للترشّح للانتخابات التشريعية. نظراً إلى تزامن الفترة اللازمة لتثبيت الأسماء المضافة إلى سجل الناخبين مع فترة تسجيل المترشحين.

عرض إمضاءات بالنيابة عن أفراد لا علم لهم بها، أو لا قبول عليها. وفي هذا الإطار، أكدت الهيئة أنّ قانون الانتخاب يسمح لها فقط التنبّط من مدى استيفاء الإمضاءات المقدّمة الشروط القانونية، كأن تتحقّق ما إذا كان أصحاب الإمضاءات ناخبين مسجّلين. ومن أنّ الناخب الواحد لا يمنح توقيعه لأكثر من مترشح. إلا أنّ القانون المذكور لا يخوّلها إعادة النظر في صحة الإمضاءات. لذا، وبناءً على طلب منها، أمرت النيابة العمومية فتح تحقيق بشأن مسألة تزوير الإمضاءات.

سمع المعهد الديمقراطي الوطني مباشرة من مواطنين في مختلف أنحاء البلد عن استغلال أسماءهم من دون علمهم. لهذه الغاية، استحدثت الهيئة العليا نظام رسائل نصية قصيرة يسمح للمواطنين تأكيد ما إذا كانت أسماءهم أدرجت لدعم مترشح رئاسي، وحثّتهم على التقدّم بشكوى لدى محاكمهم المحلية. يجرى التحقيق فيها على يد جهاز الشرطة المحلي الذي يسجّل أقوال كل من المواطن والمترشح. ثمّ أحييت الملفات إلى المحاكم الواقعة ضمن المنطقة التي يقيم فيها المترشح المتهم، وكانت بغالبيتها في تونس العاصمة. لم يخضع أي ملف للملاحقة قضائية في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية، بل سيبقى موضوع بحث لعدة سنوات. وقد لاحظ المعهد وجود تباين بين المدعين العموميين حول كيفية التعامل مع هذه الملفات في دائرة أريانة، حيث اعتبر مدّع واحد أنّ إصدار حكم نهائي بشأن الطعون قد يستغرق حتى ثلاث سنوات.

اهتزّت ثقة المواطنين بصورة المترشحين نتيجة الجدل القائم حول هذه المسألة. فأعرب المواطنون بانتظام للملاحظي المعهد على المدى الطويل عن خيبة أملهم من أعمال التزوير المحتملة، إلى جانب مسألة التزوير. حدّثت مجموعات ملاحظة الانتخابات، على غرار مرصد شاهد وجمعية عتيد وشبكة مراقبون، عن وجود أوجه خلل أخرى في قوائم الإمضاءات، لاشتمالها مثلاً على أسماء متكررة، وأسماء مواطنين متوفين، وأسماء مواطنين دون السن القانونية.

تثقيف الناخبين

في الفترة التي سبقت الانتخابات، عبّر الكثير من التونسيين عن خشيتهم من تدني نسبة الإقبال على الاقتراع، فالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الفرعية للانتخابات، في مختلف أنحاء البلاد، حدّثت جميعها عن شعور المواطنين بالإحباط إزاء الحياة السياسية، وعن شدة استيائهم تحديداً من الأحزاب الثلاثة التي كان يتشكّل منها الائتلاف الحاكم السابق. وألح كثيرون إلى شعور المواطنين بالإرباك حيال العملية الانتخابية المقبلة، لا سيما في الشق الذي يتعلق بنوع الانتخابات وتسلسل الأيام الانتخابية الثلاثة، وكثرة القوائم التشريعية والمترشحين الرئاسيين. لكنّ هذه المخاوف تراجعت في أعقاب الانتخابات التشريعية، حيث فاقت



سيارة أجرة في المرسى تروّج لانتخابات 26 أكتوبر.

نسبة المشاركة معظم التوقعات.

في بداية المسار الانتخابي، أشارت الثغرات الملحوظة على صعيد توعية الناخبين إلى ضرورة بذل جهود جبّارة خلال فترة الانتخابات من أجل تثقيف الناخبين حول إجراءات اليوم الانتخابي. مع بداية مرحلة تسجيل الناخبين، أطلقت هيئة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام عدة مبادرات غايتها رفع مستوى الوعي لدى المواطنين حيال المسار الانتخابي، وزيادة معرفتهم بإجراءات التصويت. طوال فترة الانتخابات، كانت المواد المعدة لتثقيف الناخبين متوفرة بالحدّ الأدنى، كقّماً وحبّماً، ما يستوجب التثقيف فيها لأي انتخابات مزعم إجراؤها في المستقبل. كان لمبادرات التثقيف ونشر الوعي المكثّف أن تصبّ في مصلحة المواطن التونسي، إذ لم يشارك سابقاً إلا في انتخابات تنافسية واحدة. لذلك، فإنّ نقص مبادرات التثقيف منع التونسيين في الواقع من الحصول على المعلومات اللازمة، وحداً بالمشاركين في مجموعات التركيز التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني في أعقاب الانتخابات إلى التعبير عن رغبتهم في الحصول على مزيد من المعلومات، خاصةً في المناطق الريفية.

بذلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجزء الأكبر من جهود التثقيف خلال فترة تسجيل الناخبين، وفترة حملات الانتخابات التشريعية، وفترة حملات الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، ما بيّن بوضوح أنّ الهيئة ما كانت تقوم بأي مجهود على هذا

المستوى في مراحل معيّنة من فترة الانتخابات، لا سيما تلك الممتدة بين ختام عملية تسجيل الناخبين في 26 أوت وافتتاح فترة حملات الانتخابات التشريعية في 4 أكتوبر. أعدت الهيئة العليا مبادراتها التثقيفية على المستوى الوطني، وعملت على نشرها بواسطة الهيئات الفرعية التي كانت مسؤولة إلى حد كبير عن تنفيذ أنشطة التثقيف على أرض الواقع. تضمّنت المبادرات بشكل أساسي إعلانات تلفزيونية ومقاطع فيديو عبر الإنترنت، ولوحات إعلانية، وتوزيع منشورات ومواد ترويجية أخرى. أشار ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني إلى أنّ جهود التواصل مع المواطنين وجهاً لوجه كانت في أغلب الأحيان غير مجدية، نظراً لغياب أي تفاعل مع الناخبين. لكنّ الفترة الممتدة بين أول وثاني دورة للانتخابات الرئاسية لم تشهد أي نشاط برعاية الهيئة العليا، في ما خلا بعض مقاطع الفيديو المُحدّثة عبر الويب، كذلك ألح بعض أعضاء الهيئات الفرعية إلى أنّ ميزانية الهيئة العليا المخصصة لتثقيف الناخبين كانت قد استنفدت بالكامل بحلول شهر ديسمبر.



جمعية أصوات نساء، من منظمات المجتمع المدني، تقود نشاطاً يستهدف الأمهات في إطار تثقيف الناخبين.

في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية، لم تقم أي شراكة بين الهيئة العليا للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بحملات التوعية، علماً أنّ هذا النوع من الشراكة كان ليفعل جهود تثقيف الناخبين. وقد دلّت المؤشرات إلى أنّ الهيئة المذكورة كانت تخشى من أن تطبّق تلك المنظمات أنشطتها التثقيفية دون أن تراعي مبدأ الحياد، وكشّف المؤتمر الذي عقده منظمات المجتمع المدني باستضافة الهيئة العليا في سبتمبر عن التوتر الكامن بين الطرفين على خلفية أنّ جهود التوعية جاءت متأخرة جداً، وأنّ الهيئة لم تعر اهتماماً فعلياً لتوصياتها، على حدّ قول المنظمات. لكنّ التعاون بين الهيئة والمجتمع المدني تعزّز في الفترة التي سبقت انتخابات نوفمبر، إذ سعت إلى الاستعانة به للمساعدة في توزيع الموارد الرسمية المعدّة لتثقيف الناخبين.

أطلقت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جميع أنحاء البلاد مبادرات محدودة لتثقيف الناخبين على المستوى المحلي، بمعزل عن الهيئة. لكنّ عدة منظمات أخرى كانت تملك القدرة على تنظيم حملات توعية في مختلف أنحاء البلاد ارتأت تخصيص مواردها المحدودة لملاحظة الانتخابات، كانت المعلومات التي تقدّمها وسائل الإعلام العمومية والخاصة على السواء دقيقة ومفيدة بوجه عام، فيما نظّمت الإذاعات العمومية الجهوية على وجه الخصوص برامج دورية لتوعية المواطنين.

كشفت الهيئات الفرعية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد للملاحظين عن صعوبة دفع المواطنين في المناطق الريفية، والنساء خديداً، إلى المشاركة في العملية الانتخابية. وبيّنت بعض التقديرات أنّ عدد الريفيات اللواتي لا يملكن بطاقات التعريف الوطنية يصل إلى 300 ألف امرأة، أما الناخبون الأميون، الذين قدّرت نسبتهم 20 في المئة من مجموع عدد السكان، 40 في المئة من عدد المواطنين في بعض الولايات، فلم يستفيدوا من المبادرات التثقيفية الخاصة، وكانوا أبرز المتضررين من قرار الهيئة العليا بعدم السماح لهم باصطحاب مرافقين عند الاقتراع. هذا فضلاً عن أنّ كثرة القوائم في الانتخابات التشريعية أدت إلى تعقيد أوراق التصويت التي كان ليصعب على الناخبين الأميين وكبار السنّ والمتواجدين أكثر في الأرياف فكّ رموزها، لكنّ المتنافسين السياسيين غالباً ما كانوا يحاولون الوصول إلى الناخبين الأميين من خلال تعميم أرقام ورموز القوائم المترشحة لا أسمائها، مثلاً، وتوزيع بطاقات صغيرة مشابهة لأوراق التصويت تتضمن رقم القائمة، واسمها، ورمزها.

الحملات الانتخابية

كانت كل جولة انتخابية تسبقها فترة رسمية للحملات، يليها يوم الصمت الانتخابي، وعلى غرار ما حصل في العمومي 2011، سعى القانون الانتخابي، مقروناً بإجراءات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إلى توفير فرص متكافئة للتنافس بين المترشحين على القوائم الانتخابية، من خلال فرض قيود صارمة على أنشطة الحملات بالدرجة الأولى. إلا أنّ هذا القانون لم يمنع صراحةً أنشطة الحملة في فترة ما قبل الانتخابات (أي قبل انطلاق فترة الحملات رسمياً)، ولم يميّز بوضوح بين الأنشطة المسموح بها والمحظورة، مما أحدث إرباكاً بين أوساط السلطة الانتخابية التي أعطت تفسيرات متباينة لهذه المسألة، من هنا، تنوّعت التأويلات بشأن تحديد الأنشطة المشروعة في تلك الفترة، بحيث أ بكر البعض بإطلاق حملاته فعلياً فيما تقيّد البعض الآخر بمهلها الرسمية.

أعربت القوائم المترشحة عن استيائها من الإجراءات الرامية إلى الحد من أنشطة الحملة المسموح بها، وفرض قيود مشددة على عرض مواد الحملة الدعائية في أماكن معينة، ووجوب إبلاغ المسؤولين المعنيين بالشأن الانتخابي قبل يومين من تنظيم أي نشاط. إضافة إلى انتقاد ضيق الفترة المخصصة للحملة الانتخابية نسبياً، قدّمت الأحزاب اعتراضات بشأن تلك الإجراءات التي حدّت من قدرتها على تنظيم حملات واسعة الانتشار تلبي الاحتياجات، وقلّصت فرص الناخبين في الاطلاع على الخيارات المتاحة لهم؛ لعلّ هذا ما يفسر أنّ غالبية أنشطة الحملات جرت على نطاق ضيق. لكنّ القيود المشددة التي كانت مفروضة على القوائم المترشحة في الانتخابات التشريعية خفّت حدتها مع حلول المعركة الرئاسية، إذ سُمح للمترشحين شراء مساحات يعرضون فيها لوحاتهم الإعلانية وملصقاتهم.



أحد أبناء سليانة يعاين ملصقات المترشحين المعروضة في مواقع معينة خارج مكتب الاقتراع.

وقعت الأحزاب السياسية الرئيسية بمعظمها مدونات لقواعد السلوك، تتعهد فيها بالالتزام بأحكام القانون والامتناع عن ارتكاب أي أعمال عنف. وكانت أبرز المخالفات التي سجّلها المعهد الديمقراطي الوطني، وثبّتها هيئة الانتخابات، محدودة النطاق بطبيعتها، وليس لها تأثير كبير. وقد انطوت إلى حدّ كبير على تمزيق ملصقات الحملة، واللوحات المعلقة وسواها من المواد البصرية الموجودة في أماكن محظورة. ومن المخالفات الأخرى الشائعة ما تمثّل بعدم إعلام الهيئات الفرعية مسبقاً بأنشطة الحملة قبل مهلة 48 ساعة من تنفيذها، علماً أنّ القوائم المترشحة بدت أشدّ تقيّداً بهذا المطلب إبان حملات الانتخابات التشريعية ما كانت عليه في الحملات الرئاسية. وكثيرة هي القوائم التي أشارت إلى مرونة خطط حملاتها، في الحديث عن القيود الأمنية التي استدعت منها تغيير أنشطتها أو إلغائها ضمن مهل قصيرة.

في المقابل، زعم عدد من المتنافسين السياسيين وهيئات المجتمع المدني وجود تجاوزات أشدّ خطورة من تلك المشار إليها أعلاه، إذ برزت في كل جولة انتخابية اتهامات بشراء أصوات، طالبت في أكثر الأحيان المترشحين أو الأحزاب السياسية الذين ينعمون بموارد وفيرة وقاعدة راسخة. اتهم متنافسون سياسيون أيضاً بانتهاك القيود المفروضة على الحملات في المساجد والمؤسسات العمومية، وبمواصلة حملاتهم في فترة الصمت الانتخابي ويوم الانتخاب. لكنّ ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني لم يعاينوا بأمر العين تلك السلوكيات، ولم يتمكنوا من الحصول على أدلة قاطعة لإثبات تلك المزاعم، إنما أثّرت تلك المسألة خلال مجموعات التركيز التي أجراها المعهد في فترة ما بعد الانتخابات، باعتبارها إحدى أبرز مشاغل المشاركين الذين أكدوا بأكثرية أنهم عاينوا بأنفسهم عمليات شراء أصوات.



تدريب بقيادة هيئة فرعية للعاملين في مكتب الاقتراع في جندوبة.

في إطار جهودها الكبيرة لحثّ المواطنين على الالتزام بالقانون، قامت هيئة الانتخابات بتدريب ونشر 1,200 مراقب للحملات، عمل معظمهم سابقاً كموظفين لتسجيل الناخبين. لكنّ أكثرهم وجد صعوبة في فهم بعض الجوانب الدقيقة في القانون الانتخابي، وعبر عن قلقه إزاء قلة وضوحها، ووجد مراقبو الحملات صعوبة أيضاً في تغطية أنشطة الحملة بشكل كاف، لا سيما إبان الانتخابات التشريعية، نظراً إلى زحمة القوائم المتنافسة فيها، نشرت الهيئة مراقبين إضافيين للانتخابات الرئاسية، ولعلّ أكثر ما أعاق المراقبين في مهمة الإشراف على الأنشطة هو عدم تبليغهم مسبقاً بمواعيد الأنشطة المقرر تنظيمها من قبل فرق الحملات، طبقاً لما نصّ عليه القانون. غالباً ما كان المراقبون في الأيام التي

تسبق كل انتخابات ينشغلون كلياً في الاستعدادات اللوجستية لعملية الاقتراع، ويغفلون عن تغطية أنشطة الحملات. رغم تقدّم مراقبي الحملات بأكثر من 9 آلاف بلاغ، كان من المستبعد أن تستند إليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أو المحاكم لفرض عقوبات على المتنافسين السياسيين. نظراً لتضاربها وضعف حجتها في بعض الحالات، وبالتالي، فإنّ نقص التقارير النوعية كان أحد العوامل التي دفعت المحكمة الإدارية إلى إصدار حكم بتغيير قرار الهيئة العليا بشأن إلغاء أحد

مقاعد نداء تونس في دائرة القصرين إبان الانتخابات التشريعية (راجع قسم الطعون أدناه).

كشفت الحملات عن وجود تباين كبير بين الأحزاب الكبيرة مقارنة لها بالأحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة. فبوجه عام، وجدت تلك القوائم والأحزاب الصغيرة صعوبة جمة في فهم الجوانب المعقدة ضمن الإطار القانوني، بالنسبة الشروط المطلوبة من المنافسين والقيود المفروضة على الحملات. وكانت تميل نحو تبني التفسيرات الصارمة لإجراءات تنظيم الحملات جتياً لأي عقوبات، فيما بدت الأحزاب الكبيرة أقل تقيداً بهذا الإطار. كذلك اصطدمت بعقبات ناجمة حديداً عن افتقارها إلى الموارد اللازمة لتنظيم حملات ناشطة. حتى أنها في أغلب الأحيان كانت تقيم أنشطتها في الأيام القليلة الأخيرة من فترة الحملات. لم تكن الأماكن العمومية المخصصة للحملات متوفرة مجاناً للمتنافسين في انتخابات 2014، خلافاً لما كانت عليه في العمومي 2011، مما شكّل عقبة إضافية في وجه القوائم المستقلة والأحزاب الصغيرة التي امتنع بعض مترشحيها عن القيام بأي أنشطة.

في إطار مجموعات التركيز التي عقدها المعهد الديمقراطي الوطني بعد الانتخابات، وصف مشاركون من جميع أنحاء البلاد كيف تابعوا الحملات عن كثب للخروج بقرار واع في يوم الانتخاب. وتمنوا أن تركز الحملات وعودها على عدد قليل من الأهداف الواضحة والواقعية، متجنبين الخطاب السياسي المسيء إلى الآخرين. كما تمنى مشاركون كثير لو أن المنافسين السياسيين عززوا التواصل المباشر معهم، بما في ذلك قبل فترة الحملة.

الانتخابات التشريعية



مهرجان انتخابي لحركة النهضة في الكاف بحضور رئيسها راشد الغنوشي.

إنطلقت فترة حملات الانتخابات التشريعية في 4 أكتوبر، بالتزامن مع عطلة عيد الأضحى، وانتهت بتاريخ 24 أكتوبر، تلاها صمت انتخابي في اليوم الذي سبق الانتخاب. نظراً إلى كثرة القوائم المترشحة، اعتبرت تلك الحملات الأنشطة على الإطلاق بين فترات الحملات الثلاث. إذ استقطبت مشاركة واسعة من المواطنين كمتطوعين، وتمثلت بنسبة عالية من الشباب والنساء. لكن وتيرة الأنشطة التي كانت بطيئة عند افتتاح الحملة، شهدت زخماً متزايداً مع مرور الوقت، علماً أنّ الأنشطة الأكثر شيوعاً شملت الطواف على الناخبين بهدف التوعية، وتوزيع نشرات إعلامية، في الأسواق عموماً. وحدها الأحزاب الأكبر كانت قادرة على تنظيم مهرجانات انتخابية دورية.

ركزت رسائل الحملات بالدرجة الأولى على الاقتصاد والأمن العمومي، واتجهت أيضاً نحو تسليط الضوء على القضايا السائدة ضمن دائرة مستهدفة، كالتنمية الاقتصادية والخاوف الأمنية المحلية، رابطةً إياها في بعض الحالات ببرنامج حزب وطني أوسع. كانت بعض وعود الحملات تحمل طابعاً خاصاً، ينطبق على صلاحيات المجلس البلدي أكثر مما ينطبق على السلطة التشريعية الوطنية. واستغلت بعض الأحزاب حملاتها الانتخابية من أجل إبراز صورة مترشحيها للانتخابات نوفمبر الرئاسية، إذ عمد مترشحون رئاسيون مثلاً إلى الظهور في الحملات إلى جانب مترشحين للانتخابات التشريعية، أو برزت صورهم ضمن الملصقات المعدة لحملات الانتخابات التشريعية. اعتبرت هيئة الانتخابات، من جهتها، هذا التصرف مقبولاً ما دام المترشح الرئاسي المعني يتزعم الحزب رسمياً.

أقررت حملات الانتخابات التشريعية قطبية ثنائية في المشهد الحزبي بين حزبي النهضة ونداء تونس، اللذين احتلا بوضوح مركز الصدارة في السباق الانتخابي. فركز نداء تونس، الذي كان يخوض الانتخابات الوطنية للمرة الأولى منذ تأسيسه في العمومي 2012، رسائل حملته على سوء نهج الحكومة الائتلافية بقيادة حزب النهضة، وتبني شعار "التصويت المفيد"، داعياً الناخبين غير الراضين عن أداء حركة النهضة إلى الوقوف صفاً واحداً وراء نداء تونس عوض توزيع أصواتهم على مجموعة أحزاب. وحذّر من أنّ كل من لا يدلي بصوته لنداء تونس إنما يصوّت لصالح حزب النهضة، دافع هذا الأخير عن أدائه في الحكم، وأضاء على الجهود التي بذلها من أجل تحديد أولويات المصلحة الوطنية ونجاح التحول الديمقراطي، معترفاً رغم ذلك ببعض التحديات التي اعترضت سبيله.

لم يلحظ المعهد الديمقراطي الوطني مباشرة أي أحداث عنف أثناء حملات الانتخابات التشريعية، رغم أخبار العنف السياسي وأعمال التهريب المتعددة التي وردت إلى الملاحظين على المدى الطويل وحظيت بتغطية إعلامية. وشملت هذه الحالات استخدام العنف الجسدي ضد أنصار الحملات وهم يعلّقون الملصقات الإعلانية، وتعديات على مكاتب الأحزاب السياسية. إلا أنّ بعض الأحزاب تقدّمت بشكوى رسمية لدى السلطات بهذا الخصوص.

حملات الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية

استمرت فترة حملات الانتخابات الرئاسية رسمياً من 1 ولغاية 21 نوفمبر. تلاها صمت انتخابي في اليوم الذي سبق عملية الاقتراع. بعد انطلاقة هادئة لم تشهد في أسبوعها الأول إلا حملات عدد قليل من المترشحين فقط. اكتسبت تلك الفترة زخماً محدوداً في آخر أيامها. من دون أن تبلغ الحماسة التي شهدتها حملات الانتخابات التشريعية. ففي خضم الجولات التي قاموا بها في مختلف أنحاء البلاد، زار مترشحون الأسواق، ونظّموا مهرجانات ولقاءات على نطاق ضيق. وأجروا مقابلات مع وسائل الإعلام المحلية. عند تغيب المترشحين، كان أنصارهم يواصلون جولاتهم على الناخبين بهدف التوعية، موزعين عليهم نشرات إعلانية، وينصبون خيماً للتحدث إلى المواطنين في ساحات وسط المدن. هذا فضلاً عن الملصقات واللوحات الإعلانية التي كانت فِرَق الحملات ترفعها. اتّسمت المهرجانات الانتخابية عموماً بالهدوء، وحسن التنظيم، والأجواء الاحتفالية.



مهرجان حملة الهمامي في إطار حملته للانتخابات الرئاسية في دائرة القفصة.

إنّ المترشحين الذين يملكون موارد وفيرة، والذين استفاد بعضهم أيضاً من دعم الأحزاب السياسية وبنيتها التحتية، كانوا الأكثر قدرة على تنظيم حملات في جميع أنحاء البلاد وإقامة مهرجانات ضخمة، بحضور عشرات الآلاف من المواطنين أحياناً. في المقابل، انتقدت فِرَق حملات المترشحين المستقلين هذا المسار، كونه لا يوفّر فرصاً متكافئة لجميع المتنافسين، ووجد أعضاءها، وكانوا بأكثرية من المناصرين الذين تنقصهم الخبرة السياسية أو غير الملمّين بالقانون، وجدوا صعوبة

في فهم بعض جوانبه. فبدأ الارتباك واضحاً مثلاً بين المترشحين حول مدى قدرة المترشحين المدعومين من الأحزاب على استخدام الموارد الحزبية في حملاتهم.



المرشح الرئاسي سليم الرياحي يتوجّه بكلمة إلى مناصريه في شارع بورقيبة في آخر أيام الحملة.

تمحورت معظم حملات المترشحين حول برامج عامة متشابهة ركّزت على مواضيع الأمن ومكافحة الفساد؛ الاقتصاد والبطالة؛ تنمية المناطق وبنيتها التحتية؛ والعلاقات الخارجية. ألحّت قلة من المترشحين إلى محدودية صلاحيات الرئيس في ظل الدستور الجديد أو عرضت تفاصيل حول سياسات محددة ستلتزم بها في حال توليها موقع الرئاسة. لكنّ عدة حملات تناولت قضايا لا تدخل مباشرة في مجال اختصاص الرئيس، فاختلط الأمر على بعض الناخبين حيال صلاحيات الرئيس.

كان لنتائج الانتخابات التشريعية انعكاسات على النقاش السياسي الذي دار إبان الانتخابات الرئاسية. فبعد أن فاز نداء تونس بأغلبية مقاعد الهيئة التشريعية، اختار عدم تشكيل ائتلاف حاكم يمثل الأغلبية إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية.

فأثار هذا الموقف انتقادات من بعض السياسيين، بمن فيهم الرئيس المؤقت المرزوقي، لأنّ الدستور يفرض على الحزب الفائز تشكيل حكومة ائتلافية بغضّ النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية، بحسب رأيه. فضلاً عن ذلك، أثار قرار حركة النهضة بعدم تقديم مترشح للرئاسة الكثير من الاهتمام والتكهنات من قبل شريحة واسعة من خصومها، وسط مزاعم تفيد بأنها كانت تدعم المرزوقي سراً.

سجّل مراقبو الحملات التابعون للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الخالفات المرتكبة من قبل المترشحين الذين احتلوا مراكز الصدارة. أي المرزوقي (360) وحمّة الهمامي (الجهة الشعبية) (346) و الباجي قائد السبسي (نداء تونس) (287). مقارنةً بباقي أقرانهم. كذلك أشار بعض المترشحين ومنظمات المجتمع المدني إلى تصاعد حدّة الخطاب السياسي التحريضي والمسيء إلى الآخرين. حتى أنّ بعضهم ادّعى بتعرّضه لخطاب عنيف ومشحون بالكراهية في بعض الحالات.

الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية



مناصران في قابس يرفعان ملصقاً لحملة المنصف المرزوقي.

لم يتجاوز أي مترشّح نسبة 50 في المئة. المطلوب تحقيقها من أجل الفوز في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ما استدعى إجراء دورة ثانية بين المترشحين الرئيسيين. وهما السبسي والمرزوقي. وعلى غرار ما حصل في الانتخابات التشريعية والدورة الأولى للانتخابات الرئاسية. سارع فريقا المترشحين إلى تنظيم أنشطة أشبه بأنشطة الحملة. قبل انطلاق فترة الحملات الانتخابية رسمياً. فإثر الإعلان عن النتائج الأولية للدورة الأولى. أخذ المترشحان يعقدان لقاءات مع الناخبين. مّهدين الطريق لحملات الدور الثاني. في الواقع. امتدت فترة الحملات رسمياً بين 9 و19 ديسمبر. وتزامن يوم الصمت الانتخابي في 20 ديسمبر. استغلّ كلا الفريقين الأيام الأولى من أجل تنسيق استراتيجيتهما مع مكاتبهما في المناطق وأعضاء الأحزاب الحليفة. تراجمت نسبة الأنشطة الضخمة المنظّمة في تلك الفترة. مع التركيز إلى حدّ كبير على إقامة جولات على الناخبين التماساً لأصواتهم. وإقامة خيم بداعي الدعاية الانتخابية. والتواصل مباشرة مع الناخبين. كذلك نظّم كلا المترشحين مهرجانات انتخابية ضخمة في تونس العاصمة في آخريوم من الحملات الانتخابية. أي في 19 ديسمبر.

غيّر فريق حملة المرزوقي وجهة اهتمامه في الدورة الثانية. فصبّ جهوده على المنطقة الشمالية الغربية التي صوتت بكثافة لصالح السبسي في الدورة الأولى. لكنّ أنشطته غالباً ما كانت تصطدم بخطوات احتجاجية وبأصوات صادحة تدعوه إلى الرحيل. وقد اضطر فريقه إلى إيقاف أنشطة حملته في مدينتي الكاف وسليانة مثلاً بسبب الاحتجاجات التي تصدّت لها. في سليانة. وفي خلال زيارة له إلى السوق. أخذ المتظاهرون يرمونه بالحجارة. فأصابت إحداها مراقباً تابعاً للهيئة الفرعية. وخلال لقاء عام. أقدمت مجموعة أشخاص كانت قد تعرّضت لإصابات أيام الثورة. أقدمت على إطلاق هتافات معادية للمرزوقي. ما اضطره إلى الانسحاب أخيراً من قاعة المؤتمرات من الباب الخلفي.

أقام السبسي. مقارنةً بالمرزوقي. عدداً أقل من المهرجانات الضخمة. إذ استعاض عنها بتجمّعات صغيرة. ولقاءات سريعة لالتقاط الصور. ومقابلات تلفزيونية وإذاعية. لكنّ حملة السبسي أثارت استياء كبيراً في جنوب تونس. وهي أحد معاقل المرزوقي. بعد أن نعت السبسي أنصاره بالإسلاميين. والسلفيين. والمتطرفين الميالين لارتكاب أعمال عنف. افتتح نداء تونس عدداً من المكاتب في تلك المنطقة لأغراض حملات الدورة الثانية. لكنّ السبسي لم يقم شخصياً بزيارة الدوائر الجنوبية. في ما خلا الزيارة التي قام بها قبل انطلاق فترة الحملة.



ورقة الاقتراع المعتمدة في دورة الإعادة.

ركّز كلا المترشحين رسائل حملتهما على مسألة البطالة والتنمية الجهوية. شدّد السبسي أيضاً على موضوع الأمن والاستقرار السياسي. ملتحاً إلى أنّ البلاد هي على حافة الفوضى. وبحاجة إلى زعيم قوي. فسوّق لصورته كرجل دولة يملك المهارات والخبرات والمصداقية الضرورية لطمأنة المستثمرين. وتطبيق الإصلاحات. مسلطاً الضوء على تجربته في قيادة

الحكومة الانتقالية في العمومي 2011. أكد أنصاره على نيّته في فرض سيادة القانون، واحترام المثل العليا لثورة 2011. من جهته، دافع المرزوقي عن الجهود التي بذلها كرئيس مؤقت، مقترحاً برنامجاً سياسياً من سبع نقاط، ركّز فيه على السياسة الخارجية، وتنمية المناطق الداخلية، والأمن القومي، وحقوق الإنسان، والتنمية الثقافية. كذلك شدّد فريق حملته على التزامه مبدأً صون الديمقراطية وحقوق الإنسان.

اعتاد كل مترشح استخدام خطاب تحريضي ضد خصومه، مثيراً الخوف في النفوس من طريقة إدارة البلاد في حال فوزه في الانتخابات. فحدّر المرزوقي الناخبين من انحسار السلطتين التشريعية والتنفيذية بين أيدي نداء تونس، فيما انتقد السبسي سجل المرزوقي الرئاسي وأداء الحكومة الائتلافية على مدى السنوات الثلاث الفائتة، ملّمحاً إلى أنّ انتخاب المرزوقي لن يحدث أي تغيير في نهج الحكم. من جهتها، أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء الأسلوب التحريضي، الذي يعتمد المرشحان، والذي وصفه البعض بالخطاب العنيف والمثير للنعرات. لهذا السبب، أطلقت مجموعة منظمات مبادرة مشتركة تأييداً للحملات السلمية. أما هيئة الانتخابات، فقد حدّرت المرزوقي وفريقه من التعليقات التي أُلح فيها إلى أنّه لن يخسر الانتخابات إلا في حال شابتها



متطوع ضمن فريق حملة الباجي قائد السبسي، إبان مهرجان انتخابي أقيم في تونس العاصمة في 15 نوفمبر.

أعمال تزوير.

حدّى المرزوقي السبسي داعياً إياه للمشاركة في مناظرة تلفزيونية، مشدّداً على واجب المترشح تجاه جمهور ناخبيه في الانضمام إلى نقاش مدني حول برنامجه الرئاسي. وفي هذا الإطار، صرّح ممثلون من فريق حملة نداء تونس أمام الملاحظين أنه من شأن تلك المناظرات أن تؤدي إلى جدل عقيم، ويكون لها ارتدادات معاكسة، نظراً لحدة الخطاب السياسي السائد، ولحماته.

تمويل الحملات الانتخابية



ناخبة تدلي بصوتها.

في أعقاب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في العمومي 2011، لم يتم التحقيق بدقة، أو البتّ، في الانتهاكات المزعومة بشأن القواعد التنظيمية لتمويل الحملات، علماً أنّ الإطار القانوني للعام 2014 فرض عقوبات أشد وضوحاً وصرامة على الانتهاكات المذكورة، وقيوداً لا لبس فيها على الإنفاق العمومي والخاص. فقد سُمح للحملات إنفاق الأموال العمومية والخاصة، أو اعتماد التمويل الذاتي بفضل الأموال العائدة إلى المترشحين أنفسهم، ضمن سقف ثابت ومحدّد.

كذلك أوضح القانون إجمالي سقف الإنفاق للمتنافسين السياسيين في كل جولة انتخابية، وحدود الإنفاق من التبرعات الخاصة، بما يتناسب مع قيمة التمويل العمومي الممنوح. بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية، رفع قانون 2014 الانتخابي هذا السقف نوعاً ما في الدوائر الأصغر، مقارنةً بالسقف المعتمدة في انتخابات 2011، لكنه لم يشترط على فريق الحملة الكشف عن مصادر التبرعات. من هنا، سعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى إرساء نظام موثوق به لملاحظة تمويل الحملات، والإشراف على آلية توزيع المال العمومي.

كانت الحملات مؤهلة للاستفادة من التمويل العمومي الممنوح على دفعتين، حيث تتلقّى الدفعة الأولى منه قبل انطلاق فترة الحملات، والثانية بعد الانتخابات، إنّما رهناً بأدائها. حدّدت قيمة التمويل العمومي في حملات الانتخابات التشريعية على أساس عدد الناخبين المسجّلين في كل دائرة

انتخابية، وكذلك معدّل الكثافة السكانية فيها (مع الإشارة إلى أنّ الدوائر الأناى تلقت مبلغاً إضافياً). فكل قائمة انتخابية في توزر مثلاً، التي تضمّ 61,044 ناخباً مسجّلاً، حصلت على 4,595 ديناراً (2,530 د.أ.)، فيما حصلت كل منها في الدائرة الأولى من تونس العاصمة (244,599 ناخباً) 10,300 ديناراً (5,680).

من جهة أخرى، تمّ احتساب قيمة التمويل العمومي في الانتخابات الرئاسية على أساس مجموع عدد الناخبين المسجّلين. فبلغت قيمة المبلغ المحصّل للدورة الأولى 15 ديناراً لكل ألف ناخب، أو ما مجموعه 75 ألف دينار (41 ألف د.أ.). إنّما في الدورة الثانية، فكان المبلغ 10 دنانير (5.40 د.أ.) لكل ألف ناخب، أو ما مجموعه 50 ألف دينار (27 ألف د.أ.).

الرسم البياني 5: آلية تحديد قيمة التمويل العمومي وسقف الإنفاق

قيمة المبلغ	21 ديسمبر الدورة، 2014 الثانية من الانتخابات الرئاسية	المبالغ	23 نوفمبر الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية	العينة المختارة: دائرة توزر	26 أكتوبر 2014 الانتخابات التشريعية	
قيمة التمويل العمومي للمحملة	محددة بما يتناسب مع عدد الناخبين المسجّلين ومعدل الكثافة السكانية في الدائرة	75 ألف دينار (41 ألف د.أ.)	محددة بما يتناسب مع عدد الناخبين المسجّلين	4,595 ديناراً (2,530 د.أ.)	محددة بما يتناسب مع عدد الناخبين المسجّلين ومعدل الكثافة السكانية في الدائرة	قيمة التمويل العمومي للمحملة
إجمالي الحد الأقصى للإنفاق	يصل إلى عشرة أضعاف قيمة التمويل العمومي للمحملة	750 ألف دينار (410 ألف د.أ.)	يصل إلى عشرة أضعاف قيمة التمويل العمومي للمحملة	22,975 ديناراً (21,650 د.أ.)	يصل إلى خمسة أضعاف قيمة التمويل العمومي للمحملة	إجمالي الحد الأقصى للإنفاق
السقف المحدد لمجموع الإنفاق من التبرعات الخاصة	لا يجوز أن يتخطى خمسي مجموع سقف الإنفاق	600 ألف دينار (328 ألف د.أ.)	لا يجوز أن يتخطى خمسي مجموع سقف الإنفاق	9,190 ديناراً (5,060 د.أ.)	لا يجوز أن يتخطى خمسي مجموع سقف الإنفاق	السقف المحدد لمجموع الإنفاق من التبرعات الخاصة

كان يتعيّن على المترشحين أو القوائم المترشحة الحصول أقله على 3% من الأصوات ليتسنى لهم الحفاظ على الدفعة الأولى من التمويل العمومي، ويكونوا مؤهلين لتلقّي الدفعة الثانية منه. قياساً بالنتائج المسجّلة على مستوى كل دائرة بالنسبة إلى العتبة المحددة للقوائم المترشحة في الانتخابات التشريعية؛ قد تعتبر القوائم أيضاً مستوفية هذا الشرط عند فوزها بمقعد في الانتخابات، حتى ولو لم تتجاوز سقف 3% المحدد. أما في الانتخابات الرئاسية، فقد شكّل أداء المترشح بشكل عام على الصعيد الوطني مقياساً للأهلية.

5 يُعرّف الإنفاق الخاص على أنه التبرعات المحصّلة من أفراد غير المرشحين أنفسهم. وقد تمّ فرض قيود على التبرعات الفردية الخاصة بما يتناسب مع الحد الأدنى للأجور، بحيث بلغ الحد الأقصى لتبرّع الفرد في الانتخابات التشريعية 20 ضعف الحد الأدنى للأجور، فيما بلغ أقصاه في الانتخابات الرئاسية 30 ضعف الحد الأدنى للأجور.

ساد شعور من القلق والإرباك بين أوساط المتنافسين السياسيين إزاء آلية تمويل الحملات، ودور المال في الانتخابات على نطاق أوسع. خلال فترة الانتخابات، دأب المتنافسون السياسيون على اتهام خصومهم بتجاوز حدود الإنفاق المسموح بها في الحملات، والإقدام على شراء الأصوات، من خلال توزيع الهدايا أو الأموال. غالباً ما كانت تلك الاتهامات تطال ثلاثة أحزاب، وهي النهضة ونداء تونس والائحاد الوطني الحر. حتى أنّ البعض زعم بأن الأحزاب السياسية كانت تعمل من خلال منظمات المجتمع المدني على توزيع الهبات. فيما ادّعت بعض الأحزاب على إلمامها بأحكام القانون، غالباً ما تبيّن وجود ثغرات كبيرة بين الأحزاب على هذا المستوى بالذات، لا سيّما في ما يتعلق بالتميز بين النفقات الجائزة والنفقات غير الجائزة. لذا، لامت الأحزاب الملامة إلى الهيئات الفرعية على عدم نشر المعلومات في الوقت المناسب.



مقر حملة النهضة في بنزرت.

شكّكت الأحزاب السياسية أيضاً في قدرة هيئة الانتخابات على رصد ومعاينة كل سلوك مخالف للقانون أثناء الحملة. وبدورهم، أعرب مراقبو الحملات الرسمية عن قلقهم إزاء الغموض الذي يحيط ببعض جوانب القانون الانتخابي، وصعوبة التحقق من مدى تقيّد المتنافسين بقواعد تنظيم تمويل الحملات. في هذا الإطار، أبلغت الهيئات الفرعية ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني أنها وجدت تحديات جمة في متابعة جميع التحالفات البسيطة المبلّغ عنها أثناء الحملات، ورغم كثافة التقارير التي تقدّم بها مراقبو الحملات، لم يكن واضحاً ما إذا كانت هيئة الانتخابات أو المحاكم ستستند إليها من أجل معاينة المخالفين بالقانون.

لم تتلقّ عدة أحزاب وقوائم مترشحة حصتها من التمويل العمومي إلاّ بعد انطلاق حملات الانتخابات التشريعية. ويعزو البعض هذا الأمر إلى قلة التنسيق بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والبنك المركزي ووزارة المالية. فأعربت القوائم المترشحة الصغيرة عن استيائها بنوع خاص من الغموض الذي يحيط بالشأن المالي ومشاكل الحصول على التمويل. وأشارت إحدى القوائم المستقلة أنّ المال العمومي كان شحيحاً لدرجة لا تسمح لها بإحداث خرق فعلي في الحملات، وأنّ الأحزاب الكبيرة كانت تنفق على نشاط واحد أكثر مما تنفقه الأحزاب والقوائم الصغيرة طيلة فترة حملاتها.



مهرجان انتخابي لنداء تونس في الكاف.

ركّزت المنظمة المحلية "أنا فقط" جهود المراقبة على تمويل الحملات الانتخابية، مستهدفةً أربع دوائر في البلاد، وهي قفصة وصفاقس وتونس العاصمة 1 وتونس 2. فتبيّن لها في الانتخابات التشريعية أنّ حزبي النهضة ونداء تونس وحدهما تجاوزا باستمرار سقف الإنفاق المحدد للحملات. ففي سوسة مثلاً، تجاوزت حركة النهضة الحد المطلوب بنسبة 119% ونداء تونس بنسبة 79%. الأمر الذي يؤدي بحسب القانون الانتخابي إلى خسارة الأحزاب جميع مقاعدها في سوسة، أي المقاعد الخمسة العائدة إلى نداء تونس والمقاعد الثلاثة العائدة إلى النهضة. وبما أنّ التقارير الصادرة عن المنظمة المذكورة استندت إلى أرقام تقديرية، تعيّن على دائرة المحاسبات أن تحقّق في النفقات ضمن مهلة ستة أشهر من تاريخ صدور النتائج النهائية.

كانت الحملات الرئاسية، بدورتها الأولى والثانية، مؤهلة للحصول على التمويل العمومي، وتغطية نفقاتها من التبرعات الخاصة، وموجوداتها ضمن حدود سقف ثابت. لكنها لم تحصل على حصتها من التمويل العمومي للدورة الأولى إلاّ بعد أسبوعين من انطلاق فترة الحملات، أي بعد 21 يوم تأخير. انتقد مترشحون كثير هذا التأخير، لاسيما المستقلين منهم نظراً لشحّ مواردهم، ولكونهم بالتالي الأكثر تضرراً من هذا الموضوع. لا بل رأوا أنّ سقف الإنفاق العالية المحددة للحملات أتاحت للأحزاب إخراج الأصوات المستقلة من حلبة المنافسة، ممّا حدا ببعض المترشحين المنسحبين من السباق إلى اتهام خصومهم

بتخطّي حدود الإنفاق. ثلاثة مترشحين رئاسيين فقط، وهم السبسي والمرزوقي وسليم الرياحي (الاتحاد الوطني الحر). حصلوا على أكثر من 3% من الأصوات في الدورة الأولى، وكانوا مؤهلين تالياً للحصول على الحصة الثانية من الأموال العمومية. مع الإشارة بالطبع إلى تأخر تسليم الحصة الأولى من الأموال المرصودة للدورة الثانية. سجّلت حملات تلك الدورة مقارنةً بسابقتها. تراجعاً في نسبة الادعاءات المقدّمة بشأن تخطّي سقف الإنفاق.

تعيّن على المترشحين الذين لم يحققوا الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على حصة التمويل العمومي إعادة الأموال الممنوحة إليهم في غضون عشرة أيام من تاريخ إعلان النتائج النهائية. وفق آلية تشرف عليها وزارة المالية ومكاتب الإيرادات الإقليمية. فقد وردت المعهد الديمقراطي الوطني أخبار مفادها أنّ قوائم مستقلة كثيرة لم تكن على علم بضرورة إعادة حصة التمويل التي تلقّتها. وفي هذا الإطار، أكّد ممثل وزارة المالية في مارس أنّ 1.151 قائمة مترشحة على الانتخابات التشريعية. وتسعة مترشحين رئاسيين. تخلّفوا عن إعادة المبالغ المستحقة عليهم. عند إصدارها التقرير النهائي حول الانتخابات في مارس 2015، دعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وزارة المالية إلى إعداد لائحة نهائية بأسماء المترشحين المطلوب منهم إعادة التمويل العمومي. وقد قدرّت الوزارة أنّ المبلغ الإجمالي المستحق على المتنافسين السياسيين مجتمعين يفوق 5 ملايين دينار (2,5 مليون د.أ.). وتعهّدت باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتنافسين المُخلّين بهذا البند.

إنّ نجاح أيّ إطار أشد صرامةً لتمويل الحملات الانتخابية يتوقف على قدرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ودائرة المحاسبات على توثيق المخالفات، والبتّ فيها. في فترة ما بعد الانتخابات من خلال التدقيق الواجب في سجلات الإنفاق. في أعقاب الانتخابات. توقعت تلك المؤسسات مواجهة صعوبة في استرداد الأموال من جميع القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية المعنية والمترشحين للرئاسة. فيما أُلحّت دائرة المحاسبات تحديداً إلى التحدي المتمثل في مراجعة كميات كبيرة من التقارير المالية ضمن مهل زمنية ضيقة.

الإعلام

خلال مرحلة التحوّل الديمقراطي التي شهدتها تونس. أصبح الإعلام أكثر تنوعاً وتعدّدياً. ما سمح للمواطنين بالاستماع إلى مختلف الأصوات والآراء والوصول إلى مجموعة واسعة من مصادر المعلومات. في العمومي 2013. أنشأ المجلس الوطني التأسيسي الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. لتكون بمثابة هيئة تنظيمية مستقلة تكلف من بين جملة أمور أخرى بمراقبة وسائل الإعلام في فترة الانتخابات وتنفيذ القانون الانتخابي. وألّزمت وسائل الإعلام الوطنية بموجب نصّ القانون الانتخابي لسنة 2014 والقرار المشترك الصادر عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بتوفير تغطية غير منحازة ومتوازنة للحملة الانتخابية والامتناع عن عرض أيّ إعلانات لصالح مترشح دون آخر.

وكانت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري مكلفةً بمراقبة وسائل التلفزيون والإذاعة في حين أوكلت إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مهمة الإشراف على الصحافة المكتوبة والإعلام الإلكتروني. أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري تقارير دوريةً حول النتائج التي توصّلت إليها خلال فترة الحملة. على خلاف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وبأشرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. في بداية فترة تسجيل الناخبين بمراقبة القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية؛ وقد تم تسجيل كل برنامج وحفظه في الأرشيف.

مُنح الإعلام حرية تغطية العملية الانتخابية من دون أيّ قيود. فطلب من وسائل الإعلام تقديم تغطية متوازنة. ولكن رغم ذلك، ووفقاً للنتائج التي توصّلت إليها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. فقد حظي بعض الأحزاب والمترشحين بمساحات إعلامية أكبر مقارنةً بالأحزاب الأخرى. أما الأحزاب الأصغر حجماً والمترشّحون المستقلون فقد عمدوا بشكلٍ منتظمٍ إلى انتقاد وسائل الإعلام لتركيزها على الجهات السياسية الأوسع نفوذاً. وأشار البعض إلى أنّ تركيز وسائل الإعلام على حزبي النهضة ونداء تونس قد حال دون تغطية إعلامية ملائمة للقضايا التي تؤثر على المواطنين على المستوى المحلي. كما اشتكى المتنافسون السياسيون من أنّ القنوات الخاصة قد أبدت بدورها انحيازاً سياسياً. في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. عبّر مناصرو المرزوقي عن انزعاجهم من الانحياز الإعلامي لجّاه السبسي. كما أعرب المشاركون في مجموعات التركيز التي نظّمت بعد انتهاء الانتخابات عن فقدان ثقتهم في وسائل الإعلام نظراً لما أبدته من انحيازٍ لأحزابٍ دون أخرى.

خلال فترة الانتخابات، أوقفت الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري بعض وسائل الإعلام عن العمل وفرضت عليها غراماتٍ بسبب مجموعة من المخروقات. كان أكثرها شيوعاً إقدام تلك المؤسسات على بث الإعلانات لصالح المترشحين أو نقل الخطابات المصنّفة على أنها محقّزة على الكراهية. كما فرضت عقوبات على وسائل الإعلام التي انتهكت المادة القانونية الواردة في القانون الانتخابي والتي تنصّ على منع نشر أي استطلاعات للرأي العمومي خلال الفترة الانتخابية. كما تلقت القنوات التلفزيونية إنذارات من الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري لكي تضمن التغطية المتساوية لجميع المترشحين، بما يتوافق مع القانون. كما أصدرت الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري بياناتٍ طالبت فيها المتنافسين السياسيين بتجنّب أيّ اعتداءات شخصية أو خطابات سلبية. لا سيما خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. إلا أنّ الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري قد تلقت بدورها انتقادات متكرّرة من المتنافسين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني لعدم قدرتها على تطبيق القانون أو معاقبة القنوات التي اعتمدت تغطية منحازة. وقد أكّدت الهيئة أنها لم تكن قادرة على فرض تهديداتٍ معقولة وأنه كان من الأفضل تشديد العقوبات القانونية.

وكانت قناة الوطنية قد عرضت رسائل فيديو قصيرة للمترشحين في القوائم المتنافسة على الانتخابات التشريعية وللمترشحين الرئاسيين أيضاً. وتولّت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تنظيم سحب بالقرعة بحضور المتنافسين السياسيين من أجل تحديد الترتيب الذي سيقومون فيه بتصوير رسائلهم. وأشادت القوائم المترشّحة بالمقاربة المبنية على الشفافية التي اعتمدها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وقد كان المترشحون جميعاً راضين عموماً عن عملية تسجيل وبث الرسائل رغم اعترافهم بصعوبة تلاوة البرنامج الانتخابي في مهلة الثلاث دقائق من الوقت المخصصة لذلك.



إجراء السحب بالقرعة لتحديد ترتيب قوائم المترشحين من أجل تسجيل رسائل الفيديو.

من جهتها، أدّت الإذاعات الجهوية التسعة التابعة لمؤسسة الإذاعة الوطنية دوراً هاماً في نشر الوعي لدى المواطنين حول الانتخابات وتسليط الضوء على البرامج الانتخابية للمترشحين. فعلى مرّ الفترة الانتخابية، كرّست تلك المحطات مساحات خاصة لتثقيف الناخبين قدمتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ونظمت المحطات أيضاً مناظرات بين المترشحين للانتخابات التشريعية خلال فترة الحملة؛ وحدّد التوقيت الخاص بظهور المترشحين عن طريق السحب بالقرعة أيضاً. وكان يحق لكلّ مشارك في المناظرة (ويكون عادةً رئيس القائمة أو من يحلّ محله) بدقيقتين للإجابة عن سؤال المحاور حول كلّ من المواضيع الأربعة التالية: الاقتصاد، الأمن الوطني، السياسات العمومية والقضايا الاجتماعية. نوّه المتنافسون السياسيون بمبادرة المناظرات ولكن تمنوا لو خصّص لهم المزيد من الوقت لشرح مواقفهم. كما استضافت الإذاعات أيضاً المترشحين الرئاسيين في برامج من النوع نفسه.

وقد بادرت إحدى قنوات التلفزيون الوطنية التابعة للدولة وقناة تلفزيون خاصة واحدة على الأقلّ بفكرة تنظيم مناظرات بين المترشحين الرئاسيين. وقد رفض السبسي دعوة المرزوقي للمشاركة في مناظرة وطنية تبث عبر شاشات التلفزيون. وكانت هذه المناظرة المتلفزة بين المترشحين لتوفّر فرصةً فريدةً للمواطنين من أجل الاستماع إلى المترشحين يتناقشان في برامج الحملة وسط أجواء منظمّة.

اليوم الانتخابي

جرى التصويت لكلّ جولة انتخابية - الانتخابات التشريعية، والدورة الأولى، والدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية خلال يوم واحد للدوائر الانتخابية الواقعة داخل تونس وعلى مدى ثلاثة أيام في الدوائر الست الواقعة خارج البلاد. وقد سبق الانتخابات في الداخل يوم صمت منعت خلاله الحملات الانتخابية.

الرسم البياني 6: تواريخ الانتخابات

نوع الانتخابات	تواريخ الانتخابات (الدوائر الانتخابية في الخارج)	يوم الصمت الانتخابي (الدوائر التونسية)	اليوم الانتخابي (الدوائر التونسية)
التشريعية	24-26 أكتوبر	25 أكتوبر	26 أكتوبر
الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية	21-23 نوفمبر	22 نوفمبر	23 نوفمبر
الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية	19-21 ديسمبر	20 ديسمبر	21 ديسمبر



ناخبون يقفون في صف الانتظار للتصويت في ساحة إحدى المدارس.

استخدمت المدارس كمراكز اقتراع داخل الأراضي التونسية. في حين صوّت الناخبون في الخارج في مواقع خصّصت لذلك، بما فيها السفارات، والقنصليات، والفنادق، والمكتبات، والبلديات. خلال عملية تسجيل الناخبين، اختار الناخبون مركز التصويت المفضل لديهم. وبناءً على عدد الناخبين المسجلين في كل مركز اقتراع، تضمن المركز ما لا يقل عن مكتب اقتراع واحد وإلى حدّ عشرة مكاتب، أو صفوف داخل المدرسة. جرى التصويت في 4864 مركز اقتراع قسّمت إلى 10972 مكتب اقتراع. وفي خطوة إيجابية للتخفيف من صفوف الانتظار الطويلة والأزدحام الذي شهدته تونس في انتخابات العمومي 2011، أضيف المزيد من المراكز وقلّص عدد الناخبين المعيّنين لكل مكتب اقتراع في العمومي 2014. ففيما كان كل مركز يضم ألف ناخب في العمومي 2011، أصبح العدد يبلغ 600 في العمومي 2014.

جرى التصويت في الدوائر الانتخابية داخل الأراضي التونسية يوم الأحد. خلال الانتخابات التشريعية، فتحت مراكز الاقتراع أبوابها عند الساعة السابعة صباحاً وأُقفلت عند السادسة مساءً. واختصرت ساعات الدوام قليلاً خلال الانتخابات الرئاسية. إذ فتحت مراكز الاقتراع أبوابها بعد ساعة من الدوام، أي عند الثامنة صباحاً. وقد مثّل هذا التغيير جزءاً من الجهد القاضي بتخصيص مزيد من الوقت لتوصيل المواد الانتخابية وخصّص مكاتب الاقتراع لعملية التصويت، لا سيما في المناطق التي تواجه مخاطر أمنية أكبر حجماً. ولم يبد أنّ هذا التعديل قد أثر على قدرة الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية.

وحُصّص لكلّ مركز اقتراع عدد محدّد من الموظفين الذين استقطبتهم الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات في سبتمبر وتلقوا تدريباتٍ دورية طوال الفترة الانتخابية. وتولّى رئيس مركز الاقتراع مسؤولية المركز بكامله والمكاتب التابعة له، واتخذ مكاناً له في العادة وسط ساحة المدرسة. وقد خصّص لكل مكتب اقتراع، داخل كل مركز الاقتراع، أربعة موظفين. وتولّى رئيس مكتب الاقتراع الإشراف على عملية التصويت وعلى أعمال الموظفين الثلاثة الآخرين، الذين تندرج مهامهم على الشكل الآتي: يقف الأول قبالة باب مكتب الاقتراع ليتحكم بصفّ الانتظار التابع للناخبين ويحضّرهم للتصويت؛ ويجلس الثاني إلى المكتب ليتحقق من هويات الناخبين ويساعدهم في التوقيع على سجلات الناخبين. في حين يجلس الثالث إلى مكتب محاذٍ لختم أوراق التصويت وتوزيعها.



عازل خاص للتصويت.

كما ضمّ كلّ مكتب اقتراع ثلاثة خلوات للاقتراع. كانت عبارة عن حواجز مصنوعة من الكرتون توضع على المكتب وحبّج القسم السفلي من الناخبين بعيداً عن الأنظار، لضمان الخصوصية. وقد حُقّض ارتفاع الكرتون العازل مقارنةً بانتخابات

العمومي 2011، إذ كان يحجب كامل الجسم ورأس الناخب. أما الهدف من هذا التغيير فتمثل في مساعدة موظفي مكتب الاقتراع على التأكد من عدم قيام الناخبين بأي نشاط غير مسموح به خلف العازل. مع المحافظة في الوقت نفسه على خصوصية الناخبين في وسم أوراق التصويت. وقد ساهم هذا التصميم بشكل خاص في التخفيف من حدة المخاوف المتعلقة بإمكانية شراء الأصوات وإستعمال ما يعرف بالورقة الدوارة الارتفاع الأدنى للعازل من شأنه أن يمنع الناخبين من تصوير ورقة الاقتراع أو إخراجها من جيوبهم من دون أن يفضح أمرهم. كما خصص صف من الكراسي إلى أحد جوانب مكتب الاقتراع للملاحظين ومثلي المترشحين.

تكيّفت أوراق التصويت للانتخابات التشريعية مع احتياجات الدوائر الانتخابية الثلاث والثلاثين. وتضمنت اسم وشعار كل قائمة مترشحة. وقد رتبت القوائم وفقاً للأعداد التي خصّصت لكل قائمة على نحو عشوائي في سحب بالقرعة في كلّ دائرة انتخابية. وشهدت ورقة الاقتراع الخاصة بالانتخابات التشريعية تحسينات عديدة مقارنة بأوراق التصويت التي استخدمت في العمومي 2011. فتصميم ورقة التصويت للانتخابات العمومي 2011 قد تضمّن قوائم المترشحين بشكل عواميد ضيقة. مع مربعات في نهاية كل سطر من القائمة. وقد أثار ذلك الأمر مخاوف من عدم تمكن الناخبين من قراءة ورقة التصويت بشكل صحيح. والتصويت سهواً لقائمة المترشحين الهاذية للقائمة التي يرغبون في التصويت لها. كما طبعت أوراق التصويت لعام 2011 بالأبيض والأسود. ولو أنّ شعارات المترشحين قد عرضت بالألوان. أما ورقة الاقتراع للانتخابات التشريعية لسنة 2014 فكانت أكبر حجماً. ما أتاح مساحةً أكبر بين العواميد المخصصة لقوائم المترشحين. وانتقل المربع من نهاية الصف إلى ما بين اسم المترشح والشعار على قائمة المترشحين. ولكن لم يعتمد الاقتراح الذي تقدمت به منظمة مراقبون لتعريح الرصف العمودي لكل خانة من القوائم من أجل تبيان مزيد من الفروق بين الخيارات. نظراً إلى عدد المترشحين في الانتخابات الرئاسية. بدت هذه الأوراق أكثر بساطةً بالمقارنة وتضمّنت صوراً للمترشحين من أجل تسهيل مهمة الاختيار على الناخب.



بطاقة تصويت للدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

جرت عملية التصويت في كلّ يوم من الأيام الانتخابية بانتظام وسلاسة. وتحسنت مجريات العملية بين الجولة الأولى من الانتخابات والجولة الثالثة. في وقتٍ تمت لدى الناخبين الثقة المتزايدة بواجباتهم. وأصبح أعضاء ورؤساء مكاتب الاقتراع أكثر تألفاً مع الإجراءات وأكثر قدرة على مواجهة التحديات غير المتوقعة. بشكل عام. تقلّصت فترات الانتظار بما أنّ المسؤولين في مكاتب الاقتراع أصبحوا يتقنون كيفية التعامل مع الناخبين بفعالية أكبر. كما يعود الفضل في هذه التحسينات أيضاً إلى الجهود التي بذلتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في عزل الموظفين غير المجددين وإعادة تنظيم التدريب. وفي الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 21 ديسمبر. جرت عملية التصويت بانسيابية وفعالية. مع تراجع ملحوظ في عدد الحالفات.

نسبة الإقبال على التصويت



الناخبون يقفون في الصف بانتظار افتتاح مكتب الاقتراع.

شاركت أعداد كبيرة من التونسيين في الانتخابات كناخبين. ومترشحين. ومنظمين للحملات الانتخابية. وأعضاء في هيئة إدارة الانتخابات. ولكن. قبل موعد الانتخابات التشريعية. عبّر الكثير من التونسيين عن مخاوفهم من أن تشهد الانتخابات نسبة مشاركة متدنية. أما أساس هذه التوقعات فبني على فكرة عدم رضا التونسيين عن أحوال البلاد. وجّاهلهم لأهمية الأصوات التي يدلون بها عند صناديق الاقتراع. وعدم اقتناعهم بأن التصويت سيحدث فرقا. كما لم يكن عدد المسجلين الجدد على قدر التوقعات. وهو ما اعتبر مؤشراً إضافياً لتوقع نسبة الإقبال على التصويت خلال اليوم الانتخابي.

إلا أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر والتي قدرت رسمياً على أنها تعادل 67.7 بالمئة من مجموع الناخبين المسجلين قد ساهمت في التخفيف من هذه المخاوف. وجاءت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التالية في 23 نوفمبر معادلة لنسبة 63 بالمئة. ما سجّل انخفاضاً بسيطاً عن شهر أكتوبر. ولكن رغم ذلك بيّن الثقة المستمرة للناخبين في نزاهة العملية الانتخابية. ثم تراجعت نسبة المشاركة ثانية في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية إلى 60 بالمئة. ما يمكن أن يشير إلى تعب الناخبين من الانتخابات. وتبيّن للملاحظين التابعين للمعهد الديمقراطي الوطني. والملاحظين الدوليين والمدنيين أنّ الإقبال كان متدنياً نسبياً بين الناخبين الشباب. وبقي هذا الأمر مخالفاً للأدوار الهامة التي يؤديها الشباب ضمن مجموعات الملاحظة المدنية وكعاملين في مكاتب الاقتراع. وفي سياق الجولة الثانية من الانتخابات. بدأ موظفو مكاتب الاقتراع باستخدام استمارات خاصة لمتابعة عدد الناخبين والناخبات والناخبين ذوي الإعاقة.

الرسم البياني 7: معدلات المشاركة الرسمية في الانتخابات وفق كل جولة انتخابية

الانتخابات	إجمالي عدد الناخبين المسجلين	إجمالي عدد الناخبين المسجلين	نسبة المشاركة من إجمالي الناخبين المؤهلين للتصويت	نسبة المشاركة من إجمالي الناخبين المسجلين
26 أكتوبر 2014. الانتخابات التشريعية	5285136	3579257	47.7%	67.7%
23 نوفمبر 2014. الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية	5306324	3339666	44.5%	62.9%
21 ديسمبر 2014. الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية	5306324	3189382	42.5%	60.1%

افتتحت مكاتب الاقتراع أبوابها في الوقت المناسب. وفي أحيان كثيرة. كان الناخبون ينتظرون بأعداد كبيرة بدء عملية التصويت. وقد شهدت الانتخابات التشريعية بشكل خاص صفوف انتظار طويلة قبل افتتاح مراكز الاقتراع. أعادت إلى الذاكرة انتخابات العمومي 2011. وفي بعض مراكز الاقتراع. تهاقت الناخبون فور افتتاح البوابة الخارجية عبر ساحة المدرسة ليشكّلوا صفوف انتظار خارج مكاتب الاقتراع. ورصد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أن الناخبين الذين حضروا صباحاً كانوا رجالاً وأكبر سناً. وكانت وتيرة المشاركة تخفّ في وسط النهار. وأوائل فترة العصر. لترتفع من جديد في الساعات القليلة قبل إغلاق الصناديق. وفي وقت تعامل فيه بعض الناخبين مع التصويت كواجب أو فرض. عبّر آخرون عن حماسهم الحقيقية حيال المشاركة في التصويت.



رئيس أحد مكاتب الاقتراع يساعد الناخبين في سيدي بوزيد من أجل العثور على مكاتب الاقتراع الخاصة بهم.

وكانت عملية توزيع الناخبين على مكاتب الاقتراع محدّد وفقاً لرقم الناخب على بطاقة التعريف الوطنية. فخصّصت مكاتب الاقتراع الأولى في المركز للناخبين ذوي الرقم الأدنى. وهم إجمالاً. وبناءً على طريقة تعيين الأرقام. من التونسيين الأكبر سناً. وقد نتج عن ذلك الأمر زحمة في الصفوف المؤدية إلى مكاتب الاقتراع التي يوزّع عليها الناخبون الأكبر سناً. الذين يفدون بأعداد أكبر. لا سيما في ساعات الصباح الأولى. في المقابل. لم تشكل أيّ صفوف انتظار على الإطلاق في مكاتب الاقتراع المخصّصة للشباب الذين يملكون أرقام بطاقات تعريف أكبر.

في الأيام السابقة للانتخابات. وفي اليوم الانتخابي نفسه. تمكن الناخبون من استخدام الرسائل النصية القصيرة من أجل تحديد موقع ورقم مكتب الاقتراع المحدّد لهم. عانى

6 الإحصاءات مأخوذة من «قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المتعلق بإعلان النتائج النهائية» لكل دورة انتخابية كما نشر على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

بعضهم من مشاكل تتعلق بإيجاد أسمائهم على السجل، ولكن في معظم الحالات، تمكن الناخبون من التوصل إلى حلول بهذا الشأن. بفضل مساعدة موظفي مكاتب الاقتراع، الذين عادوا إلى نظام الرسائل النصية القصيرة من أجل التأكد من معلومات التسجيل. في الانتخابات التشريعية، شهد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني بعض الحالات التي اعتبر فيها المواطنون أنّ بإمكانهم التصويت لأنهم سجّلوا أسماءهم في اليوم نفسه عام 2011، رغم أنّ الناخبين الذين سجّلوا أسماءهم في اليوم نفسه عام 2011 لم يكونوا مسجّلين بصورة تلقائية لانتخابات العمومي 2014. وأشار الملاحظون المدنيون، كما ورد في التقارير الإعلامية أيضاً، إلى أنّ هذه المشاكل برزت بشكل خاص في مكاتب الاقتراع الواقعة خارج البلاد.



موظف في مكتب اقتراع يساعد إحدى الناخبات في بنزرت.

وكان القانون الانتخابي قد حجّر تنظيم الحملات في يوم الصمت الانتخابي السابق ليوم الاقتراع. وفي اليوم الانتخابي نفسه أيضاً، إلا أنّ الحروفقات لهذا الحظر كانت متكررة لا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات الرئاسية. كما صدرت خلال الجولات الانتخابية الثلاث تقارير عن مجموعات الملاحظة التونسية للانتخابات أشارت إلى شيوع عملية تنظيم الحملات الانتخابية في اليوم السابق للانتخابات وخلال اليوم الانتخابي أيضاً. وقد زعم مناصرو كل من المرزوقي والسبسي أنّ موظفي مكاتب الاقتراع قد أبدوا انحيازاً وحاولوا التأثير على الناخبين.

إلا أنّ مكاتب الاقتراع التي جرت ملاحظتها من قبل ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني لم تشهد أي تنظيم للحملات أو غير ذلك من المحاولات الهادفة للتأثير على الناخبين خلال الانتخابات. وأكد ملاحظو المعهد في بعض الحالات أنّ ملصقات الحملات وغيرها من المواد بقيت معلقة خارج مكاتب الاقتراع وعلى مقربة منها. كما تنبّهوا في بعض الحالات النادرة إلى أفراد يتحدثون إلى الناخبين في صفوف الانتظار داخل مراكز الاقتراع عن مترشحين معينين. إلا أنّ موظفي مكاتب الاقتراع نجحوا في إبعاد هؤلاء الأفراد عن المكان، بدعوى من القوى الأمنية، إن لزم الأمر.

من الواضح أنّ أعضاء مكاتب الاقتراع قد أرادوا بالفعل تطبيق بالإجراءات بالشكل الصحيح، وعمدوا إلى تفسير الإجراءات والقواعد بشكل صارم. وسمع المعهد الديمقراطي الوطني عن مخالفات، وسوء سلوك، ومشاكل إدارية وتأخير كما شهد ملاحظوه شخصياً على حدوث تلك الحالات أحياناً. أما المخالفات التي شهدوها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني فكانت ضيقة النطاق، وغير هامة بالحدّ الكافي لتؤثر بشكل حقيقي على نتائج العملية الانتخابية، سواء في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية. كما كانت فردية بطبيعتها ولم تشكل دليلاً على أي توجهات منهجية أو واسعة النطاق.



موظف في أحد مكاتب الاقتراع يساعد ناخباً على إيجاد اسمه على السجل.

أما العقبات الأكثر شيوعاً التي واجهها المسؤولون في مكاتب الاقتراع فنجمت عن حالات إرباك وضياح في ما يتعلق بالإجراءات والتفسيرات المختلفة لكيفية التعامل مع الحالات غير الطبيعية أو المثيرة للتحديات. وغالباً ما مالت قرارات المسؤولين عن مكاتب الاقتراع نحو تحقيق المزيد من الشمولية، ويجوز أن تكون بعض هذه الحالات ناجمة عن نقص التدريب الذي تلقاه موظفو مراكز الاقتراع سيما وأنّ الملاحظين على المدى الطويل التابعين للمعهد الديمقراطي الوطني قد سجّلوا فوارق وأخطاء بين الحين والآخر. إلا أنّ أعضاء مكاتب الاقتراع خلّوا بمزيد من الثقة في معالجة هذه القضايا مع تقدّم مجريات العملية الانتخابية.

شهد المعهد الديمقراطي الوطني على مرّ الجولات الانتخابية الثلاث حالات لم يلتزم فيها المسؤولون في مكاتب الاقتراع بالإجراءات الرسمية. إلا أنّ هذه المخالفات لم تكن بمثابة محاولات مقصودة لانتهاك الإجراءات المنصوص عليها، ومن الأمثلة الأكثر شيوعاً إهمال مسؤولي مكاتب الاقتراع التحقق من أصابع الناخبين أو الإحتفاظ بهواتف الناخبين المحمولة وبطاقات التعريف فيما يدلون بأصواتهم.



ناخبة تدلي بصوتها في المنستير.

وقد عانى الموظفون في مكاتب الاقتراع في أحيان كثيرة في التعامل مع طلبات الناخبين غير المتعلمين أو الأكبر سناً في ما يتعلق بالحصول على المساعدة. لا سيما في اليوم الانتخابي الأول. فوفقاً لما ينصّ عليه القانون، لا يتمتع هؤلاء الناخبون بالأهلية لتلقي أيّ مساعدة خارجية. وقد وصل الأمر ببعض الناخبين في حالات معينة لأن يطلبوا من أعضاء مكتب الاقتراع إرشادهم لصالح من يجدر بهم التصويت. وقد تبين للملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني أنّ أعضاء مكاتب الاقتراع قد بذلوا الكثير من الجهود لمعالجة هذه الحالات تفادياً للتأثير على الناخبين وذلك عن طريق الالتزام بالقواعد التزاماً تاماً.

وقامت هيئة إدارة الانتخابات أيضاً بمحاولات لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية. كما عقدت مشاورات مع منظمات المجتمع المدني العمومية على هذه القضية من أجل اختيار مكاتب الاقتراع التي بوسعهم الوصول إليها. غير أنّ خطة توعية الناخبين التي اعتمدها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لم تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص. فتمّ تخصيص 46 مركز اقتراع موزعة على 12 دائرة فقط للناخبين ذوي الإعاقة. وقد وجد بعض الملاحظين أيضاً أنه تعذر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى بعض مكاتب الاقتراع بسبب وقوعها في مبانٍ قديمة. أو على الطابق الثاني من المدرسة. إلّا أنّ ملاحظي المعهد الديمقراطي

الوطني وجدوا أنّ هذه الحالات كانت تتقلص مع الوقت على مرّ الجولات الانتخابية الثلاث نظراً إلى الجهود التي بذلتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات. من العمل على بناء المنحدرات لتغطية الأدراج والسماح بوصول الكراسي المتحركة.

وكانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قد وزعت. خلال جولتي الانتخابات الرئاسية غلافات تتضمن النص بطريقة كتابية برايل. يمكن أن توضع فيها أوراق التصويت لمساعدة الناخبين المكفوفين. وفقاً لمنظمات المجتمع المدني. لم يكن الناخبون على علم بوجود تلك الغلافات. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموظفين في مكاتب الاقتراع أيضاً. كما لم تكن الغلافات موجودة في جميع المكاتب. ناهيك عن أنّ بعض الناخبين المكفوفين لم يكونوا يفهمون كتابة برايل. يسمح القانون الانتخابي للأشخاص ذوي الإعاقة بتلقي المساعدة من أحد أفراد عائلاتهم من أجل استكمال عملية التصويت. ولم يكن يحق للفرد الواحد من مساعدة أكثر من شخص واحد خلال اليوم الانتخابي. كما كان يطلب منه تغميس إصبعه الصغيرة بالخبز. كما يفرض القانون على الأشخاص ذوي الإعاقة تقديم بطاقة معاق تكون الحكومة قد أصدرتها لهم. وقد تسببت هذه الإجراءات بلبلة وسط بعض العموميين في مكاتب الاقتراع. لا سيما خلال الانتخابات التشريعية.



تمّ إعداد ملفات خاصة بكتابة برايل لمساعدة المكفوفين على الإدلاء بأصواتهم.

ورغم الخوف من عرقلة سير الانتخابات نتيجة العنف. جرى التصويت على نحو سلمي وانتشرت قوى الأمن على نطاق واسع وعالي المهنية. وقد تخللت كل جولة انتخابية تقارير عن مشاحنات صغيرة داخل مراكز الاقتراع بين ممثلي المترشحين. والملاحظين المدنيين، والناخبين. في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. أدى التخوّف من إمكانية التزوير إلى درجة توتر عالٍ بين ممثلي المترشحين والناخبين.

وقد افتتحت مكاتب اقتراع عدة أبوابها بعد ساعات من التأخير في ولاية القصرين. خلال الانتخابات التشريعية. بما أنّ المخاوف من تدهور الحالة الأمنية قد دفعت بالسلطات إلى توصيل المواد الانتخابية في صباح اليوم الانتخابي عوضاً عن توصيلها في اليوم السابق. وفي دورتي الانتخابات الرئاسية. تمّ تقليص ساعات العمل في عددٍ محدود من مكاتب الاقتراع على طول الحدود الغربية مع الجزائر. لأسباب أمنية.

إقفال صناديق الاقتراع وجدولة النتائج

سمح للناخبين الواقفين في صفوف الانتظار داخل مراكز الاقتراع في وقت إقفال الصناديق عند السادسة مساءً بالتصويت. رغم أنّ الأمر لم يكن ضرورياً في معظم الحالات التي تمت ملاحظتها. إذ كان لا بد من المباشرة على الفور بفرز واحتساب الأوراق بعد أن يكون الناخب الأخير قد أدلى بصوته؛ وفي عدد قليل جداً من الحالات، أخذ أعضاء مكاتب الاقتراع استراحةً في الفترة ما بين إقفال الصناديق وبدء عملية العد. وقد قاموا باحتساب الأصوات بحضور ممثلي المترشّحين والملاحظين، التونسيين والدوليين في آن. ونظراً إلى العدد الكبير من قوائم المترشحين التشريعيين في كلّ دائرة، وعدم إلمام المسؤولين بعملية العد بالحدّ الكافي، فقد تبين للمعهد الديمقراطي الوطني أنّ عملية العد في الانتخابات التشريعية ستكون دقيقةً وتستغرق وقتاً طويلاً. وتبين أن عملية العد كانت أشدّ فعاليةً خلال الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية. وقد تمّ التشديد على الدقة التي أدت في بعض الحالات إلى إطالة عمليات العد. لا سيما في الانتخابات التشريعية. كما أفاد بعض الملاحظين أيضاً أنّ أعضاء مكاتب الاقتراع كانوا يفتقرون إلى فهم واضح لإجراءات العد، ما أدّى إلى فوارق بسيطة عن العملية كما هو منصوص عليها. فمع كل دورة انتخابية، بدأ المسؤولون في مكتب الاقتراع أكثر ارتياحاً في ما يتعلق بإدارة عملية العد.



موظفو مكتب الاقتراع مع ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني قبل العد خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

بعد انتهاء عملية العد، تم تعليق نسخ عن المحاضر الرسمية للتصويت والعد أمام جميع مكاتب الاقتراع. كما نشرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في وقت لاحق، نسخاً مسوَّحةً عن تلك الأوراق على موقعها الإلكتروني. وقد أتاح ذلك للمترشحين والملاحظين فرصة التحقق من النتائج في أي مكتب اقتراع يريدون. كما قام الجيش بنقل المواد الانتخابية بأمان إلى مراكز الفرز التي كانت تقع في معظم الأحيان في العاصمة الإدارية للدائرة الانتخابية.



مركز جدولة النتائج في صفاقس 2.

في بعض مكاتب الاقتراع، بعد الانتخابات التشريعية، تم ختم بعض الوثائق الحساسة، كالمحاضر الأصلية للتصويت والعد، داخل صناديق الاقتراع على سبيل الخطأ عوضاً عن وضعها في مكان منفصل. أما للانتخابات الرئاسية، فقد أجرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تغييرات عديدة بشأن كيفية التعامل مع المواد الانتخابية وحفظها، ويقصد في ذلك جزئياً السماح بإعادة استخدام صناديق الاقتراع في حال إجراء دورة ثانية من الانتخابات. وقد ساهم هذا التغيير في توفير الموارد المالية والبشرية وتبسيط الإجراءات. وأصبحت عملية نقل صناديق الاقتراع والمحاضر من مكاتب الفرز إلى مراكز الفرز أشدّ فعالية بعد كل جولة انتخابية. وقد شهدت تراجعاً من 13 ساعة في الانتخابات التشريعية إلى 6 ساعات في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

تم فرز نتائج الانتخابات في 27 مركزاً من حول البلاد على يد الموظفين والمتطوعين في الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات. جرت عملية العد الرسمية بصورة يدوية، رغم استخدام آلة إلكترونية أيضاً لعد الأصوات بالتوازي. وكانت عملية جدولة النتائج في الانتخابات التشريعية أطول وأكثر تعقيداً إلى حدّ أنها استغرقت في بعض الأحيان أياماً عديدة، تجنباً لهذا التأخير عيّنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدداً أكبر من الموظفين في مراكز الفرز خلال الانتخابات الرئاسية وخصّصت لهم مزيداً من المعدات والتدريب. كما عملت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أيضاً مع القوى الأمنية من أجل تسهيل عملية سحب المواد الانتخابية من مراكز الاقتراع بعد عد الأصوات. نتيجةً لذلك، وبفضل العدد المحدود من

المرشحين. جرت عملية الفرز بمزيد من الانسيابية في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية إذ أنهت المراكز فرز النتائج ضمن 24 ساعة. كذلك، كانت الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية أشدّ فعالية أيضاً، ما سمح للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بإصدار النتائج الأولى في اليوم التالي للانتخابات.

في وقتٍ أكّدت فيه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنّه لن يتاح للملاحظين أو ممثلي المرشحين الوصول إلى طابق مراكز جدولة النتائج لملاحظة العملية عن كثب. فسرت الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات هذه القاعدة على نحوٍ مختلف. فسمحت بعض الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات إلى الملاحظين الدوليين فقط بالدخول إلى الطابق. في حين لم تسمح الهيئات الأخرى للملاحظين بالوصول. ولكن بعد انتهاء عملية العد، تم نقل لوحات العد إلى أماكن جلوس الملاحظين.

الملاحظة المدنية

أدت مجموعات الملاحظة المدنية التونسية دوراً فاعلاً وبتّاءً في ملاحظة العملية الانتخابية ورفع التقارير بشأنها. وقد أفادت التقارير العائدة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن منح أوراق الاعتماد لحوالي 50 ألف ملاحظ. بمن فيهم الملاحظون المدنيون التونسيون. ممثلي المرشحين و القوائم، ووسائل الإعلام، فضلاً عن الملاحظين الدوليين والإعلاميين. وقد سمح القانون الانتخابي لسنة 2014 بوصول الملاحظين المدنيين والمحايدين والمعتمدين. بالإضافة إلى ممثلي المرشحين. إلى مكاتب الاقتراع في اليوم الانتخابي. أما القرارات الإضافية التي أطلقتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فحددت الخطوات اللازمة لعملية اعتماد الملاحظين. بما في ذلك شروط أهلية الملاحظين. ووثائق الاعتماد المطلوبة. والجداول الزمني لمعالجة الاعتمادات. وحقوق الملاحظين وشروط سحب الاعتمادات.



منظمة عنتيد تستقطب الملاحظين المدنيين في القيروان.

وكانت مجموعات عدة قد قامت بملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 وعبرت عن التزامها في تحسين هذه التجربة من أجل ملاحظة أكثر دقةً وشموليةً للانتخابات في العمومي 2014. وقد بقيت هذه المجموعات ناشطةً بعد انتخابات سنة 2011 وساهمت بشكلٍ كبير في صياغة المجلس الوطني التأسيسي للقانون الانتخابي المعدّل. وقد عمد ائتلاف من منظمات المجتمع المدني إلى إصدار توصيات تتعلق بترسيم الدوائر الانتخابية، وإدارة الانتخابات، وإدارة النزاعات الانتخابية، ومشاركة الناخبين، ومتطلبات الترشح، والحملة الانتخابية، واليوم الانتخابي، ومعالجة النتائج وإصدارها. فشكّلت تلك النشاطات سابقةً إيجابيةً بالنسبة إلى مشاركة المجتمع المدني في صياغة التشريع الخاص بالانتخابات.

تميز كلّ يوم من الأيام الانتخابية الثلاثة بجهودٍ فعالة بذلتها منظمات الملاحظة المدنية. فعلى الرغم من تراجع عدد المجموعات التي تولت ملاحظة الانتخابات في العمومي 2014، بالمقارنة مع العمومي 2011، تضاعف عدد الملاحظين من 13392 في العمومي 2011 إلى 28676 في العمومي 2014. وقد غصّت مكاتب الاقتراع التي قام ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني بمراقبتها بممثلين عن مجموعات الملاحظة المدنية. وكانت المجموعات الوطنية أكثر نشاطاً وقد حضرت إما بشكلٍ منظماتٍ فردية أو ائتلافات من مجموعات وطنية و/أو محلية. أما نطاق الجهود التي بذلتها مجموعات الملاحظة فتوقفت على مجموعة من العوامل. لعلّ الأهم بينها هي الموارد البشرية والمالية. في بعض الحالات، ركّزت المنظمات التي تولّت الملاحظة بشكلٍ حصري على هذا الدور. في حين قادت مجموعات أخرى مبادرات في مجالات أخرى. كتوعية الناخبين وحل النزاعات. كما أجرت مجموعات أخرى ملاحظةً شاملةً على المدى الطويل للعملية الانتخابية ككل. بدءاً بتسجيل الناخبين. في وقتٍ ركزت فيه منظمات أخرى جهودها على اليوم الانتخابي حصراً. كما قادت منظمات عديدة الملاحظة من منظور مراعاة النوع الاجتماعي. وكانت منظمة مراقبون المنظمة الوحيدة التي توصلت إلى استنتاجات مبنية على نموذج إحصائي صالح لمكاتب الاقتراع (راجع أدناه).

وكان استقطاب الملاحظين قد شكّل تحدياً رئيسياً بالنسبة إلى بعض مجموعات الملاحظة التي عانت كثيراً في هذا المجال بسبب النقص في الموارد المالية والبشرية. وقد وجدت المجموعات الحاصلة على موارد مالية غير كافية لدفع الأجور والرواتب للملاحظين أنه من الصعب خوض المنافسة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات واستقطابها لمراقبي الحملات الانتخابية والعموميين في مكاتب الاقتراع. وبالتالي، عملت مجموعات عديدة تتولى ملاحظة الانتخابات على تخفيض أهدافها قبيل الانتخابات. وقد زاد الأمر من أهمية التنسيق بين مجموعات الملاحظين من أجل تحقيق تغطية أشمل لمكاتب الاقتراع. ورغم هذه العقبات، تمكنت مجموعات عديدة من المحافظة على عدد الملاحظين وتعزيز هذا العدد على مدى الدورات الانتخابية الثلاث. إلا أنّ الضغط من أجل استقطاب عددٍ كافٍ من الملاحظين قد حال دون الفرز الدقيق للملاحظين بهدف التأكد من حياديتهم. فقد صادف المعهد الديمقراطي الوطني ملاحظين هم في الواقع أعضاء ناشطون في الأحزاب السياسية أو الحملات الانتخابية.

وتبيّن أنّ الملاحظين على المستويين الوطني والمحلي، قد سعوا بشكلٍ منظمٍ لمزيد من المشاركة والتواصل مع الهيئة المعنية بالانتخابات. وفي وقتٍ سابقٍ من الانتخابات التشريعية، وجد الملاحظون المدنيون ومثلو المترشحين صعوبةً في الحصول على أوراق الاعتماد من هيئة إدارة الانتخابات في الوقت المناسب، ما تسبب بخيبة أمل في الليلة السابقة لليوم الانتخابي. وقد تمت معالجة تلك المشاكل بنجاح بحلول وقت افتتاح مكاتب الاقتراع. وقد عمدت بعض السلطات المحلية المعنية بالانتخابات في بعض الدوائر إلى إصدار رسائل عوضاً عن الشارات من أجل تيسير وصول الملاحظين.

قادت شبكة مراقبون لملاحظة الانتخابات عملية ملاحظة مبنية على الإحصائيات لكل دورة انتخابية، وقامت بنشر ما يزيد عن 4 آلاف ملاحظ. على عينة عشوائية من مكاتب الاقتراع وخلصت إلى نتائج صالحة من الناحية الإحصائية حول عملية التصويت في اليوم الانتخابي. وقد أصدرت الشبكة بيانات حول نوعية العملية الانتخابية مع تقدّم التصويت، وبحسب النتائج التراكمية بعد إقفال صناديق الاقتراع. وللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات التونسية، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمت قيادة جدولة موازنة للأصوات خلال الانتخابات الرئاسية. وقامت الشبكة، خلال الدوريتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية، بنشر نتائج عكست النتائج الأولية التي أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وفي الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، تمكنت الشبكة من إعلان هذه المعلومات في وقتٍ سابقٍ من إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ساهمت جهود شبكة مراقبون في تعزيز ثقة المتنافسين الانتخابيين والجمهور في نزاهة العملية الانتخابية ودقة نتائجها.



متطوعو منظمة مراقبون يدعمون الملاحظين من مركز عمليات في تونس.

وفي محاولةٍ لتفادي الازدحام والتوتر المحتمل بين ممثلي المترشحين خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، قرّرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات السماح لممثل واحد لكلّ مترشح بدخول مكتب الاقتراع كما مُنح الممثلون والملاحظون من التواجد في ساحة مراكز الاقتراع. وقد عملت بعض مجموعات الملاحظة غير المنحازة للانتخابات على انتقاد هذا القرار لكونه يشكّل تهديداً للشفافية وأسفت أنها لم تعلن عنه في وقتٍ سابقٍ وبمزيد من الوضوح. في اليوم الانتخابي، تسبب المنع بالبلبلّة والتوتر في حالات عدة، ولكن لم يؤد إلى مشاكل هامة.

في وقتٍ أُدرجت فيه البيانات الأولية الصادرة عن المجموعات المكلفة بملاحظة الانتخابات قوائم فُصلت فيها القضايا الفردية، نُجحت مجموعات أخرى في التوصل إلى استنتاجات أوسع نطاقاً حول نزاهة العملية الانتخابية ومدى شفافتها. وقد ركزت الاستنتاجات الأكثر شيوعاً الصادرة عن مجموعات ملاحظة الانتخابات التونسية على ما يلي: تدريب وسلوك المسؤولين في مكاتب الاقتراع، بما في ذلك التقاعس عن الالتزام بالإجراءات الملائمة، أو الاشتباه بانحيازهم؛ الارتباك وسط الناخبين الأكبر سناً وغير الملمين بالقراءة والكتابة، تنظيم الحملات من قبل المتنافسين السياسيين في يوم الصمت الانتخابي وفي يوم الاقتراع؛ شراء الأصوات من قبل المتنافسين السياسيين وغير ذلك من المحالفات المالية؛ والعقبات أمام وصول الملاحظين إلى مراكز جدولة الأصوات وفي إطار الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، إلى ساحات مراكز الاقتراع.



ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني مع زملائهم التونسيين في مدين.

رحّبت الهيئة الانتخابية أيضاً بحضور الملاحظين الدوليين طيلة فترة الانتخابات. وقد أفادت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تقاريرها أنها منحت أوراق الاعتماد لما يزيد عن ألف ملاحظ دولي يمثلون مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية. فضلاً عن السفارات.⁷ وقد تمت عملية اعتماد الملاحظين الدوليين بفعالية إذ قدمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فرصاً إضافية للملاحظين من أجل تلقي الاعتمادات عن كل دورة انتخابية تالية. وقد عبّر الملاحظون الدوليون عن رضاهم عن مدى إمكانيات النفاذ التي منحتهم إياها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات؛ وقد أفاد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أنهم لاقوا ترحيباً حاراً في مراكز الاقتراع وجدولة النتائج. وفي الأماكن التي تنظّم فيها الحملات الانتخابية، وفي مكاتب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية.

بعد الانتخابات، حدّث المشاركون ضمن مجموعات التركيز التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني عن تعرّز ثقتهم في نزاهة العملية الانتخابية ونتائجها بفضل انتشار الملاحظين المدنيين. وقد حصل بعض المشاركين على مزيد من المعلومات حول مصادر التمويل الخاصة بالمجموعات. وفي الأشهر التالية للانتخابات، بدأت مجموعات الملاحظة بإصدار التقارير النهائية التي فصلت فيها النتائج التي تم التوصل إليها.

النتائج

تمت جدولة النتائج في كلّ جولة انتخابية ضمن الدوائر الانتخابية الثلاث والثلاثين أولاً قبل أن تتم معالجتها وإعلانها من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على المستوى الوطني. وقد قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنشر النتائج الجزئية وعلى مستوى الدوائر الانتخابية بشكلٍ تدريجي بدءاً من اليوم التالي للانتخابات. بحسب تاريخ تلقي النتائج في العاصمة، وبعد تلقي النتائج على مستوى الدوائر، تعلن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن نتائجها الأولية. وأعلنت النتائج النهائية في الأسابيع التالية لليوم الانتخابي بعد أن قامت المحاكم بمعالجة أي طلبات طعون تقدّم بها المتنافسون السياسيون.



إحدى العموميات في مكتب الاقتراع خلال الانتخابات التشريعية.

وقد أكّدت شبكة مراقبون التونسية لملاحظة الانتخابات على هذه النتائج. بعد أن كانت قد قامت بتوزيع الملاحظين على عينة إحصائية من مكاتب الاقتراع وتمكنت من إجراء جدولة موازية لنتائج الانتخابات بمستوى عالٍ من الدقة. وكانت النتائج ملائمةً للانتخابات الرئاسية. حيث قامت جميع الناخبين بالتصويت في دائرة واحدة توافقت مع حدود العينات التي اختارتها شبكة مراقبون. وهكذا تمكنت «مراقبون» من قياس النتائج الانتخابية بعد ساعات قليلة على إغلاق مكاتب الاقتراع. وفي ما يتعلق بالدورة الثانية من الانتخابات، أصدرت الشبكة هذه المعلومات قبل إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للنتائج الأولية. ضمن هامش من الخطأ من أقل من اثنين بالمائة.

وقد أسهمت استطلاعات الرأي للناخبين لدى مغادرة مكاتب الاقتراع والتي أجرتها مؤسسات استطلاع الرأي العمومي التونسية، وهي ظاهرة جديدة في الانتخابات التونسية، في التخمينات حيال نتائج الانتخابات قبل إصدارها من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ما أثار جدلاً واسعاً بهذا الشأن. فقد حجّر القانون الانتخابي نشر استطلاعات الرأي العمومي

7 من البعثات الكبرى المكلفة بالملاحظة الدولية للانتخابات. الاتحاد الأفريقي. والاتحاد الأوروبي. ومركز كارتر. والمعهد الجمهوري الدولي. والمعهد الديمقراطي الوطني.

خلال الفترة الانتخابية بكاملها. بدءاً من جويلية 2014 وحتى جانفي 2015. بالإضافة إلى ذلك، نشرت استطلاعات الرأي عند المغادرة في وقت كان التصويت لا يزال دائراً في بعض الدوائر الانتخابية خارج تونس. لا سيما في الولايات المتحدة وكندا. وقد غرّمت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري وسائل الإعلام التي قامت بنشر تلك النتائج.

سُمح للأحزاب السياسية بإجراء استطلاعات خلال فترة الحملة. طالما أنّها لا تعلن عن نتائج تلك الاستطلاعات. كما عوّلت الأحزاب الرائدة أيضاً على معلومات النتائج على مستوى الدائرة الانتخابية. بحسب ما نقلها ممثلو المرشحين الموزعين على مكاتب الاقتراع في مختلف أنحاء البلاد. لاستباق النتائج.

الانتخابات التشريعية

بعد أن أغلقت مكاتب الاقتراع أبوابها في 26 أكتوبر. ألقى كلّ من الحزبين السياسيين الرئيسيين. النهضة ونداء تونس. بياناً أولياً للصحافة يستبق فيه النتائج ويعلّق فيه على نوعية العملية الانتخابية. وقد أعلن رئيس حزب نداء تونس السبسي. والأمين العمومي الطيب بكوش أنّ الحزب يؤكد على فوزه بأغلبية المقاعد في البرلمان. وبالرغم من ملاحظة حالات كبيرة من التزوير الانتخابي. سيحجم عن تقديم الأدلة لدعم هذه المزاعم. من جهته. لم يحاول عضو حزب النهضة. عبد الحميد الجلاصي التنبؤ بنتائج الانتخابات. طالباً من المواطنين عدم التكهن بالنتائج قبل إصدارها رسمياً. ولكن معبراً عن دعمه لنزاهة العملية الانتخابية.



الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تصدر النتائج الأولية للانتخابات التشريعية.

بتاريخ 30 أكتوبر. أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نتائج أولية أكدت أنّ حزب نداء تونس قد حقق أغلبية بـ 85 مقعداً في البرلمان (ارتفعت في ما بعد إلى 86 مقعداً). تلاه كل من حزب النهضة بـ 69 مقعداً. والاتحاد الوطني الحر بـ 16 مقعداً. الجبهة الشعبية بـ 15 مقعداً. وحزب أفاق تونس بثمانية مقاعد. وقسمت المقاعد المتبقية بين الأحزاب الأصغر حجماً والمرشحين المستقلين.

كان يحق للمتنافسين السياسيين وحدهم بتقديم طلبات الطعن. إلا أنّ عملية الطعن لم تبدّل في نتائج الانتخابات التشريعية بشكل كبير. فقد قدّمت الجولة الأولى من طلبات الطعن لدى المحاكم الابتدائية في الدوائر الانتخابية نفسها. ومن ثم تلقت المحكمة الإدارية في تونس 44 طلباً للجولة الثانية من الطعون فتمسّكت بكافة القرارات في ما عدا قرار واحد. وبسبب الخروقات الجسيمة للقانون الانتخابي في عدة مكاتب اقتراع في القصرين. بما في ذلك توزيع المنشورات. والاعتداء على أحد ملاحظي الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات. وتعليق الملصقات داخل مركز الاقتراع. قررت الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات في القصرين إلغاء مقعد واحد فاز به حزب نداء تونس ومنحه إلى حزب التكتل. الذي كان متخلفاً عن نداء تونس بـ 110 أصوات على المقعد الثامن للدائرة الانتخابية. استأنف حزب نداء تونس القرار. متهماً مكتب الاقتراع وموظفي الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بالانحياز. ومؤكداً أنّ المعتدي لم يكن من المنتسبين للحزب. أما حزب النهضة فقدم طعناً طلب فيه إلغاء قائمة نداء تونس بكاملها. مع الاستشهاد بالفصل 143 من القانون الانتخابي التي تنصّ على إلغاء القائمة المترشحة بشكل كامل وليس جزئي في دائرة معينة في حال ثبوت سوء السلوك. أصدرت المحكمة الإدارية حكماً لصالح حزب نداء تونس وأعدت له المقعد. وقد تمثّل أحد العوامل الأساسية في هذا القرار في تقارير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لملاحظة الحملة التي فضّلت الخروقات ولكنها لم تكن بالجودة الكافية.

تمّ تسجيل 19 طلباً نهائياً بالطعن. استمعت إليها للمحكمة الإدارية. ولم يتبدّل أي من القرارات. وأتت النتائج النهائية كما أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 21 نوفمبر على الشكل الآتي:

الرسم البياني 8: نتائج الانتخابات التشريعية

قائمة المترشحين	عدد الأصوات	النسبة من مجمل الأصوات	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
نداء تونس	1,279,941	37.56 %	86	39 %
النهضة	947,034	27.79 %	69	31 %
الاتحاد الوطني الحر	137,110	4.02 %	16	7 %
الجبهة الشعبية	124,654	3.66 %	15	6 %
آفاق تونس	102,916	3.02 %	8	3 %
المؤتمر من أجل الجمهورية	72,942	2.14 %	4	1 %
التيار الديمقراطي	65,792	1.93 %	3	1 %
الجمهوري	49,965	1.47 %	1	0.4 %
حركة الشعب	45,799	1.34 %	3	1 %
المبادرة (المبادرة الوطنية الدستورية)	45,086	1.32 %	3	1 %
التحالف الديمقراطي	43,371	1.27 %	1	0.4 %
تيار المحبة	40,924	1.20 %	2	0.9 %
الاتحاد من أجل تونس	27,802	0.82 %	0	0 %
التكتل	24,592	0.72 %	0	0 %
حركة وفاء	23,768	0.70 %	0	0 %
الأمان	7,926	0.23 %	0	0 %
صوت شعب تونس	7,849	0.23 %	0	0 %
جبهة الإنقاذ الوطني	5,977	0.18 %	1	0.4 %
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	5,792	0.17 %	1	0.4 %
القائمة المستقلة رد الاعتبار	5,236	-	1	0.4 %
القائمة المستقلة مجد الجريد	5,111	-	1	0.4 %
حزب صوت الفلاحين	3,515	0.10 %	1	0.4 %
القائمة المستقلة نداء التونسيين بالخارج	1,814	0.05 %	1	0.4 %
قوائم أخرى	103,408	3.05 %	0	0 %

أكدت نتائج الانتخابات على القطبية الثنائية للمشهد السياسي بين نزعتين رئيسيتين. بحيث حاز حزب نداء تونس وحزب النهضة معاً ما نسبته 70% من المقاعد في البرلمان. وحظيت الأحزاب الخمسة الرئيسية معاً بـ88% من المقاعد. وقد نسب فوز حزب نداء تونس إلى عدم رضا المواطنين عن أداء الأحزاب الحاكمة (المؤتمر من أجل الجمهورية، والنهضة، والتكتل، التي يشار إليها كلها بالترويكا) أثناء شغلها لمناصبها في الفترة ما بين عام 2011 وعام 2014. أما الأحزاب التي فازت بأعداد كبيرة من المقاعد في انتخابات العمومي 2011، كحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل، والجمهوري، فمُنيت بخسائر كبيرة. كما كانت النتائج جديرةً بالملاحظة من حيث التفاوت الجغرافي الذي كشفت عنه، إذ حقق حزب نداء تونس نجاحاتٍ كبيرة في الدوائر الشمالية، في وقتٍ كان فيه فوز حزب النهضة أكبر في الدوائر الجنوبية. وقد عبّر بعض الناشطين عن قلقهم من احتمال أن تزداد الانقسامات الجغرافية خلال الانتخابات الرئاسية. كما أثارت النتائج الشكوك أيضاً في ما يتعلق بكيفية

تشكيل حزب نداء تونس لأغلبية نيابية رغم أنّ الحزب قد اختار في نهاية المطاف عدم تسمية رئيس حكومة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية.

الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية

عندما أفلت صناديق الاقتراع في 23 نوفمبر. أشارت التقديرات الأولى إلى حلول السبسي في المركز الأول بوضوح (39.46 بالمئة). وإنما دون تحقيق الأغلبية البسيطة من الأصوات اللازمة للحيلولة دون تنظيم دورة ثانية من الانتخابات. أما المرزوقي فحقق نسبة 33.43 بالمئة من الأصوات. وحقق لنفسه بكل سهولة مركزاً ثانياً وموقعاً لمنافسة السبسي في الدورة الثانية من الانتخابات. أما الإعلان الرسمي للنتائج الأولية فقد جرى في 25 نوفمبر:

الرسم البياني 9: نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية

المترشحون (الانتماء الحزبي)	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
الباجي قائد السبسي (نداء تونس)	1,289,384	39.46 %
المنصف المرزوقي (المؤتمر من أجل الجمهورية)	1,092,418	33.43 %
حمّة الهمامي (الجبهة الشعبية)	255,529	7.82 %
الهاشمي الحامدي (تيار المحبة)	187,923	5.75 %
سليم الرياحي (الاتحاد الوطني الحر)	181,407	5.55 %
كمال مرجان (المبادرة)	41,614	1.27 %
أحمد نجيب الشابي (الجمهوري)	34,025	1.04 %
غيرهم من المرشحين	185,269	5.68 %

على الرغم من وصوله إلى الدورة الثانية. رفع المرزوقي ثماني طلبات للطعن لدى المحكمة الإدارية. (رفع أحد المواطنين أيضاً طلب طعن. ولكن رفض طلبه رفضاً باتاً بما أنه لا يحق سوى للمتريشحين بالطعن في النتائج بحسب ما هو منصوص عليه في القانون الانتخابي). وقد استندت طعون المرزوقي إلى المزاعم التالية: العثور على أوراق تصويت خارج صندوق الاقتراع؛ وتصويت الناخب الواحد عدة مرات لمتريشحه؛ وتنظيم الحملات خلال فترة الصمت الانتخابي وخلال اليوم الانتخابي؛ والانحياز من جانب العموميين في مكتب الاقتراع؛ وشراء الأصوات؛ وانتحال شخصيات ناخبين؛ ومحاولات منع المرزوقي من التصويت.

اعتبرت المحكمة الإدارية طلبات الطعون كلها غير مقبولة. في ما عدا طلباً واحداً. معلنةً أنّ المرزوقي لم يكن مهتماً بما يكفي لتقديم طلب طعن نظراً إلى أنه قد انتقل أصلاً إلى الدورة الثانية وأن طعونه لن تؤثر على النتيجة. أما طلب الطعن الذي تمّ القبول به للمراجعة. والذي يتهم مناصري السبسي بتنظيم غير ملائم للحملات ويتهم الموظفين في مكتب الاقتراع بالانحياز. فرفض في نهاية المطاف على أساس مضمونه. استأنف المرزوقي بالقرارات الثمانية الصادرة عن المحكمة. الأمر الذي أدى إلى جلسة استماع إضافية أمام الجلسة العمومية للمحكمة. استمعت لجنة من 17 قاضياً وثلاثة مندوبين للدولة لدى المحكمة الإدارية إلى الطعون بحضور ممثلين قانونيين عن للمرزوقي والسبسي وقسم الشؤون القانونية في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.⁸ وقد حكمت المحكمة بعدم قبول طعون المرزوقي التي طالبت بإلغاء الانتخابات بشكل جزئي. وقد أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية في 8 ديسمبر.

8 اقتضت مراجعة المرحلة الثانية من طلبات الطعون على تقييم إجراءات عملية الطعون الأولى ما حدّ من احتمال قلب الحكم من قبل المحكمة. وقد تحورت مناقشة طلبات المرزوقي حول المواد 142 و143 و145 من القانون الانتخابي. والتي تعنى تحديدًا بطلبات إلغاء الأصوات بشكل كامل أو جزئي. وبما أنّ التنافس في الانتخابات الرئاسية يدور حول مقعد واحد. اعتبرت المحكمة تونس ودوائرها في الخارج كدائرة انتخابية واحدة. وإنّ أي طلب طعن بإلغاء نتائج الانتخابات كلها ويثبت أنّ النتائج الانتخابية ككل قد تأثرت بالخالفات التي تمت ملاحظتها في عدد محدود من مكاتب أو مراكز الاقتراع. وقد قدّمت المحكمة هذا التفسير لتبرير اعتبارها الطعون غير مقبولة. وقد جعل هذه السابقة من الصعب على المترشحين الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية المستقبلية على أساس مستوى الأدلة الواجب تقديمها.

الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية



ملاحظ المعهد الديمقراطي الوطني كين درايدن يحضر مؤتمراً صحفياً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات تعلن فيه النتائج الأولية للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

أشارت التقديرات بسرعة إلى أنّ السبسي قد فاز بعد إغلاق صناديق الاقتراع في 21 ديسمبر، وأعلنت حملة السبسي الفوز على الفور. وقد أثار ذلك انتقادات من جانب حملة المرزوقي التي أعلنت عن نيتها في انتظار صدور النتائج الرسمية. وقد احتفل المناصرون من الفريقين بما اعتبروه انتصاراً. الأمر الذي تسبب بخوف من نشوء صدامات. أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نتائجها الأولية عند الثالثة عصراً في 22 ديسمبر مؤكدة فوز السبسي بما يزيد عن 350 ألف صوت. وقد أكدت النتائج مرةً بعد على تركيز الأصوات لصالح المرزوقي في الدوائر الجنوبية. في وقتٍ استفاد فيه السبسي من دعم كبير في المناطق الشمالية والساحلية المزدهمة بالسكان.

الرسم البياني 10: نتائج الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية

المرشحون (الحزب الذي ينتمون إليه)	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
الباجي قائد السبسي (نداء تونس)	1,731,529	55.68%
منصف المرزوقي (المؤتمر من أجل الجمهورية)	1,378,513	44.32%

ومن ثم تقدم مواطنان بطلبات طعون لدى المحكمة الإدارية. مطالبين بإلغاء نتائج الانتخابات. رفضت المحكمة طلبي الطعن على أساس أنّ المرشحين وحدهم هم الذين يحق لهم تقديم الطعون. لم تقدّم أيّ جولات ثانية من الطعون. وثبتت النتيجة النهائية وتم تأكيدها في 29 ديسمبر.

الرسم البياني 11: نسبة أوراق التصويت الملغاة والبيضاء المدلى بها

انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011	الانتخابات التشريعية لسنة 2014	الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية سنة 2014	الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية سنة 2014	
4,308,888	3,579,257	3,339,666	3,189,382	مجموع أوراق الاقتراع المدلى بها
4,053,148	3,408,170	3,267,569	3,110,042	الأوراق الصالحة
155,911	106,010	50,088	50,585	أوراق التصويت الملغاة
3.8%	3.0%	1.5%	1.6%	نسبة أوراق التصويت الملغاة من مجموع الأصوات المدلى بها
99,829	65,069	22,009	28,755	الأوراق البيضاء
2.5%	1.8%	0.66%	0.9%	نسبة الأوراق البيضاء من مجموع الأصوات المدلى بها

تراجعت نسبة أوراق التصويت المملغة والبيضاء بشكل ثابت منذ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 وعلى مرّ الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، ما افترض أنّ الناخبين ككلّ قد أصبحوا أكثر إلماماً بكيفية الإدلاء بورقة تصويت صالحة. شهدت الانتخابات ارتفاعاً بسيطاً في نسبة الأوراق المملغة والأوراق البيضاء في الدورة الثانية من الانتخابات. الأمر الذي دلّ على أنّ بعض الناخبين لم يكونوا راضين أو راغبين في الاختيار بين أي من المترشّحين. نظراً إلى بساطة ورقة الاقتراع والطلب إلى المسؤولين القبول بأوراق الاقتراع التي تعكس الرغبة الواضحة للناخب. يكون من الممكن أن نسبة من الناخبين كانوا يسجّلون موقفاً سياسياً عبر الإدلاء بأوراق مملغة أو بيضاء.

الأوضاع الأمنية

تخوّف التونسيون في فترة الاستعداد للانتخابات بشكل كبير من احتمال اندلاع أعمال عنف تعطل سير العملية الانتخابية. وقد تمّ التعبير عن تلك المخاوف بشكل خاص نظراً إلى الاغتيالات السياسية التي حدثت خلال عملية التحوّل السياسي وارتفاع نسبة الاعتداءات بحق قوى الأمن التونسية خلال العمومي الماضي. لا سيما في المناطق الغربية للبلاد. وقد أشار المتنافسون السياسيون أنهم اضطروا لتكليف خطط حملاتهم بسبب المخاوف من أي استهداف محتمل من قبل المتطرّفين. كما أعرب التونسيون عن قلقهم من أنّ يولّد احتدام التنافس السياسي أو عدم الرضا عن نتائج الانتخابات أعمال عنف بين المناصرين للحملات.

في 17 سبتمبر، رفع رئيس الحكومة مهدي جمعة مستوى التأهب لدرء أي أخطار أمنية في فترة الاستعداد للانتخابات. لا سيما على الحدود. وأنشأت وزارة الداخلية أربع لجان للعمل مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من أجل ضمان أمن مراكز الاقتراع وفرز النتائج، ومكاتب الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات، وطرق نقل المواد الانتخابية من وإلى مراكز الاقتراع. كما أشرفت اللجان أيضاً على الدعم اللوجستي واستجابات لطلبات المعلومات بشأن أمن الانتخابات. طيلة العملية الانتخابية، تواصلت الحكومة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات باستمرار مع العمومية بشأن الجهود المبذولة لضمان أمن الانتخابات.

بقي الوضع الأمني متقلّباً في المناطق الغربية للبلاد وانعدم الاستقرار فيها أكثر فأكثر على طول الحدود مع ليبيا. وقد تخلّلت الفترة الانتخابية اعتداءات على قوات الأمن التونسي. كان أشدها مأساوية الاعتداء في 5 نوفمبر على وفد من العسكريين بين الكاف وجندوبة شنّه إرهابيون. ما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص وجرح أحد عشر آخرين. وقد قام عدد من المترشّحين الرئاسيين بإلغاء الأنشطة المقررة في الكاف بعد الاعتداء. بعد ترجيحهم أنّ المواطنين لن يرغبوا في حضور أي لقاءات عامة في تلك المنطقة على أثر ما جرى. أما المحاولة المباشرة لإعاقه العملية الانتخابية فحدثت في 20 ديسمبر. عشية الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. يوم أقدم مسلّحون على إطلاق النار على جندي يقوم بحراسة مكتب للاقتراع غرب القيروان. ما أدى إلى إصابته بجروح.⁹ كما تمّ تقديم شكاوى لدى السلطات بشأن قضايا عدة متعلقة بأعمال العنف والترهيب التي استهدفت بعض مكاتب الأحزاب السياسية ومناصري الحملات.



ملاحظون من المعهد الديمقراطي الوطني مع القوى الأمنية في بنزرت.

أشار العديد من المترشّحين الرئاسيين إلى أنّ وزارة الداخلية قد صرّحت عن معلومات بشأن خطط الاغتيال التي استهدفتهم. ما دفع بهم. بحسب إفادات البعض. لتعديل استراتيجيات الحملة ومنعهم من إبلاغ الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات عن تنظيم نشاطات الحملة في وقتٍ مسبق. كما أكدوا أيضاً أنّ المخاوف الأمنية قد منعتهم من تنظيم الحملات في بعض مناطق البلاد. وقد استفادت بعض الحملات الرئاسية من تفاصيل القضايا الأمنية التي قدمتها الحكومة. أما الحملات التي حظيت بتمويلٍ أفضل فعوّلت على شركات الأمن الخاصة.

9 على الرغم من هذا الاعتداء. استمرّ التصويت بشكلٍ طبيعي في ظلّ حضور أمني معزّز في مكتب الاقتراع.

على الرغم من وقوع حوادث منعزلة، لم تتبلور سوى نسبة قليلة من هذه المخاوف. وجرت العملية الانتخابية بشكل سلمي عموماً. وفي أيام الاقتراع الثلاثة، تم حفظ أمن عملية التصويت من خلال نشر حوالي 80 ألف عضو من أعضاء قوى الأمن. وقد ساهمت قوى الأمن في الحفاظ على الجو السلمي ولم تتدخل الجهود المبذولة لحفظ الأمن مع مجريات العملية الانتخابية. وكان أعضاء الشرطة والجيش حاضرين خارج جميع مكاتب الاقتراع التي خضعت للملاحظة. وفي بعض الحالات قاموا بالدخول إلى مراكز الاقتراع، رغم أنّ ذلك الأمر لم يزعج الناخبين أو يثر رهبتهم. لم يشهد الملاحظون أي تدخلات غير ملائمة في عملية التصويت من قبل الشرطة أو العسكريين. وقعت حالات منعزلة من التوتر أو النزاع في أوساط ممثلي المترشحين في مراكز الاقتراع ولكن جرى التعامل معها بسرعة ومهنية على يد قوات الأمن. خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، دفع القلق من دخول ممثلي المترشحين إلى مكاتب الاقتراع بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى حصر الحملة بممثل واحد في كل مكتب ومنع أي جُول في نطاق ساحة مركز الاقتراع.

كما أنّ المخاوف المتزايدة من التقلبات في المناطق الغربية في البلاد قد دفعت بالسلطات إلى اتخاذ قراراتٍ أثرت على عملية التصويت في يوم الاقتراع. فخلال الانتخابات التشريعية في القصرين، عمد الجيش إلى توصيل المواد إلى مكاتب الاقتراع صباح اليوم الانتخابي عوضاً عن اليوم السابق. ما أدى إلى تأخر موعد افتتاح صناديق الاقتراع. ولم يفتح أحد المراكز التي قام المعهد الديمقراطي الوطني بزيارتها حتى الحادية عشرة ظهراً بسبب فقدان المواد الانتخابية. الأمر الذي أثار إحباطاً لدى الناخبين وغادر بعضهم من دون أن يصوّت.

وبسبب المخاوف الأمنية أيضاً، قررت الحكومة والسلطات الانتخابية تحديد عدد ساعات العمل في كلّ من القصرين، والكاف، وجندوبة خلال الانتخابات الرئاسية. وقد أخضع 50 مكتب اقتراع لساعات الدوام المحدودة في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية. فيما ارتفع هذا العدد إلى 124 في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وقد تنبّه الملاحظون إلى حضور أمّني معزّز في تلك المكاتب.

بعد الإعلان عن النتائج الأولية للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، شهدت المناطق الجنوبية والمناطق المحيطة بتونس العاصمة اضطراباً وعدم استقرار بعد أنّ تصادم المحتجون مع القوى الأمنية. لم يكن من السهل تأكيد ما إذا كانت الاحتجاجات مرتبطة بنتائج الانتخابات. إلا أنّ تلك الأحداث استمرت أياماً عدة ومثّلت بعض أهم العوامل التي أثرت على العملية الانتخابية ككل.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية



ملاحظتان من المعهد الديمقراطي الوطني مع الناخبات في صفاقس.

تمتع التونسيات بحقوقٍ تقدّمية نوعاً ما مقارنةً بنظيرتهنّ في الدول المجاورة. فقد تولت كثيرات منهنّ قيادة المبادرات المعارضة لنظام بن علي وكنّ في طليعة تحركات ثورة العمومي 2011، واستمرّين بجهود المدافعة خلال المرحلة الانتقالية التالية. لعبت النساء الأعضاء في المجلس الوطني التأسيسي دوراً فاعلاً في صياغة الدستور الجديد. الذي حظي بالدعم الدولي نظراً إلى مواقفه التقدمية حيال المرأة. لا سيما ضمان المساواة بين الجندين في المراكز المنتخبة. في وقتٍ تمثّل فيه النساء نسبة 50,5% من مجموع المواطنين. لا تحظى المرأة بنسبة تمثيل كافية في الهياكل الحزبية وعلى مستويات صنع القرار في إدارات الدولة.

انتخابات السلطة التشريعية

في إطار مناقشة القانون الانتخابي لسنة 2014، اتفق أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على المحافظة على مبدأ التنافس العمودي في قوائم المترشحين. بموجب هذا النظام، الذي استخدم للمرة الأولى في تونس. في سياق انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، يجب أن تتناوب أسماء المترشحين على القائمة الانتخابية بحسب النوع الاجتماعي.

ولكن لا ينصّ أيّ من المعايير على وضع المترشّحات في المركز الأول ضمن القوائم الانتخابية. في انتخابات العمومي 2011، والعمومي 2014 أيضاً، كانت الأغلبية الساحقة من قائمات المترشّحين بقيادة الرجال. بالتالي، ولينجح نظام التنافس العمودي في انتخاب عدد أكبر من النساء ضمن أعضاء السلطة التشريعية، يجب أن يكون أداء القوائم جيّداً إلى حدّ فوز المترشح الثاني على القائمة (في أغلب الأحيان تكون امرأة) في الانتخابات. انتخبت معظم الأعضاء من النساء في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 من المركزين الثاني أو الرابع على القوائم الانتخابية. ومن العوامل الأخرى المهمة في انتخاب المرأة عدد المقاعد المتوفرة، وعدد القوائم المتنافسة في الدائرة الانتخابية، ونظام تخصيص المقاعد. يمكن بموجب نظام التمثيل النسبي حسب نظام أكبر البقايا المتبع في تونس والذي يميل إلى تفضيل الأحزاب الأصغر حجماً، أن يتمّ توزيع المقاعد المتوفرة في الدائرة الانتخابية عبر القوائم، ما يقلّص من فرص انتخاب النساء.

من هنا، يشكّل وضع المترشّحات على رأس القوائم المترشّحة خطوةً إضافيةً من أجل تحقيق نسبة أكبر من التمثيل ضمن السلطة التشريعية. وبالإضافة إلى مبدأ التنافس العمودي، تناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في ما إذا كان يجب إضافة معيار التنافس الأفقي في القانون الانتخابي، وبموجبه يفترض بالتنافس بين السياسيين الذين يخوضون السباق الانتخابي في دوائر عدة أن يضعوا المترشّحات على رأس عدد معين من القوائم. وفكّر المجلس في طلب أن يكون ثلث القوائم الإجمالية التي يقدمها طرف سياسي واحد بقيادة المترشّحات. تسبّب النقاش في انقسام بين الأحزاب السياسية الرئيسية في المجلس. في وقتٍ دافعت فيه منظمات المجتمع المدني بشدّة عن التنافس الأفقي، وفي نهاية المطاف لم يصوّت المجلس لصالح التدبير القاضي باعتماد هذا النظام.

فكانت بنية قائمات المترشّحين الناجمة عن ذلك الحوار بحسب ما تقدّم بها المتنافسون السياسيون للانتخابات التشريعية لسنة 2014 شبيهةً بالقوائم التي خاضت الانتخابات في العمومي 2011. وأنت نسبة أعلى قليلاً من القوائم الانتخابية بقيادة النساء في العمومي 2014 مقارنةً بالعمومي 2011، بنسبة 11% مقارنةً بنسبة 7% في العمومي 2011. مثلت النساء نسبة 47% من مجموع المترشّحين. وعلى خلاف ما جرى في العمومي 2011، عندما نجح أحد الأحزاب السياسية المتنافسة في ترشيح عدد متقارب من القوائم المترشّحة برئاسة النساء والرجال، لم تحقّق أي من القوائم هذه المساواة في العمومي 2014. حقق حزب الاتحاد من أجل تونس أقرب نسبة، مقدماً 38% من قائمات ترأسها النساء. ومن بين الأحزاب العشرة التي رشّحت قائماتها، كانت حوالي 17% من القوائم بقيادة النساء. كذلك، فإنّ الأحزاب التي دافعت عن التنافس الأفقي أثناء صياغة القانون الانتخابي قد فشلت في تحقيق ذلك الإجاز، ما افترض أنه في وقتٍ تقوم فيه الأحزاب بدعم مبدأ التنافس الأفقي، إلا أنها غير راغبة في محاولة تحقيق ذلك وحدها إلا إذا فرض القانون ذلك على المتنافسين السياسيين.

في وقتٍ عبّرت فيه بعض الأحزاب السياسية عن رضاها في ما يتعلق بالقدرة على استقطاب المترشّحات، واجهت أحزاب أخرى صعوبةً كبرى. لا سيما في المناطق الريفية الواقعة داخل البلاد. فلم تتولّى أي امرأة قيادة أي من القوائم الإحدى والثلاثين التي قدمت في دائرة تطاوين في أقصى الجنوب. في المقابل، كانت معظم القوائم التي ترأسها النساء واقعةً في تونس العاصمة وفي المناطق الساحلية. أما نسبة التمثيل الأعلى للنساء على رأس القوائم الانتخابية ضمن دائرة معينة فكانت في دائرة تونس الثانية، حيث ترأست النساء 12 من أصل 45 قائمة (27 بالمئة). حدّثت الأحزاب السياسية عن الصعوبات التي تواجهها النساء في التوفيق بين أدوارهنّ التقليدية وسط الأسرة ومسيراتهنّ المهنية والتزاماتهنّ السياسية، بالإضافة إلى اللامبالاة عموماً تجاه القضايا السياسية في أوساط التونسيين. كما شرح بعض الناشطين بقولهم إنّ النساء أنفسهنّ متردّات في السعي لترؤس القوائم بسبب التحرّش والإهانات التي تعرّضت لها النساء في ذلك المنصب عام 2011.



صور لوجوه مترشّحات من حزب أفاف تونس خلال تدريب لعدة أحزاب.

وقد حدّثت المترشّحات عن حوافز مختلفة للترشح للانتخابات التشريعية. وكانت بعضهنّ أعضاء ناشطات في الحزب وأدّين أدواراً فاعلةً في إنشاء العمليات الحزبية بعد الثورة. وكنّ متحمّسات للمشاركة في الحملات وشعرن بالأمل حيال فرص انتخابهنّ. وقد خاب أمل تلك النساء لاحتلالهنّ المركز الثاني على القوائم، أو عدم الاهتمام لأمرهنّ على الإطلاق.

كمرشحات. أما النساء الأخريات اللواتي شغلن مراكز أدنى على القوائم الانتخابية فشرحن كيف أنهنّ لا يتوقعن الفوز بالمقاعد ولكن شعرن بالحماسة لاستخدام حملاتهنّ لجذب الانتباه إلى بعض القضايا المحددة.

أشارت المترشحات أنهن لقين معاملةً مختلفةً عن الرجال ضمن الهياكل الحزبية. فحرمن من مراكز السلطة. ولم تتم دعوتهنّ إلى اجتماعات صنع القرار. وقد وصفت نساء كثيرات على رأس القوائم كيف أنهنّ لقين ضعيفةً من جانب الأحزاب أو القوائم بسبب مراكزهنّ على القوائم المترشحة. في بعض الحالات، لقيت المترشحات الدعم من المقرّ الرئيسي للحزب أو قاعدة الحزبية على المستوى الوطني ككل. ولكن وجدن ضمن المكاتب في الدوائر أنّ الأعضاء الرجال مترددون في دعم ترشيحاتهنّ. من جهةٍ أخرى. حظيت إحدى النساء على رأس القوائم بالدعم من أعضاء آخرين على القائمة ولكن حدثت عن الغيرة التيبادلها بها أعضاء الحزب المحليين والأصدقاء. وأشارت بعض النساء إلى أنّ ترشيحاتهنّ قد جعلتهنّ عرضةً للتعنف الانتخابي القائم على الجندر. بشكلٍ إساءة بالكلام، أو تعليقات تنتقص منهنّ على مواقع التواصل الاجتماعي. كما أفاد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل أنّ المترشحات اشتكين من حصولهنّ على تغطية إعلامية أقلّ من زملائهنّ الرجال.

الحملة التشريعية



ناخبات في القيروان يبرزن أصابعهنّ المغمسة بالخبر.

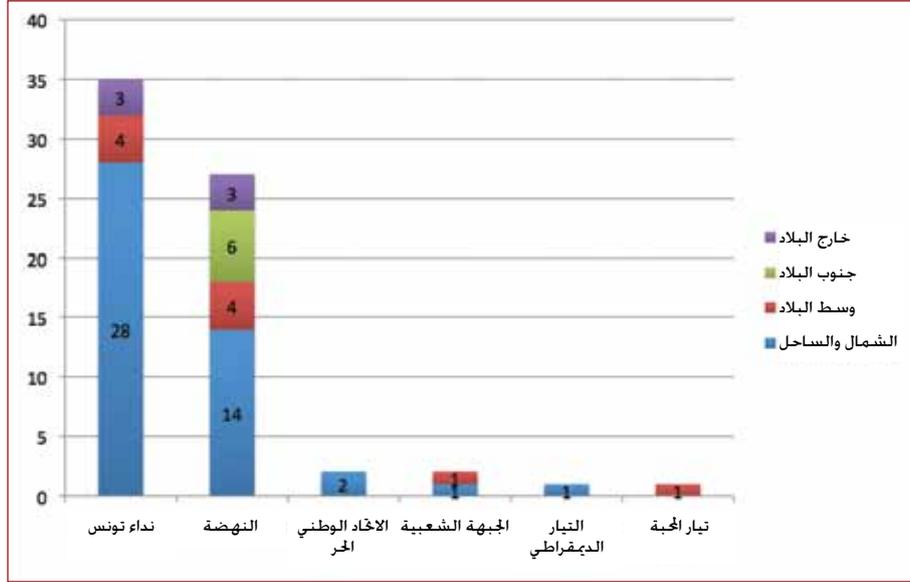
خلال الحملة الخاصة بالانتخابات التشريعية، أفاد الملاحظون على المدى الطويل أنّ النساء لقين إجمالاً تمثيلاً أفضل كمشاركات في الحملات الانتخابية ولكن لعبن دوراً أقلّ فاعليةً كمرشحات. وأكدت على تلك النتائج منظمات المجتمع المدني التي تعمل على قيادة برامج هادفة لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية. ووجد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أنّ بعض ملصقات المترشحين، لا سيما في المناطق الداخلية في الشمال الغربي والجنوب الغربي، لم تتضمن صوراً للمترشحات بل عوضت بالرموز أو بمراكز تلك المترشحات على القوائم. وقد نسب المتنافسون السياسيون والناشطون في المجتمع المدني في المناطق الداخلية لتونس تلك الظاهرة إلى المواقف التقليدية السائدة حيال دور النساء في المجتمع. أيًا يكن من أمر، ترأست مترشحات عدة قائماتهن. بمن فيهنّ مباركة عواينية براهمي، ممثلة الجبهة الشعبية من مدينة سيدي بوزيد.

وكانت منظمات عدة دولية وتونسية، بما فيها المعهد الديمقراطي الوطني، قد بذلت جهوداً لتدريب المترشحات من أجل ملاحظة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي، وتوعية الناخبات. ولكن، غابت القضايا التي حتلّ الأهمية الأولى بالنسبة إلى النساء عن البرامج الانتخابية. وأشار معظم المترشحين إلى أنّ النساء قد استفدن من المساواة في المجتمع في تونس، بحكم القانون كما بحكم الواقع، وأنّه ما من إجراءات أو قوانين خاصة يجب أن تتخذ لتحسين أوضاعهنّ.

نتائج الانتخابات التشريعية

ينص الفصل 46 من الدستور التونسي على أن «تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص». لم يتحقق هذا الهدف في الانتخابات التشريعية لسنة 2014، رغم أن التصويت قد حقّق زيادةً بسيطةً في عدد النساء في البرلمان. في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، وصلت 59 امرأة منتخبة من أصل 217 مقعداً متوفرًا (في نسبة توازي 27 بالمائة). وقد ارتفع هذا العدد إلى 67 في نهاية ولاية المجلس الوطني التأسيسي، إذ أنّه تم استبدال أعضاء البرلمان الذين توفوا، أو استقالوا أو أصبحوا وزراء بزميلاتهم النساء اللواتي تليهن بهم على القوائم. في العمومي 2014، انتخبت 68 امرأة في البرلمان، أو ما يساوي 31 بالمائة. وبعد أن أخلّى أعضاء عدة في البرلمان مقاعدهم ليصبحوا وزراء، ارتفع هذا العدد إلى 72 امرأة، أو ما يوازي نسبة 33 بالمائة. وكانت اثنتا عشرة امرأة من بين هؤلاء الأعضاء المنتخبات رئيسات لقوائم المترشحين. وبالتالي، فقد حلتّ تونس في موقع يفوق برنامج بيجينغ للعمل لسنة 1995، والحد الأدنى من 30 بالمائة وبما يفوق المعدلات الإقليمية والعالية بنسبة 18 بالمائة.

الرسم البياني 12: أعضاء نساء في البرلمان بحسب المنطقة والحزب



عندما لا تتصدّر النساء المترشّحات الكثير من القوائم. يميل التناصف العمودي لإيصال النساء المنتخبات من الأحزاب الأفضل أداءً. فأدّى النظام بالتالي إلى نتائج مختلفة بحسب معدل فوز الأحزاب السياسية في كلّ جولة انتخابية. في العمومي 2011، كانت 42 امرأة من أصل 59 من النساء المنتخبات في المجلس الوطني التأسيسي أعضاء في حزب النهضة نظراً لأداء الحزب القوي والثابت في مختلف الدوائر الانتخابية. في العمومي 2014، في المقابل، أبلّى كلّ من حزب نداء تونس وحزب النهضة حسناً، فحقّق الأول 86 مقعداً والثاني 69 مقعداً. وفاز الحزبان بمعدّل يزيد عن مقعدين في كلّ دائرة انتخابية. من بين النساء الثمانية والستين المنتخبات في البرلمان، 36 مثلن حزب نداء تونس 26 حزب النهضة. وقد تكون حملة الصوت المفيد، وهو ما يفيد أنّه يجب على الناخبين غير المناصرين لحزب النهضة تركيز دعمهم خلف نداء تونس عوضاً عن توزيع الأصوات بين أحزاب مختلفة ولكن متشابهة من الناحية الإيديولوجية قد أسهمت بشكل غير مباشر في زيادة عدد النساء المنتخبات. لا سيما وسط الناخبين في الدوائر الكبرى. أما بقية النساء البرلمانيات فضمّت اثنتين من الجبهة الشعبية، واحدة من الاتحاد الوطني الحر، واحدة من التيار الديمقراطي، وواحدة من تيار الحبة. ومن بين المراكز السبع والعشرين على مستوى مجلس الوزراء في الحكومة، وصلت من النساء ثلاثة في منصب وزيرات وخمس في منصب وزيرات دولة.

الانتخابات الرئاسية

شهدت الانتخابات الرئاسية ترشّح كلثوم كنو كأول سيّدة تخوض الانتخابات الرئاسية في تاريخ تونس. والوحيدة بين مجموعة من 27 مترشّحاً (وكان 70 مترشّحاً رئاسياً، بما فيهم أربع نساء، قد قدموا ترشيحاتهم ولكن لم يستوفوا معايير الأهلية). وفي وقتٍ قوبلت فيه كنو بالمديح من قبل الجهات الفاعلة السياسية، ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المساواة بين الجندين، إلّا أنّ أحداً لم يدعمها رسمياً. فحلّت في المرتبة الحادية عشرة من أصل 27 مترشّحاً، كان خمسة منهم قد سحبوا ترشيحاتهم، وفازت بنسبة 0,56 بالمئة من الأصوات، أكثر من نظراء عدة لها استفادوا من حملة وتقدير على نطاق أوسع.



المرشحة الرئاسية كلثوم كنو تتحدث إلى الناخبين في الكاف.

الناخبات



إحدى الناخبات تبرز إصبعها المغمسة بالخبز.

استفادت العاصمة والمناطق الساحلية في تونس من مبادرات توعية الناخبين التي استهدفت النساء أكثر من المناطق الداخلية في البلاد. وقد خدّثت منظمات المجتمع المدني عن الصعوبات التي واجهتها في تشجيع النساء على تسجيل أسمائهنّ للتصويت. لا سيما في المناطق الريفية. وتتمثل إحدى العقبات الأساسية التي واجهت مشاركة المرأة، وبحسب ما دلّت عليه الأرقام في أنّ 400 ألف امرأة في المناطق الريفية لم يكنّ قد حصلن على بطاقات التعريف الوطنية اللازمة لتسجيل أسمائهنّ للتصويت. وطالبت منظمات المجتمع المدني الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتكثيف خطتها في التواصل من أجل استهداف تلك المجموعات على نحو أفضل وإقامة الشراكات مع المنظمات المدنية من أجل توسيع نطاق توعية الناخبين. وتمديد فترة التسجيل. لإتاحة الفرصة للنساء الريفيات وغيرهنّ من الناخبين المحتملين في التسجيل للتصويت. رغم هذه العقبات. أشارت الإحصاءات المتعلقة بالتسجيل أنّ النساء قد مثّلن نسبة 50,5 بالمئة من أصل حوالي مليون ناخب مسجل حديثاً في العمومي 2014.

وقد أفادت منظمات المجتمع المدني أنّ الناخبات في المناطق الريفية عانين خلال اليوم الانتخابي للإدلاء بأصواتهنّ. في معظم الأحيان بسبب صعوبة تحديد المترشح أو القائمة التي يردن التصويت لها على ورقة الاقتراع. كما سجّلت حالات سمحت فيها النساء لأزواجهنّ بالتصويت لهنّ. لا سيما إذا كان الموظفون في مكتب الاقتراع من الأقارب.

لم تنشر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بيانات المشاركة في الانتخابات بحسب النوع الاجتماعي. ولم تتضمّن محاضر الانتخابات مساحةً لهذه المعلومات كما تتح عملية تنظيم قوائم الناخبين احتساب عدد الرجال والنساء لكل مكتب اقتراع. وبناء على معلومات مرجّعة من المعهد الديمقراطي الوطني. وغيره من مجموعات ملاحظة الانتخابات. لم تعتمد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات استمارةً يستخدمها العموميلون في مكتب الاقتراع لتسجيل المشاركة بحسب النوع الاجتماعي. أو للأشخاص ذوي الإعاقة. في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وبما أنّ محاضر الانتخابات لم تخضع لأي مراجعة. لم يجر جمع هذه المعلومات أو نشرها. وقد أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنّ هذه المعلومات الجزّاءة ستتاح بعد التدقيق فيها داخلياً رغم أنّه من المرجح أن تطول هذه العملية. كما لم تعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على جمع أو نشر المعلومات الجزّاءة حسب النوع الاجتماعي في مراحل أخرى من العملية الانتخابية. رغم أنها شاركت الملاحظين ببعض المعلومات بناء على طلبهم.



ورقة احتساب حسب النوع الاجتماعي يستخدمها العموميلون في مكاتب الاقتراع. المصدر: منظمة Gender Concerns International

إدارة الانتخابات

نشرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أرقاماً تشير إلى أنّ النساء قد شكّكن ما يوازي نصف أعضاء هيئة إدارة الانتخابات ولكن لم يتم تمثيلهنّ بالحدّ الكافي في المناصب المرموقة. على الرغم من أنّ إجمالي عدد النساء في الهيئة كان مساوياً لعدد الرجال في كافة الفئات في ما عدا فئة واحدة. هي فئة مندوبي تسجيل الناخبين. إلا أنّ الرجال أكثر من النساء. ويبدو الفارق أوضح في المناصب العليا. مثل موظفي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (6 رجال، 3 نساء). وأعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات (77 رجلاً، 13 امرأة). والمنسّقين اللوجستيين (22 رجلاً، 5 نساء). وفقاً للبيانات التي نشرتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. مثّلت النساء 46% من مجموع عدد الموظفين في مكاتب الاقتراع. وبالفعل. فقد رأى ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أنّ تمثيل النساء أدنى بين المسؤولين في مكاتب الاقتراع. في أكثرية مكاتب الاقتراع التي زارها

المعهد الديمقراطي الوطني خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، مثلاً، على الأقل إثنان من أربع من موظفي مكتب الاقتراع كانا من النساء. وتبيّن أرقام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنّ نسبة الموظفات في مكتب الاقتراع في الدوائر الانتخابية تتراوح بين 38 بالمئة في القيروان مقابل 64 بالمئة في الكاف. بالإجمال، شغل الرجال منصب رئيس مكتب أو مركز الاقتراع على نحو غير متناسب مع النساء. خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، مثلاً، لم تمثل النساء سوى نسبة 24 بالمئة من رؤساء مكاتب الاقتراع.



رئيسة أحد مكاتب الاقتراع في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

الرسم البياني 13: أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بحسب الدور والنوع الاجتماعي

المجموع	الرجال	النساء	
9	6	3	أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
90	77	13	أعضاء الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات
27	22	5	منسّقون
27	18	9	إداري-مالي
166	102	64	موظفوا الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
61	41	20	موظفوا الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات
184	128	56	الموظفون المؤقتون
2618	1196	1422	موظفوا التسجيل
3182	1590	1592	المجموع
	50.31%		نسبة النساء
	49.69%		نسبة الرجال

الرسم البياني 14: مشاركة النساء كأعضاء في هيئة مكتب الاقتراع ومراقبات لعملية التصويت. في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية

نسبة النساء كمراقبات لعملية التصويت	مجموع مراقبي عملية التصويت	النساء كمراقبات لعملية التصويت	نسبة النساء كرئيسات مكاتب الاقتراع	النساء كرئيسات مكاتب الاقتراع	معدل مشاركة النساء كموظفات	العدد الإجمالي لموظفي مكاتب الاقتراع	نساء موظفات في مكاتب الاقتراع	عدد مكاتب الاقتراع	عدد مراكز التصويت	
29.2%	1172	342	42.3%	193	53.6%	1793	961	456	93	أريانة
13.4%	792	106	48.8%	147	61.3%	1207	740	301	151	باجة
								562	151	بن عروس
56.1%	2072	1162	36.2%	188	43.9%	1780	782	520	207	بنزرت
	981					1480		388	166	قابس
17.7%	1036	183	19.7%	75	52.9%	1509	799	380	186	قفصة
18.9%	760	144	12.9%	50	49.4%	1542	761	388	231	جندوبة
14.2%	1523	216	14.1%	73	35.4%	2067	732	517	310	القيروان
9.5%	1077	102	23.8%	114	43.6%	1814	791	478	301	المقصرين
29.9%	334	100	20.9%	38	50.6%	722	365	182	81	قبلي
19.9%	951	189	48.5%	150	63.4%	1186	752	309	192	الكاف
17.7%	753	133	18.0%	65	48.6%	1035	503	361	189	المهديّة
25.2%	914	230	35.6%	116	41.5%	1302	540	326	94	منوبة
23.3%	1179	275	16.4%	75	53.6%	1798	963	457	247	مدنين
21.1%	1315	278	59.4%	297	53.0%	2114	1120	500	155	المنستير
27.3%	1203	329	39.6%	162	49.7%	1580	786	409	156	نابول 1
20.7%	1031	213	32.1%	107	49.8%	1316	655	333	114	نابول 2
14.8%	1094	162	16.1%	69	39.4%	1957	771	428	207	صفاقس 1
20.0%	1420	284	25.9%	129	43.9%	1947	855	499	159	صفاقس 2
								489	316	سيدي بوزيد
11.8%	473	56	27.6%	75	36.8%	1037	382	272	192	سليانة
								585	178	سوسة
29.8%	382	114	7.9%	13	46.8%	583	273	165	111	تطاوين
27.2%	357	97	13.8%	17	47.4%	492	233	123	48	توزر
73.3%	1110	814	37.9%	173	43.7%	1819	794	456	104	تونس 1
35.3%	1163	410	44.4%	221	54.2%	1911	1035	498	87	تونس 2
13.4%	544	73	13.0%	24	42.7%	731	312	185	109	زغوان
25.4%	23,636	6,012	24.3%	2,571	45.8%	34,722	15,905	10,567	4,535	المجموع

مشاركة الشباب في الحياة السياسية

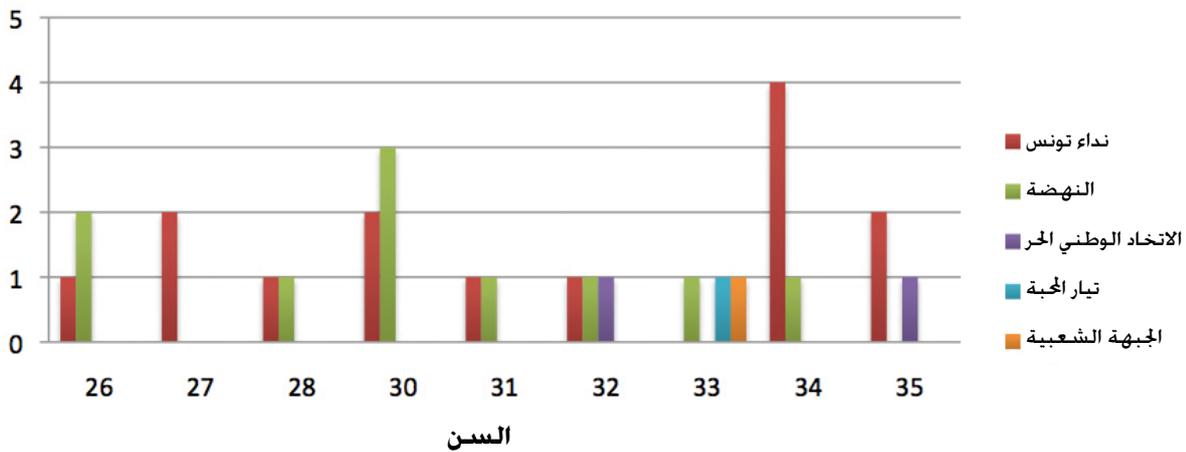
يمثّل المواطنون دون الخامسة والثلاثين من العمر نسبة 60 بالمئة من الشعب التونسي. في وقتٍ تتخطى فيه البطالة في أوساط الشباب المعدل الوطني من 17 بالمئة إذ أنها تتمحور حول 30 بالمئة. وأشارت النتائج الخاصة بانتخابات العمومي 2011 إلى معدّل عالٍ من الامتناع عن التصويت، ما جعل منهم هدفاً ذا أولوية بالنسبة إلى المتنافسين السياسيين في العمومي 2014. وحاولت الحملات الانتخابية التعامل مع هذه الفئة الديمغرافية من خلال رسائل لتحسين فرص العمل ومهرجانات احتفالية برعاية مجموعات موسيقية. رغم ذلك، أكّد الناشطون الشبابيون أنّ مستويات انعدام الثقة بالسياسيين قد بقيت مرتفعةً بين الناخبين الشباب الذين عبروا عن خيبة أمل حيال قلة التغيير في الحياة اليومية منذ الثورة.



مشاركون في حملة آفاق تونس بطوفون على الناخبين من دار إلى دار.

بالإضافة إلى المادة التي تنص على المساواة بين الجندين في القانون الانتخابي، عبر المجلس الوطني التأسيسي أيضاً عن رغبته في تشجيع الشباب على الترشح. فضمّن المجلس الوطني التأسيسي القانون الانتخابي تدبيراً يحتم على المتنافسين السياسيين تقديم مترشح بسن الخامسة والثلاثين أو ما دون ضمن المراكز الأربعة الأولى على قوائم المترشحين في الدوائر التي تتضمن أكثر من ثلاثة مقاعد. وانطبقت تلك القاعدة على جميع الدوائر الانتخابية داخل البلاد واثنين من أصل ست دوائر انتخابية في الخارج. في حال لم يستوف المتنافسون السياسيون هذا المعيار، يفقدون الحق في الحصول على نصف قيمة التمويل العمومي لحملاتهم.

الرسم البياني 15: عدد أعضاء البرلمان الشباب بحسب الحزب السياسي



المصدر: البوصلة

منح عدد قليل من الأحزاب، لا سيما آفاق تونس، والاتحاد من أجل تونس، والوفاء، مراكز عليا للشباب ضمن قائمة المترشحين، بما يتجاوز أحيانا المعيار القانوني. إلا أنّ بعض الشباب الناشطين سياسياً قد أبلغوا المعهد الديمقراطي الوطني بخيبتهم بأنّه لم يتم اختيار سوى عدد قليل فقط من الشباب لشغل مراكز في قيادة القوائم المترشحين، أو لأداء أدوار فاعلة ضمن الهياكل الحزبية خلال الحملة الانتخابية. وفي نهاية المطاف، ساهم معيار قائمة المترشحين في انتخاب 28 عضواً في البرلمان بسن 35 وما دون، من بينهم 23 امرأة، وكان من بين الشباب الأعضاء في البرلمان 14 عضواً منتمين لنداء تونس، وعشرة لحزب النهضة، إثنين للاتحاد الوطني الحر، واحد لتيار الحجة وواحد للجبهة الشعبية.

وقد كان عنصر الشباب هو المحرّك وراء الحملات الانتخابية، فقد أدى الشباب أدواراً ملحوظة في مواقع تنظيم الحملات، واستبدال الملصقات التالفة، والتفاعل مع الناخبين المحتملين، والمشاركة في المهرجانات الانتخابية، والمواكب السيارة، وتوزيع



شباب المؤتمر من أجل الجمهورية يدبرون خيمة سياسية في مدين.

المنشورات. غير أنّ الناشطين في المجتمع المدني قد أشاروا إلى أنّ الشباب لم يتمكنوا من الوصول إلى مراكز المسؤولية أو هيئات صنع القرار ضمن الأحزاب السياسية. وهو أحد العوامل التي أعاقت مشاركتهم في السياسة.

كما لم تسجل أي حملات خاصة لتوعية الناخبين الشباب. أتاحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كافة الوثائق والفيديوهات حول توعية الناخبين على الإنترنت. وهي وسيلة تواصل يستخدمها الشباب بشكل أساسي¹⁰. وقد نظّمت مجموعات المجتمع المدني نشاطاتٍ هادفة إلى تسجيل الناخبين الشباب وتنظيم الحوارات في الأوساط الشبابية.

لم تنشر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بيانات المشاركة في الانتخابات بشكل نسب من الناخبين المسجلين الموزعين حسب الفئة العمرية. وقد لاحظت بعثات المعهد الديمقراطي الوطني خلال اليوم الانتخابي أن نسبة مشاركة الناخبين الشباب في التصويت كانت متدنيةً بشكلٍ واضح. كما بدا واضحاً أيضاً لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني أنّ الشباب كانوا يعانون من نقصٍ في التمثيل وغالباً ما شاركوا بشكلٍ ناشطٍ كملاحظين، ومراقبين لعملية التصويت، ومسؤولين عن مكاتب الاقتراع.

القسم الثامن: التوصيات

بناءً على الملاحظات التي توصل إليها وفود المعهد الديمقراطي الوطني طوال الفترة التي استغرقتها العملية الانتخابية. وفي سياق التعاون الدولي، يقدم المعهد الديمقراطي الوطني التوصيات التالية التي يأمل أن من شأنها أن تحسّن من الانتخابات المستقبلية والعملية الديمقراطية في تونس ككل:

إلى مجلس نواب الشعب:



رئيس المعهد الديمقراطي الوطني كين وولاك بهتمّ بدخول مكتب اقتراع في تونس.

1. يجدر بالسلطة التشريعية أن تعمل على تقييم مواطن القصور في القانون الانتخابي لسنة 2014 عند صياغة أي تشريعات مستقبلية للانتخابات المحلية والوطنية. وعلى وجه الخصوص، يتعيّن على صتاع القوانين، وبما يستند جزئياً على المعلومات التي أدلت بها مجموعات الملاحظة المدنية، إعادة النظر في بعض المجالات من القانون التي تفتقر إلى الوضوح والتي دفعت بالهيئات المحلية لإدارة الانتخابات إلى تقديم تفسيرات مختلفة وأثارت إرباكاً بين المتنافسين السياسيين. فعلى سبيل المثال، لا بد من توضيح أنواع النشاطات السياسية المسموح بها في الفترة السابقة للحملة، وقدرة المترشحين الرئاسيين على استخدام الموارد الحزبية في سياق تنظيم الحملات.

فمن شأن هذه التوضيحات أن تساهم في ضمان أن المتنافسين يفهمون القواعد بالطريقة نفسها. في الوقت نفسه، من المفيد أن تنظر السلطة التشريعية في احتمال التخفيف من القيود المفروضة على أنواع النشاطات المسموح بها خلال الفترات الرسمية للحملة من أجل إتاحة المزيد من الفرص أمام المواطنين للتعرف إلى المتنافسين السياسيين وبرامجهم الانتخابية. فمن الممكن التخفيف من هذه القيود من دون أن يؤدي ذلك إلى نظام غير عادل أو محدّد وفق الموارد المالية. ومن الممكن أن يترافق هذا التغيير مع عقوبات أشدّ لقاء سوء السلوك من أجل التصدي لأي غلط. كما لا بدّ على السلطة التشريعية أن تستعرض آليات إضافية لتعزيز تمثيل المرأة، والشباب، والمجموعات ذات التمثيل الأدنى في السلطة التشريعية وفي الحكومة.

2. في ما يتعلق بالانتخابات التشريعية المستقبلية، يمكن للسلطة التشريعية أيضاً أن تعيد النظر في القرار القاضي بعدم اعتماد سقف أعلى لتمثيل قائمات المترشحين في السلطة التشريعية. صحيح أن غياب هذا السقف قد سمح بمزيد من الشمولية في الانتخابات التشريعية، إلا أنه قد يؤدي إلى برلمان مجزأ. لعلّه من الأفضل على صتاع القوانين تحديد سقف أدنى للتمثيل يساعد في إيجاد توازن بين التمثيل في السلطة التشريعية، ومدى فعاليتها.

3. يلقي نظام الدوائر الانتخابية بالخارج بثقل مالي ولوجستي إضافي على الهيئة المكلفة بإدارة الانتخابات. في وقت يشكّل فيه نظام التصويت في الخارج محاولةً جديرةً بالثناء لإشراك التونسيين المقيمين بالخارج في انتخابات بلادهم، إلا أن هذا النظام يستوجب الدراسة والنقاش. فمن الممكن لصتاع القرار التفكير مثلاً في تعويض عن نظام الدوائر الانتخابية بالخارج بنظام الاقتراع الغيابي.

4. لما كانت السلطة التشريعية تفكر في التشريعات المبنية حول اللامركزية السياسية، قد يكون من الأفضل لها أن تفكّر في تدابير تهدف إلى تطبيق اللامركزية على نظام المحاكم في ما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالانتخابات. فمن شأن خطوة كهذه أن تزيد من فعالية النظام القضائي في مراجعة الشكاوى والطعون. بالاستناد إلى نموذج

دائرة المحاسبات، التي تعمل في أربع مناطق مختلفة، يمكن لصنّاع القوانين التفكير في إنشاء فروع للمحكمة الإدارية خارج العاصمة تونس. وقد تكون تلك الخطوة مفيدة بشكل خاص بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية التي تم خلالها الاستماع إلى كافة الطعون في تونس العاصمة، بغض النظر عن طبيعة الشكوى.

5. إنّ المهلة النهائية التي اعتمدها المجلس الوطني التأسيسي لإجراء الانتخابات في نهاية العمومي 2014 قد شكلت

ضغطاً كبيراً على هيئة إدارة الانتخابات من أجل تنظيم ثلاث جولات انتخابية في مهلة ثلاثة أشهر فقط. من الأفضل أن تعيد الهيئة التشريعية النظر في المواعيد والتسلسل الزمني للانتخابات الوطنية المقبلة خاشياً لشعور الناخبين المحتملين بالتعب من التصويت، وتخفيف الجهد على هيئة إدارة الانتخابات، ما قد يؤثر على جودة العملية الانتخابية وثقة المشاركين فيها، في وقتٍ ينصّ فيه الدستور على انتخاب أعضاء البرلمان ورئيس الجمهورية خلال الأيام الستين الأخيرة من ولاياتهم، يجب أن تفكر السلطة التشريعية بطريقة تتيح تنظيم هذه السباقات الانتخابية بفترات كافية في ما بينها لعملية انتخابية ذات وتيرة معقولة.



قيادة وفد المعهد الديمقراطي الوطني في الانتخابات التشريعية.

6. يجب على السلطة التشريعية أن تخصص ما يكفي من الموارد لتمكين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من تطوير قدراتها المؤسساتية على المدى الطويل بحيث تتخطى مجرد استيفاء الطلبات الأساسية للانتخابات. ومن بين الجوانب الأساسية للتطوير المؤسساتي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي تحتاج دعماً مالياً: إقامة بنية تنظيمية، وإدارة الموارد البشرية ومتابعتها، وتحسين التواصل على المستوى الداخلي، وتنظيم المعلومات والإحصائيات المرتبطة بالانتخابات والإعلان عنها، والاستمرار في نشاطات توعية العمومية ومبادرات تثقيف الناخبين.

7. لا بدّ للهيئة التشريعية الجديدة وأعضائها من السعي إلى أداء المسؤوليات التي يملئها عليهم الدستور على أكمل وجه، باعتبار الهيئة إحدى المؤسسات الأساسية في النظام السياسي الديمقراطي الناشئ في تونس. وبما أنّ الممثلين المنتخبين. قد تم اختيارهم من قبل المواطنين التونسيين، فيجدر بهم القيام بمهامهم التشريعية بحيث يمارسون الحكم لتحقيق مصالح ناخبهم. وأيضاً، يفترض بالممثلين، وبالمؤسسة التشريعية ككل، تحديد قنوات التواصل بانتظام وشفافية مع المواطنين من أجل بناء ثقة العمومية في قدرات هذه الطبقة الجديدة من السياسيين. ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ السلطة التنفيذية لطالما كانت السلطة المهيمنة في الأنظمة التونسية السابقة، تؤدي الهيئة التشريعية أيضاً دوراً حاسماً في الإشراف الدقيق على السلطة التنفيذية، الأمر الذي يدلّ على الفصل بين السلطات بما يتوافق مع الدستور الجديد.

إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات:

8. يتعيّن على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تفكّر في اعتماد مقاربات جديدة لتسجيل الناخبين تشرك ما يقارب ثلث الناخبين المؤهلين للتصويت ولكن غير المسجلين. يمكن للهيئات الانتخابية استعراض مدى أهمية نظام تسجيل تلقائي، بناءً على قاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية. وفي حال أعيد العمل بنظام التسجيل الإرادي، يستفيد المواطنون من مبادرات أكثر استدامةً وأوسع نطاقاً لنشر الوعي حول العملية الانتخابية. ولا بد من اتباع استراتيجية محددة لضمان حصول كافة المواطنين على بطاقات تعريفهم، الأمر الذي شكّل عقبة هامة في وجه تسجيل الناخبين في المناطق الريفية. كما يفترض بصنّاع القرار التفكير في تمديد حق التصويت ليشمل القوى الأمنية عملاً على تعزيز حقهم في التصويت.

9. لا بد من تخصيص المزيد من الموارد وإبلاء المزيد من الاهتمام من أجل ضمان توعية الناخبين وقيادة نشاطات التوعية المدنية قبل الانتخابات المستقبلية بفترة طويلة. يتعين على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تفكر في إطلاق حملات توعية الناخبين بما يتزامن مع انطلاقة الفترة الانتخابية، أي قبل أشهر من موعد الفترة الرسمية للحملة، وأن تستمر تلك المبادرات طوال العملية. كما لا بد من التفكير في إقامة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي



أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني يوقع على سجل الناخبين قبل الإدلاء بصوته.

يزيد إلى حد بعيد من نطاق التوعية وفعاليتها. لا سيما في الفترة ما بين الدورات الانتخابية بحيث يتم إطلاقها قبل موعد التصويت بكثير. بالإضافة إلى الممارسات التي اعتمدت في العمومي 2014، يتعين على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تنظم مناسبات توعية الناخبين التي تجمع أعداداً أكبر من الناخبين. ولا بد من منح الأولوية للشباب والمواطنين غير الملمين بالقراءة والكتابة والناخبين في المناطق الريفية، وهي المجموعات الثلاث التي كان من الممكن إشراكها على نحو أفضل في انتخابات العمومي 2014.

10. يجب أن تستمرّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باتباع الاتجاه الإيجابي الذي هيمن على الدورات الانتخابية لسنة 2014 والقاضي بإعداد ممارسات جديدة للشفافية وتبادل المعلومات. وبوسع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تفكر في تعزيز إمكانية الوصول إلى اجتماعات الموظفين، والكشف عن المعلومات المالية. ودعوة المجتمع المدني للمشاركة في عملية التدقيق، وتعزيز وصول الملاحظين إلى عملية جدولة النتائج. كما يفترض بالموقع الإلكتروني للهيئة أن يفيد كمساحة لعرض كافة الوثائق المرتبطة بالعملية الانتخابية لسنة 2014، بما في ذلك البيانات الجزئية حول مشاركة النساء والشباب في الانتخابات. وبفتح المجال أمام المساهمات من جانب المجتمع المدني، يمكن للهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحديد مجالات

النقص في المعلومات والتفكير في كيفية تسجيل هذه المعلومات في المستقبل ونشر البيانات في صيغ قابلة للتحليل ويسهل الوصول إليها بما يتوافق مع مبادئ البيانات الانتخابية «المتفوحة»¹¹.

11. يجب أن تسعى هيئة إدارة الانتخابات إلى تحسين التواصل بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات. وبالاستناد إلى جلسات التقييم التالية للانتخابات والتي عقدت مع الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات، لا بد للهيئة العليا المستقلة للانتخابات من أن تفكر في إرساء إطار عمل يتيح التخطيط لمزيد من الاجتماعات الدورية على مر المرحلة ما بين الجولات الانتخابية كجزء من التطوير المؤسسي الأوسع نطاقاً. كما يجب أن تفكر الهيئة في تخصيص مزيد من الوقت في فترة الاستعداد للانتخابات من أجل التأكد من حصول الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات على ما يكفي من الموظفين والموارد والتدريب. خلال الانتخابات، يجب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تستعين بمزيد من الموظفين على المستوى الوطني لقيادة عملية التواصل مع الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات. فمن شأن هذه الإجراءات أن تسهم في التخفيف من مستوى الإرباك بين الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات وتقليص الاختلافات في تفسير الأنظمة الانتخابية. كما من شأن هذه التدابير أن تسهم أيضاً في توضيح التواصل الخارجي على مستوى الدوائر الانتخابية.



باب الدخول إلى مكتب الاقتراع في تونس.

12. سيكون من المهم بمكان أن يتم تحسين التواصل بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمتنافسين السياسيين وأفراد المجتمع المدني من أجل تقليص الإرباك في سياق أي انتخابات مستقبلية. ففي مرحلة مبكرة من العملية الانتخابية، يتعين على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تجمع بين المتنافسين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني لقيادة مراجعات متعمقة للإجراءات الانتخابية، لا سيما في ما يتعلق بتسجيل المترشحين. وإجراءات الحملة ومتطلبات تمويل الحملة. كما يجب أن تسعى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى نشر إجراءات التصويت والعد والفرز في أبكر وقت ممكن، وتوضيح أي اختلافات عن قواعد العمومي 2014. كما يتعين على الهيئة

11 يرجى العودة إلى موقع <http://openelectiondata.net> لمزيد من المعلومات حول مبادئ البيانات الانتخابية «المتفوحة».

العليا المستقلة للانتخابات أن تفكر في إرسال موظفين إضافيين إلى الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات يتولون مسؤولية الاتصال بالمتنافسين السياسيين والملاحظين المدنيين.

13. يجب أن تستكمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عملية تعزيز قدراتها على رصد المخالفات الانتخابية. لا سيما خلال فترة الحملة. وضمان إعداد وثائق بالمخالفات لمراجعتها من قبل القضاء. تحقيقاً لهذه الغاية. يجب أن تبحث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في فكرة استقطاب عدد أكبر من المراقبين لملاحظة الحملات لتغطية أكبر على وسع البلاد. ويجب أن يتلقى هؤلاء التدريب اللازم حول ما يشكل مخالفات انتخابية والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير ثابتة وتفصيلية.

إلى الأحزاب السياسية والمرشحين:

14. مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال أنّ الانتخابات المحلية ستشكل الفرصة الانتخابية التالية في تونس. يجدر بالقادة السياسيين التفكير بجدية في كيفية الاستفادة من الانتخابات كوسيلة لتحقيق مشاركة مدنية هادفة. إذ يفترض بالأحزاب السياسية أن تفكر في استخدام الانتخابات المحلية كفرصة لتحديد وتمكين جيل جديد من القادة عن طريق منح الأولوية للشباب على قوائم المرشحين. فقد تشكل الانتخابات المحلية وسيلة تتيح للشباب التونسي الوصول إلى مواقع المسؤولية في الحياة السياسية. كما لا بد على الأحزاب من أن تسعى إلى توفير الفرص أمام الشباب والنساء لشغل مناصب القيادة داخل الأحزاب.

15. في الانتخابات المستقبلية. على الأحزاب السياسية والمرشحين الاستمرار في التمايز على أساس البرامج الانتخابية

الملموسة والمبنية على السياسات وجنب أي استراتيجيات سلبية في سياق تنظيم الحملات. فمن شأن هذه الحملات أن تسهم في تعزيز ثقة المواطنين في الانتخابات. كما يجدر بالأحزاب السياسية. وفي وقت سابق من الانتخابات الوطنية المقبلة. الاستفادة من خبرتها في الحكومة والمعارضة من أجل صياغة برامج سياسية ملموسة. فتنصّ هذه البرامج على حلول واضحة للمشاكل التي يواجهها المواطنون في حياتهم اليومية. على أن تكون مبنية على معلومات يتم جمعها في سياق جهود التوعية التي تقوم بها الأحزاب. لا سيما على مستوى القواعد الشعبية. خلال فترة الحملة. قد تمثل مشاركة المتنافسين السياسيين في حوارات عامة خطوة هامة للتوضيح للناخبين الاختلافات في السياسات بين المرشحين.



ناخبتان تبرزان إصبعيهما المغمستين بالخبر بعد أن أدلتا بصوتيهما.

16. يشكّل التزام المتنافسين السياسيين في احترام القواعد الخاصة بالانتخابات والامتناع عن أي سلوكيات غير لائقة خطوة هامة في تعزيز ثقة العمومية في العملية الانتخابية وفي الطبقة السياسية إجمالاً. تحقيقاً لهذه الغاية. لا بد من أن يلتزم المتنافسون السياسيون بالإجراءات المنصوص عليها من أجل تطبيق الإطار القانوني المتعلق بالانتخابات. وعلى وجه الخصوص. يجب على الأحزاب السياسية أن تعلن عن التزامها بالشفافية في الحياة العمومية التونسية من خلال احترام أنظمة تمويل الحملة. عبر تقديم الوثائق اللازمة المتعلقة بالإنفاق على الحملة. وإن لزم الأمر إرجاع التمويل العمومي للحملات في الوقت المناسب. كما يمكن للمتنافسين السياسيين التفكير في خوض نقاشات شاملة للاتفاق على مدونة قواعد السلوك للمتنافسين والمرشحين.

إلى المجتمع المدني:

17. يجدر بمنظمات المجتمع المدني أن تستمر في تعزيز روح التعاون في سياق عملها على تحقيق أهدافها في الفترات ما بين الانتخابات واستعداداً للانتخابات البلدية. يجب أن تعمل مجموعات الملاحظة معاً على تقديم تقاريرها النهائية حول انتخابات العمومي 2014 إلى هيئة إدارة الانتخابات والمتنافسين السياسيين. كما يجب أن تفكر في جدوى الائتلافات والبرامج المشتركة من أجل تقديم المساهمات في عملية صياغة التشريعات للانتخابات البلدية واللامركزية.



حاضر ومستقبل الناخبين في باب سويقة.

18. عند الإمكان، يجب أن تستمر منظمات المجتمع المدني في تنظيم نشاطات تثقيف الناخبين بين الدورات الانتخابية، فمع اقتراب موعد الانتخابات المقبلة، يتعين على منظمات المجتمع المدني بذل الجهود لقيادة مبادرات أوسع نطاقاً لتثقيف الناخبين، لا سيما تلك التي تستهدف المواطنين الذين يعانون نقصاً في التمثيل كالشباب والنساء والقاطنين في المناطق الريفية. وللاختبارات البلدية، يجب أن تساعد هذه الحملات المواطنين على فهم الأدوار والمسؤوليات المختلفة لهيئات الحكم المحلي بالمقارنة مع السلطة التشريعية الوطنية. يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تعمل بصورة بتاء واستباقية على إشراك الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل الفترة الانتخابية من أجل استعراض وسائل التعاون على توعية الناخبين.

19. يتعين على منظمات المجتمع المدني العمل بشكل أفضل على تنسيق الجهود في ملاحظة الانتخابات الوطنية عن كثب لتخفيض نسبة التداخل. فبحسب الخبرة والموارد المتاحة، قد تفكر المنظمات في تركيز جهودها على ملاحظة الانتخابات أو برامج توعية الناخبين. في وقتٍ قد تسعى فيه بعض المجموعات إلى قيادة ملاحظة شاملة لكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، قد يكون من الأفضل على الآخرين التركيز على جانب واحد. كتسجيل الناخبين والمرشحين، وتمويل الحملة، وعملية تقديم الطعون.

إلى وسائل الإعلام:

20. عملاً على تعزيز وعي المواطنين حيال خياراتهم عند صناديق الاقتراع، وتعزيز الثقة في الانتخابات، يجب أن تولي وسائل الإعلام مزيداً من الاهتمام لضمان تغطية دقيقة ومتوازنة للعملية الانتخابية. إذ يفترض بوسائل الإعلام العمل باستمرار على التفكير في استنتاجات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري ومراجعة استراتيجياتها لتغطية انتخابات العمومي 2014. كما يمكن لأعضاء وسائل الإعلام الاستفادة من البرامج التدريبية حول الممارسات الملائمة والعالية المهنية لرفع التقارير. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن وسائل الإعلام تغطية المترشحات النساء والمترشحين الشباب في فترة الحملة. وفي ما يتعدى الانتخابات، يجب أن تفكر وسائل الإعلام في طريقة لتعزيز رفع تقارير أكثر مهنية وموضوعية من أجل زيادة المصداقية والثقة في أوساط العمومية.

القسم التاسع: الملاحق

الملحق الأول: قائمة الملاحظين

أوليفيا شو ^{2,3} عضو سابق في البرلمان كندا	أتاهيرو جيغا ² رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات الوطنية نيجيريا
إيان وودورد ^{1,2,3} مكتب تونس الولايات المتحدة	أديب فارس ^{1,2,3} المعهد الديمقراطي الوطني لبنان
إيريك دوهايم ¹ صحافي كندا	أديلي رافيدا ^{1,2,3} ملاحظة المعهد على المدى الطويل إيطاليا
إيزابيل ديورانت ³ نائب رئيس سابق في البرلمان الأوروبي بلجيكا	آرميرا مهمتي ² باحثة زائرة في مدرسة الحقوق بجورج تاون عضو في البرلمان مقدونيا
بالنت ماغيار ¹ وزير سابق وعضو في البرلمان هنغاريا	إليزابيث وير ¹ عضو سابق في المجلس التشريعي كندا
بول هونغ ^{2,3} مستشار أعلى للسياسات سابقاً كندا	إليزابيث يونغ ^{1,2,3} في طور إعداد شهادة دكتوراه جامعة ميشيغن الولايات المتحدة
تاتيانا زيلكوف ² منسقة برامج مؤسسة بونتيس سلوفاكيا	أليكسيس أريف ¹ محلل في الشؤون الأفريقية لدى قسم الأبحاث في الكونغرس الولايات المتحدة
تريفور فيرون ^{1,3} مستشار لجنة المناظرات في جامايكا جامايكا	آنا غوميز ^{2,3} عضو في البرلمان الأوروبي عن البرتغال
توشيرو بوم ² مكتب واشنطن الولايات المتحدة	آنا ميسليويك ^{1,2,3} مكتب واشنطن الولايات المتحدة
جاستين واين ¹ مدير الشؤون التشريعية في مكتب النائب ديفيد برايس مدير شؤون الأقليات. لجنة الشراكة الديمقراطية الولايات المتحدة	آجيلا شورت ^{1,2,3} مكتب واشنطن الولايات المتحدة

- جايين كامبل¹**
مستشارة عليا لدى لجنة الأعمال والمؤسسات
الصغيرة في مجلس الشيوخ
رئيسة بلدية سابقة في كليفلاند، أوهايو
الولايات المتحدة
- جودي وازيليشيا-لايز²**
عضو سابق في البرلمان
كندا
- جوردي بيدريت^{2,3}**
عضو سابق في البرلمان
إسبانيا
- جون ماكدونل³**
شريك في مكتب محاماة Stewart McKelvey
كندا
- جيفري إجلاند^{1,2}**
نائب المدير الإقليمي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة
- خالد الشميري²**
رئيس الشبكة اليمنية للديمقراطية والانتخابات
اليمن
- داريل ديكستير^{1,3}**
رئيس وزراء سابق لمقاطعة نوفاسكوتيا
عضو سابق في المجلس التشريعي
كندا
- دارين الخوري**
مكتب الأردن
الأردن
- داليا بسيسو^{1,3}**
مكتب الأردن
الأردن
- ديفيد ماكلولين²**
مستشار ومسؤول أعلى في الحكومة سابقاً
كندا
- رعد العدوان²**
المحافظ
وزارة الداخلية
الأردن
- روبي عبد الكريم²**
مكتب الأردن
الأردن
- روبين رايت³**
عضو بارز في معهد الولايات المتحدة للسلام
ومركز وودرو ويلسون للباحثين
الولايات المتحدة
- روبين كارنهان^{2,9}**
وزير خارجية سابق لولاية ميزوري
عضو في مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة
- زكية الخطابي^{1,3}**
عضو مجلس النواب
بلجيكا
- زوران لوتشيش^{1,3}**
مؤسس مركز الانتخابات الحرة والديمقراطية
صربيا
- سارا فوير¹**
أستاذة باحثة
معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط
الولايات المتحدة
- سلفادور روميرو^{2,3}**
مدير مركز لتعزيز ومساعدة الانتخابات
بوليفيا
- سماح محمد¹**
مكتب اليمن
اليمن
- سيلفيا ثومبسون¹**
مديرة إنتاج المؤسسة الكندية للإرسال
كندا

^{2,3} غريغ لايل
مؤسس ومدير مجموعة الأبحاث المبتكرة
كندا

^{1,3} غنوى بصبوص
مكتب لبنان
لبنان

¹ فاتن الحداد
محامية
عضو في جمعية العمل الديمقراطي الوطني (وعد)
والمرصد البحريني لحقوق الإنسان في
البحرين

² فارس الأقور
مكتب اليمن
اليمن

¹ فاطمة حقيقت جو
مديرة المبادرة اللاعنفية للديمقراطية
إيران

³ فاطمة علي ضيف الله أبو عبطة
عضو مجلس النواب
الأردن

² فاليري شوكروس
عضو في مجلس لندن
المملكة المتحدة

³ فانس سيرتشيوك
باحث أعلى مساعد
لدى مركز الأمن الأميركي الجديد

² فراس الحسيني
رئيس شعبة الأبحاث البرلمانية في
مجلس النواب
العراق

^{1,2,3} فرانثيسكا بو غيري
ملاحظة المعهد على المدى الطويل
إيطاليا

^{2,3} شارل دجريكو
رئيس سابق للجنة المستقلة للانتخابات
بنين

^{2,3} شيري براين
نائب رئيس
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

¹ طارق حداد
منسق وعضو مجلس إدارة في الجمعية اللبنانية
لديمقراطية الانتخابات
لبنان

² عارف جفال
مراقب في مرصد العالم العربي للديمقراطية
والانتخابات
فلسطين

^{1,2,3} عاصم شيا
ملاحظ المعهد على المدى الطويل
لبنان

^{1,2,3} عبد الرحمن ديالو
ملاحظ المعهد على المدى الطويل
بوركينافاسو

³ عبد الوهاب فرساوي
رئيس جمع عمل شببية (راج)
الجزائر

عضو الكونغرس ديفيد أ. برايس
مجلس النواب
الولايات المتحدة

² عمر قادر
رئيس مجلس إدارة مجلس سياسات الشرق الأوسط
عضو في مجلس رؤساء المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

^{1,2,3} غابي سيناوي
نائب مديرة مكتب تونس
كندا

- كينيث وولاك¹**
رئيس المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة
- لايث كوبا²**
مدير أعلى
الصندوق الوطني للديمقراطية
الولايات المتحدة
- لو سافاج¹**
محام ومستشار قانوني
الولايات المتحدة
- لوك ويليامز³**
مكتب واشنطن
الولايات المتحدة
- لويزا سلافكوفيا^{2,3}**
عضو مؤسس لمنظمة صوفيا بلاتفورم
بلغاريا
- ليسلي كامبل³**
مستشار أعلى ومدير إقليمي لمنطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الديمقراطي الوطني
كندا
- لينا مقتي²**
عضو في البرلمان
إندونيسيا
- ليندا توماس²**
عضو في مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة
- ماجدة الهيثم^{2,3}**
مكتب تونس
فرنسا
- ماريي لافيبر^{1,3}**
نائب أمين سر الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأوروبي
هولندا
- مايك تاجينسكي^{1,3}**
مكتب واشنطن
الولايات المتحدة
- فرهناز إسباهاني¹**
عضو سابق في الجمعية الوطنية الباكستانية
باحثة في السياسات العمومية
لدى مركز ويدرو ويلسون
باكستان
- فيرا لورنسو^{1,2,3}**
ملاحظة المعهد على المدى الطويل
البرتغال
- فيسنا دولينشك^{1,2,3}**
ملاحظة المعهد على المدى الطويل
سلوفينيا
- كارل إندرفورث²**
أستاذ جامعي في جامعة جورج واشنطن
عضو في مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة
- كارول شيرر²**
عضو في مجلس رؤساء المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة
- كريس يونكي^{2,3}**
مستشار في شؤون التجارة والحكم
كندا
- كريستن شولهورن^{1,2}**
مكتب واشنطن
الولايات المتحدة
- كرمة قاسي¹**
مكتب الجزائر
الجزائر
- كمال مزياني^{2,3}**
مكتب الجزائر
الجزائر
- كين درايدن³**
وزير سابق للشؤون الاجتماعية
مجلس العموم
كندا

- نديم أبي اللمع²**
مكتب لبنان
لبنان
- مايكل فيرابي²**
مستشار في شؤون القيادة
كندا
- نفيسة لحرش²**
رئيسة مؤسسة جمعية نساء في اتصال
الجزائر
- محمد أبو لحوم³**
رئيس حزب العدالة والبناء
اليمن
- نور الأسعد^{2,3}**
مكتب لبنان
لبنان
- محمد الحصاونة^{1,2,3}**
ملاحظ المعهد على المدى الطويل
الأردن
- نور الدين بن براهيم¹**
منسقة مرصد المجتمع المدني لملاحظة الانتخابات
الجزائر
- محمد تملدو¹**
مدير حزب الاتحاد الدستوري
المغرب
- نيكول روزيل^{1,2,3}**
مديرة مكتب تونس
الولايات المتحدة
- محمد حبيب الله^{1,2,3}**
مكتب موريتانيا
موريتانيا
- نيكولاس كولينز^{1,2,3}**
مكتب تونس
الولايات المتحدة
- محمد شريف^{1,2,3}**
مكتب ليبيا
ليبيا
- نينو لومجاريا³**
مدير الجمعية الدولية للديمقراطية والانتخابات
العادلة
جورجيا
- محمد عامر^{1,2}**
مكتب ليبيا
الولايات المتحدة
- هايم مالكا²**
عضو بارز في
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
الولايات المتحدة
- ميرا ريسنيك²**
عضو بارز في اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية
الولايات المتحدة
- هدى البودجي²**
مكتب اليمن
اليمن
- ميشاليس سوفيكليوس²**
مدير تنفيذي أعلى في معهد غلافكوس سيراديس
قبرص
- هشام كحيل¹**
المدير التنفيذي
لجنة الانتخابات المركزية
فلسطين
- ناثان روتمان³**
مستشار في شؤون المدافعة والحملات
كندا
- هيوغو زولت دي سوزا³**
مدير مكتب موريتانيا
البرتغال
- ناديا كامل²**
مكتب المغرب
المغرب

^{1,2,3} **ويم بورمانس**
مكتب تونس
بلجيكا

¹ **وائل ميخائيل**
مكتب واشنطن
مصر

^{1,3} **بارا نافع**
مكتب الأردن
الأردن

¹ **وفاء بني مصطفى**
عضو في مجلس النواب
الأردن

¹ **يوسف أجناح**
مكتب المغرب
المغرب

³ **ويليام بول روبرت نوريس**
عضو الجمعية التشريعية
في مقاطعة ساسكاتشوان
كندا

ق قيادة

⁹ وفد بعثة تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات

¹ الوفد المشارك في انتخابات 26 أكتوبر التشريعية

² الوفد المشارك في انتخابات 23 نوفمبر الرئاسية

³ الوفد المشارك في انتخابات 21 ديسمبر الرئاسية. بدورها الثانية

الملحق الثاني: خريطة الدوائر الانتخابية في تونس



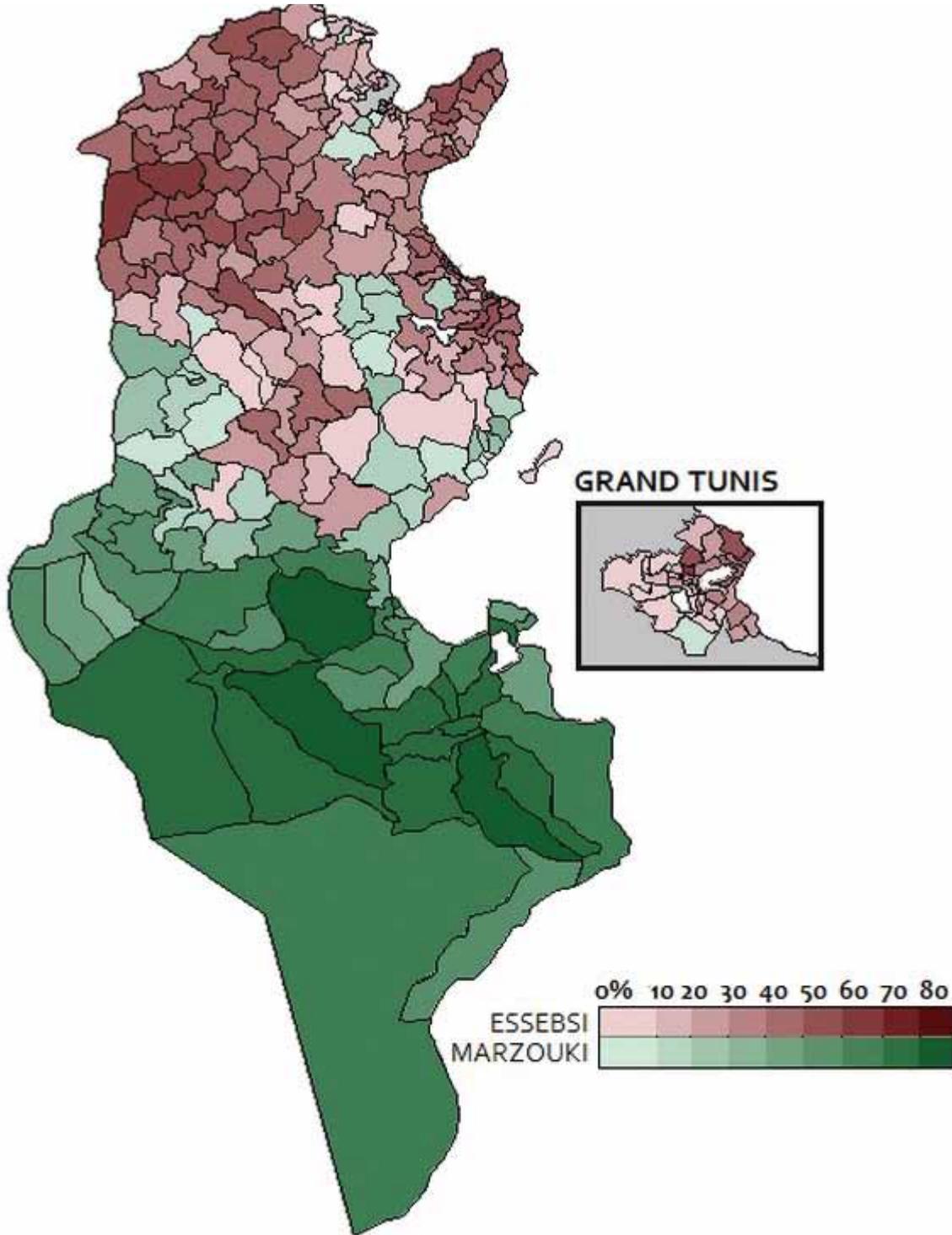
الملحق الثالث: نتائج الانتخابات التشريعية في كل دائرة انتخابية

أحزاب أخرى	أحزاب أخرى	التيار الحزبي	Current of Love	National Destourian Initiative	People's Movement	Democratic Current	CPR	Alek Tounes	Popular Front	UPL	Ennahdha	Nidaa Tounes	معلومات عامة عن الناخب		الدائرة							
													الأصوات المقاعد	الأصوات المقاعد								
														الأصوات المقاعد	الأصوات المقاعد	عدد المقاعد						
21,484	865				621	1	5,404	2,014	5,016	1	5,321	1	13,714	3	53,343	3	60,295	30,000	138,077	168,077	9	تونس 1
19,099	687			1,285	505		5,878	2,744	9,119	1	6,224		6,592	2	42,250	5	115,045	43,014	166,414	209,428	8	تونس 2
21,604	671			1,235	960		4,336	2,424	6,266	1	4,186		9,144	2	42,459	4	82,769	35,416	140,638	176,054	8	أريانة
27,232	945			1,742	863		7,226	3,198	6,777	1	9,534		12,935	3	61,420	4	84,359	40,757	175,474	216,231	10	بن عروس
18,815	735			1,302	1,279		2,825	1,515	2,927	1	2,981		9,460	2	33,064	3	38,009	29,398	83,514	112,912	7	منوبة
26,395	545			475	1,552		747	1,041	1,118	1	6,386		4,084	2	19,829	3	34,484	24,275	72,381	96,656	8	جندوبة
12,531	565			617	835		692	949	586	1	5,020		3,069	1	12,672	3	34,885	16,775	55,646	72,421	6	الكاف
16,219	588			770	1,013		544	673	352	1	6,562		3,362	1	10,057	2	16,618	16,006	40,752	56,758	6	سليانة
28,983	1,005			1,373	668		3,958	2,352	3,975	3	3,614		8,055	3	43,437	4	56,968	37,161	117,227	154,388	9	بنزرت
12,466	466			1,502	1		1,023	1,193	874	1	2,582		4,411	1	16,874	3	30,457	20,133	59,313	79,446	6	باجة
16,680	830			1,371	996		2,989	1,479	7,135	1	6,048		7,045	2	29,368	4	73,739	37,438	110,242	147,680	7	غابول 1
14,751	1,105			856	359		1,824	1,639	3,031	1	4,000		5,917	1	23,478	3	60,247	23,565	93,642	117,207	6	غابول 2
12,184	771			1,609			426	685	1,200	1	1,391		3,564	1	11,720	2	18,216	16,657	35,109	51,766	5	زغوان
28,336	3,125			1,924	702		1,854	1,430	2,353	1	4,830		5,900	3	39,300	3	33,513	36,599	86,668	123,267	9	القيروان
34,315	1,771			1,390	1,737		890	1	1,108	1	4,591		3,441	2	23,650	3	28,362	39,031	65,162	104,193	8	القصرين
36,286	11,806			1,074	1,618		803	1,820	938	1	7,918		2,250	2	18,990	2	27,399	39,222	71,680	110,902	8	سبيبا
33,906	1,387			4,623	2,410		890	1,402	743	1	5,664		2,945	2	28,265	2	21,821	38,447	65,609	104,056	7	قفصة
18,085	190				400		273	826	209		511		1,729	1	10,164	1	4,845	15,383	21,849	37,232	4	توزر
4,624	681			889	1		553	8,953	1	1,618		2,066	2	21,944	1	5,793	10,431	45,179	55,610	5	قبلي	
17,182	2,131			8,626	787		2,237	2,887	12,360		5,502		4,848	3	50,820	5	102,604	35,574	174,410	209,984	10	سوسة
13,228	1,118			1,620			1,259	1,342	10,915	1	3,215		2,747	2	24,865	4	50,448	21,314	89,443	110,757	8	الهدية
16,370	1,606			5,007			2,353	1,444	6,292	1	5,073		3,164	2	37,815	5	104,221	29,944	153,401	183,345	9	المنستير
18,664	1,740			1,414	1,292		4,657	2,709	4,340	1	6,413		3,285	3	49,609	2	42,864	33,444	103,543	136,987	7	صفاقس 1
25,757	2,104			1,308	1,773		5,954	3,704	6,742	1	5,991		3,589	3	57,994	4	70,081	44,189	140,808	184,997	9	صفاقس 2
18,438				588	2,555		2,412	5,289	1,052		1,432		6,269	4	58,152	1	19,821	26,477	89,531	116,008	7	قابس
16,064	1,224			1,736	1		1,617	6,305	3,066		2,788		4,392	5	68,795	1	14,334	26,495	98,512	125,007	9	دلين
5,355	236			389	280		334	1,270			220		1,284	3	22,770	1	2,672	9,368	25,442	34,810	4	تطاوين

تونس

الدوائر خارج البلاد																			
	4,101	121	280	312	790	2,166	1	2,246	1,691	375	2	11,533	2	15,406	9,836	29,185	39,021	5	فرنسا ١
1	4,436	235	344	382	527	1,271		812	1,206	518	2	8,134	2	12,987	7,917	22,935	30,852	5	فرنسا ٢
	495	48	111			498			407	143		2,643	1	3,013	4,345	3,013	7,358	1	ألمانيا
	1,135	132				210			337	179	2	2,975	1	2,147	1,993	5,122	7,115	3	إيطاليا
	849	58	137		558	801		859	783	174	1	4,336	1	7,068	4,219	11,404	15,623	2	الأرجنتين والولايات المتحدة
	1,152	73			563	723		504		223	1	4,333	1	4,451	3,238	8,784	12,022	2	العراق
7	536,053	388,897	44,725	43,978	63,958	64,225	8	98,494	119,615	139,261	61	913,104	78	1,294,869	776,513	2,519,666	3,296,179	199	مجموع تونس
8	547,221	39,564	45,697	44,672	66,396	69,894	9	102,915	124,039	140,873	69	947,058	86	1,279,941	808,061	2,600,109	3,408,170	217	المجموع

الملحق الرابع: خريطة نتائج الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في كل دائرة انتخابية





NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE
455 MASSACHUSETTS AVE., NW, 8TH FLOOR,
WASHINGTON, DC 20001-2621
P: 202.728.5500 | F: 888.875.2887